المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الإجتماع السياسي والعلاقات الدولية

موضوع الدراسة:

التوجهات السياسية الجزائرية الخارجية في الفضاء المغاربي (دراسة حالتي تونس وليبيا)

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات دبلوماسية

إعداد الطالب:

عدلان بلهاوى

إشراف الأستاذة :

إيمان بلقرشي

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د يميلي غبالو..... رئيسا

د. علي لراري.....مناقشا

أ. إيمان بلقرشي..... مقررا

دورة جوان 2017

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الإجتماع السياسي والعلاقات الدولية

موضوع الدراسة:

التوجهات السياسية الجزائرية الخارجية في الفضاء المغاربي (دراسة حالتي تونس وليبيا)

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات دبلوماسية

إعداد الطالب:

عدلان بلهاوى

إشراف الأستاذة:

إيمان بلقرشي

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د يميلي غبالو..... رئيسا

د. علي لراري.....مناقشا

أ. إيمان بلقرشي..... مقررا

السنة الجامعية 2017/2016

بسم الله الرحمان الرحيم

إهداء

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره

أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين.

***

إلى النور الذي أنار لي درب النجاح
وعلمني الصمود مهما تبدلت الظروف..

"الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما "

شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى

كل من ساهم في هذا العمل

من قريب أو من بعيد

ملخص الدراسة:

يعد موضوع السياسة الخارجية من بين المواضيع المتشعبة، حيث يحمل في طياته مجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها الى سلوك أو فعل خارجي، ومن هذا المنطلق فإن السياسة الخارجية الجزائرية تقوم على مجموعة من المبادئ والأسس المنبثقة من واقع معين، أضحت تمثل أهم مرتكزاتها تجسدت في مختلف المواثيق والدساتير المؤسسة للجمهورية، غير أن الملاحظ من خلال هذه الدراسة هو تغير المعطيات على الساحة الدولية بشكل جذري، إلا أن الجزائر بقيت متمسكة بمواقفها رغم "إتهامها" بالتواطؤ مع السلطات في تونس وليبيا على التوالي عقب "الحراك" الذي مسهما، ولكن رغم كل هذا وذاك فقد أكدت بأنها "لا تعترف إلا بالدول".

إن هذه الدراسة بينت العديد من النقاط الجوهرية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ❖ مواقف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية ثابت لا يتغير بتغير الظروف والأزمنة.
- ❖ هي توجهات منبثقة من فترة الإستعمار.
- ❖ تسعى للعمل على إيجاد السبل الكفيلة لتحقيق التعاون الدولي، وحل المنازعات بالطرق السلمية من دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

رغم كل هذا، فإن توجهاتها تجاه كل من تونس وليبيا، وعلى الرغم من توافر جل مقومات الوحدة إلا أنها بقيت بعيدة عن المأمول، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الأهداف والتطلعات المستقبلية للأطراف تقف حائلا كبيرا دون تحقيق الأهداف المرجوة، ومن هذا المنطلق فمن الضروري على القادة المغاربة عموما تحديد سلم الأهداف والأولويات في عصر التكتلات، وعلى الجزائر إعادة الإعتبار لدورها في المنطقة، فهي مجبرة على تبني مجموعة من الإستراتيجيات، ومن بينها نذكر:

- ❖ ضرورة بناء إقتصاد قوي قائم على تنوع وتعدد المداخيل تفاديا للأزمات والتبعية للخارج.
- ❖ العمل على إيجاد الأرضية الملائمة لحل مختلف المشاكل في المنطقة بتقديم حلول موضوعية ومن دون المساس بأحد أهم مبادئها.
- ❖ ضرورة إيجاد الأرضية الملائمة للم شمل الدول المغاربية والعمل على الإستغلال العقلاني للموارد المتاحة بما يضمن رقي وإزدهار شعوب المنطقة.
- ❖ على الرغم من أنها علاقات تتأرجح بين الجيدة والمتدهورة، فإنه من الضروري العمل على تفعيل علاقات التعاون مع الطرف الليبي خدمة للمصلحة الوطنية.

خطة الدراسة

مقدمة.

الفصل الأول: التأصيل النظري للسياسة الخارجية

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم ذات الصلة

المبحث الثاني: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية

المبحث الثالث: مرتكزات وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في قرارات السياسة الخارجية الجزائرية.

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: ديناميكية توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في فضائها المغاربي

المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية وفكرة الوحدة المغاربية

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الإستقلال (1954-1962)

المطلب الثاني: بعد الإستقلال (1962-1988)

المبحث الثاني: مرحلة أزمة "العشرية السوداء"

المطلب الأول: مرحلة التراجع والبحث عن الذات

المطلب الثاني: مرحلة إعادة هيكلة الساحة السياسة وبناء الدولة

المبحث الثالث: مرحلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

المطلب الأول: مرحلة إعادة إحياء السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: موقف الجزائر من الحراك العربي في تونس وليبيا

خلاصة الفصل

خاتمة.

مقدمة

تمهيد:

يعتبر مجال السياسة الخارجية من بين أهم المواضيع في العلوم السياسية، يحاول من خلاله الدارسون التدقيق في مواقف وتوجهات الدول في تفاعلها مع محيطها الخارجي (الجهوي والدولي)، ومن هذا المنطلق فإن التطرق لموضوع السياسة الخارجية الجزائرية لن يتأتى إلا من خلال دراسته وتحليله بناءا على مجموعة من المتغيرات والظروف المحيطة به، والأهداف التي يصبو إلى تحقيقها في حيز جغرافي معين.

لقد لعب الموقع الحيوي للجزائر، خصوصا في بعده المغاربي أدوارا أقل ما يقال عنها "متعبة" خصوصا في ظل فترة "الحراك المجتمعي" في تونس وليبيا على التوالي، بالإضافة إلى أزمة مالي جنوبا، وعلى هذا الأساس، سنحاول تسليط الضوء في هذه الدراسة على التوجهات السياسية الجزائرية الخارجية في فضائها المغاربي (تجاه تونس وليبيا)، وعليه فإنه من الضروري إبراز مرتكزات وأسس السياسة الخارجية الجزائرية بشكل عام، ثم تسليط الضوء على بعدها المغاربي بناءا على أهداف ومواقف محددة ساهمت بشكل أو بآخر في التأثير على تلك التوجهات سلبا أو إيجابا، كما لا يجب إزاحة بعض الظروف التي شكلت نقطة محورية في ذلك خصوصا الداخلية منها.

الإشكالية:

تنطلق إشكالية هذا البحث من التوجهات السياسية الجزائرية الخارجية تجاه دول الجوار (تونس وليبيا)، والتي عرفت العديد من المحطات الفارقة والحساسة خصوصا نهاية سنة 2010، في إطار ما يعرف بـ "الحراك العربي"، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

الى أي مدي وفقت الجزائر إستنادا على توجهاتها الخارجية في فضائها المغاربي في المحافظة على أمنها الداخلي خلال فترة الحراك العربي ؟

تساؤلات الدراسة:

1- هل السياسة الخارجية الجزائرية نابعة من عمق ثوري، أم أن لها خصوصيات معينة؟.
2- ما هي العوامل المؤثرة في صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها المغاربي؟.
3- هل للتجربة الجزائرية السابقة (العشرية السوداء) آثارها في المحافظة على إستقرار كيانها وإستقلالها خلال موجة التغيير الاجتماعي في فضائها المغاربي؟.

الفرضيات:

1- كلما زاد التقارب الجغرافي، الثقافي-الحضاري والمصلحي، كلما زادت مقومات توافق السياسة الخارجية المغاربية.
2- كلما زاد العمق الجغرافي للدول زاد معه مشكل الانكشاف الأمني.
3- كلما زادت درجة الإستقرار الداخلي زادت معها فرصة التحرك الخارجي.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع التوجهات السياسية الجزائرية الخارجية في فضائها المغاربي أهمية بالغة خصوصا في السنوات الأخيرة، وهذا بالنظر للمعطيات الراهنة والحراك الذي مس الجارتين تونس وليبيا من جهة، بالإضافة لكونه تزامن مع فترة "اللاإستقرار" في مالي، وهو ما شكل تهديدا صريحا على الأمن في الجزائر، فبعد خروجها من فترة تسعينيات القرن الماضي وما أفرزته من نتائج وخيمة على جميع الأصعدة (سياسية، إقتصادية، إجتماعية،..إلخ)، كان لزاما على الجزائر إعادة الإستقرار الداخلي من خلال البحث عن مكتسبات جديدة. إن بعض ردودها تجاه "الحراك العربي" جعلها في موقف "المتهم"، وعليه فإن دراستنا هذه ستحاول تسليط الضوء على مواقف السياسة الخارجية الجزائرية بناءا على مركزاتها، توجهاتها والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها مغاربيا، وهذا مرورا ببعض المحطات الفارقة وصولا إلى فترة "الحراك العربي".

مجالات الدراسة:

أ- المجال الزماني: تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على التوجهات السياسية الجزائرية الخارجية في بعدها المغاربي، والتي هي نتيجة تراكمات تاريخية وتجارب ممارساتية سياسية، وعليه فالمجال الزماني للدراسة يتلخص في مراحل ومحطات مهمة منذ فترة الإستعمار الفرنسي وصولا إلى فترة "الحراك العربي" (2010- 2011).

المجال المكاني: تركز هذه الدراسة في مجالها المكاني على منطقة المغرب العربي، والجبهة الشرقية على وجه الخصوص، ونخص بالذكر هنا الجزائر في علاقاتها مع تونس وليبيا.

أسباب إختيار الموضوع :

أ - الأهداف الذاتية : تكمن في مستلزمات إستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر، ثم في الميولات الشخصية للباحث الذي يسعى لأن يعالج موضوعا متعلقا بمجال دراسته (دراسات دبلوماسية).

ب - الأسباب الموضوعية: كانت المواقف الخارجية الجزائرية كلها تصب في خانة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإيجاد الحلول السلمية للأزمات، وهذا تماشيا مع مبادئ سياستها الخارجية، غير أنه لتوضيح الصورة، وتبسيطا للأمور فمن حكم المؤكد أن دراسة كهذه قد تمكنهم من الإطلاع أكثر على أن الجزائر لا تعترف إلا بالدول، وأنها تؤمن بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

الإطار المنهجي: تختلف الدراسة في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية عن باقي الدراسات في العلوم الاجتماعية نظرا لصعوبة وتعدد النظريات المتبعة في التحليل وصولا إلى نسق معرفي ينسجم مع الفرضيات المعرفية والمقاربة المنهجية.

يعتبر المنهج طريق الوصول إلى دراسة علمية صحيحة، ونظرا لإتساع مجال البحث الزماني والمكاني، فقد أتاح ـ من وجهة نظرنا ـ ضرورة توظيف أكثر من منهج، فكانت البداية بـ:

أ- المنهج التاريخي: ونجده في بعض الدراسات بـ (المنهج الاسترادادي)، الذي يتيح للباحث فرصة العودة لمختلف التطورات في مجال عمله، ففي دراستنا هذه تم إستخدامه للوقوف على مختلف المرحل التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية تجاه تونس وليبيا، ومحاولة ربطها بالظروف التي سادت خصوصا في فترة "الحراك العربي".

ب ـ منهج دراسة الحالة والتحليل : هو المنهج الذي يهتم بدراسة الظواهر وتحليلها بالتطرق إلى جذورها، آثارها وديناميكيتها، فبحكم دراستنا لسياسة الجزائر الخارجية (تجاه تونس وليبيا)، فإنه يتناسب مع طبيعة الموضوع، إذ نحن بصدد وصف الظاهرة والتعبير عنها.

خط البحث:

قصد إجابتنا على الإشكالية الرئيسية ومجموعة التساؤلات الفرعية المطروحة، تمت الإستعانة بخطة قائمة على فصلين، فالأول يتناول الإطار النظري لدراسة السياسة الخارجية، وينقسم إلى ثلاث مباحث، يتناول الأول الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية وأهم الإتجاهات السائدة، حيث تم التعرض لأهم التعاريف، كما تم التطرق لعلاقة السياسة الخارجية بمصطلحات أخرى في حقل العلاقات الدولية.

أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى مؤسسات صناعة قرارات السياسة الخارجية الجزائرية التي تنقسم إلى مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية، فيما خصص المبحث الثالث والأخير إلى مرتكزات وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية، بالإضافة إلى العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في تلك القرارات.

أما الفصل الثاني، فيتطرق إلى ديناميكية السياسة الخارجية الجزائرية تجاه فضائها المغاربي (دراسة حالتي تونس وليبيا)، حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث أيضا، المبحث الأول خصص لفترة الإستعمار الفرنسي وصولا إلى سنة 1988، فيما خصص المبحث الثاني الى فترة "العشرية السوداء" التي تراجعت فيها الجزائر بشكل ملفت للإنتباه بعد أن أرهقها مشكل الجبهة الداخلية، فيما تم التطرق في المبحث الثالث لفترة تولي الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة مقاليد الحكم في البلاد، والتي تم تقسمها الى فترتين الأولى من 1999 الى غاية 2008، فيما خصصت الثانية لفترة "الحراك العربي".

الفصل الأول: التأصيل النظري للسياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية

إن دراسة توجهات السياسة الخارجية لأي وحدة دولية يتطلب منا وضعها في إطارها النظري المنوط بها، وهذا من خلال إستعراض نقطتين جوهريتين، الأولى تتعلق بمفهوم السياسة الخارجية، بينما الثانية تتلخص في علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم ذات الصلة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

لا يمكننا دراسة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية إلا من خلال تشخيصها ووضعها في إطارها النظري المتفق عليه، وهذا من خلال إبراز مختلف التعاريف التي ألمت بالموضوع والمصطلحات التي يتم تداولها في المجال، خصوصا وأن العلوم الاجتماعية والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية على وجه الخصوص تتسم بتعدد وإختلاف التعاريف وهذا راجع إلى :

1- إستحالة إعطاء تعريف شامل للسياسة الخارجية بمعزل عن العناصر والمكونات المتداخلة في تركيبتها، والتي تتفاعل معها بشكل مباشر أو غير مباشر، لذلك فإن بعض الدارسين لهذا الحقل يلحون على ضرورة تحديد طبيعة تلك العلاقة المتداخلة بين السياسة الخارجية وبعض أجزائها كالأهداف والسلوكيات، ونجد في هذا السياق تعريف "Paul spirit" الذي أوضح بأنها: " مجموعة من الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها ومن خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل معها".[1]

2- الإختلافات الحاصلة بين المدارس والمفكرين المنتمين لهذا الحقل المعرفي، فرؤية كل اتجاه لموضوع الدراسة (السياسة الخارجية) يجعل منها صعبة التعريف، كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي.[2]

تعد هذه العوامل من بين الأسباب الرئيسية لصعوبة الوصول إلى تعريف دقيق ومحدد للسياسية الخارجية، وعلى الرغم من ذلك فهناك مجموعة من التعاريف التي حاولت أن تعطي تفسيرا منطقيا لها، ومن هذا المنطلق فسنتطرق إلى أهمها:

تعريف تشارلز هيرمان "Charles Hermann": "السياسة الخارجية هي تلك السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، والتي يهدفون من خلالها للتأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى" ، هذا التعريف أغفل الفواعل الغير رسمية التي أضحت فاعلا أساسيا في العلاقات الدولية مثل المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الإعلام والرأي العام،.. إلخ، حيث تجاهلها بشكل كامل. [3]

1- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1998، ط2)، ص8.

2- نفس المرجع، ص.ص. 9 ، 11.

3- نفس المرجع، نفس المكان.

جيمس روزنوا " Rosenau James "، يعرف السياسة الخارجية على أنها: "تلك التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها"، من جانبه، يرى مارسيل ميريل " Marcel Mirror " بأن السياسة الخارجية هي: " ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج"، أي أنه يعالج مشاكل تطرح ما وراء حدود الدولة، بحيث أن سياسة الدول تتجاوز مجالها الجغرافي في معالجتها لمشاكلها الخارجية. [1]

باتريك مورغان " Patrick Morgan" فيعرف السياسة الخارجية على أنها: "تلك التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار في الحكومة الوطنية، أوكلت لهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"، ففي هذه الحالة يربط مورغان السياسة الخارجية بالأهداف التي تصبو الحكومات تحقيقها على المستوى الخارجي، فيما يضيف لها مازن الرمضاني أنها :" السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانعي القرار ".[2]

يعرفها محمد السيد سليم، على أنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي"، فيما قدم الدكتور حامد ربيع، تعريفا عاما بإعتباره أن السياسة الخارجية هي: "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية"، مضيفا: "إن نشاط الجماعة كوجود حضاري، أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه السياسة الخارجية". [3]

ما يؤخذ على بعض هذه التعاريف عدم الإلمام بالموضوع بشكل كلي بسبب التسليم بأن الدولة هي الفاعل الوحيد والأساسي في هذا الميدان، ومنه فلابد أن يجمع التعريف بين محددات السياسة الخارجية، أهدافها، توجهاتها وأدوارها وكذا الوسائل التي تنفذ بها والفاعلين فيها، وبالتالي يمكن اعتبار السياسة الخارجية على أنها كل متكامل، تسعى الدول من خلالها الى تحقيق أهدافها وتطلعاتها وفقا للبيئة المحيطة بها والامكانيات المتاحة، فهي كما أوضحها د. بوقارة حسين: "كل تجميعي لمجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها الى سلوك أو فعل خارجي "، أو أنها :"تلك الأفعال وردود الأفعال والمواقف العلنية والضمنية التي تصف وتصيغ مجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات التي توجه سلوك الدول في علاقاتها ببعضها البعض أو في علاقاتها بالفواعل الدولية الأخرى انطلاقا من التنسيق الفكري والعقائدي الذي تؤمن به، فهو الذي يساعد في تحديد طبيعة و محتوى و توجه السياسات الخارجية للدول. [4]

1- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. ص.9، 11.

2- محمد السيد سليم، المكان نفسه.

3- محمد السيد سليم، ***تحليل السياسة الخارجية***، (بيروت: دار الجيل، 2001، ط2)، ص. 12 .

4- حسين بوقارة، ***السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والإتجاهات النظرية للتحليل***، (الجزائر: دار هومة، 2012)، ص.17، 18.

مما سبق، يمكننا إبراز أربع خصائص أساسية تتضمنها السياسة الخارجية، وهي على النحو التالي:[1]

- ✓ هي عبارة عن سلوكيات خاضعة لتأثيرات البيئتين الداخلية والخارجية، فهي مزيج من أفعال مبرمجة مسبقا ومواقف وردود أفعال لأحداث خارج نطاق ما تم برمجته.
- ✓ هي سلوكيات رسمية، صادرة عن صناع القرار والممثلين الرسميين للدولة بشكل علني أو ضمني.
- ✓ هي سلوكيات تعتمدها الدول في تفاعلها مع بيئتها الخارجية، فهي موجهة للخارج سواء كانت دولا أو فواعل أخرى مثل المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.
- ✓ تسعى لتحقيق هدف معين، فهي موجهة لغرض معين تسعى الدول الوصول إليه.

1- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص.11.

السياسة الخارجية الجزائرية.. إطار مفاهيمي:

يتطلب دراسة موضوع السياسة الخارجية الجزائرية التطرق إلى دراسة البيئتين الداخلية والخارجية على حد سواء، فهي كما ذكرنا سابقا عبارة عن سلوكيات خاضعة لتأثيرات البيئتين الداخلية والخارجية، فهي مزيج من أفعال مبرمجة مسبقا ومواقف وردود أفعال لأحداث خارج نطاق ما تم برمجته، [1] حيث أوضح السفير مصطفي بوتورة، في مقال له بجريدة **"الشعب"**، نشر في (2015/03/21)، أن السياسة الخارجية لأي هي أحد الجوانب الرئيسية في نشاطها، وهي تعبر صراحة عن الإتجاهات العامة التي تتبناها في علاقتها مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، بمعنى كل أشخاص القانون الدولي العام من زاوية مصالحها والأهداف التي تصبو إلى في محيطها الإقليمي أو الدولي. [2]

تتطلب دراستنا لتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في فضائها المغاربي، التطرق إلى الحيز الجغرافي الذي تسعى الجزائر إلى تحقيق أهدافها في إطاره، والمبادئ العامة التي تتحكم في ردود أفعالها على الظروف المحيطة بها (خصوصا في فترة الحراك العربي)، بالإضافة إلى ذلك النشاط السياسي لصانع القرار الرامي إلى التعاون مع البيئة الخارجية (المغاربية) بما يخدم المصالح الوطنية، مجسدا من خلال مجموعة من الإستراتيجيات والتحركات، في ظل جملة من المبادئ المسيرة لها، وهي: [3]

- ✓ حق الشعوب في تقرير المصير والإستقلال.
- ✓ حق الشعوب والأمم في السيطرة على ثرواتها الوطنية.
- ✓ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- ✓ رفض إستخدام القوة أو التهديد بها لحل النزاعات الدولية والإعتماد على الحلول السلمية بالطرق الدبلوماسية.
- ✓ التأكيد على أهمية التعاون الدولي بكل أشكاله بصورة أكثر عدلا وتكافؤا.

1- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص.11.

2- السفير مصطفى بوتورة، **"السياسة الخارجية الجزائرية: المبادئ والممارسات، حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية خياران أساسيان"**، مقال بجريدة "الشعب"، (الجزائر: 2017/04/05، 18:57).

3- السفير مصطفي بوتورة، نفس المرجع.

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم ذات الصلة

سنتناول بالدراسة العلاقة التي تربط مفهوم السياسة الخارجية بمختلف المفاهيم المتداخلة معها، حيث سنتطرق في البداية إلى علاقة السياسة الخارجية للدول بسياستها الداخلية، ثم السياسة الدولية والعلاقات الدولية، وصولا لعلاقتها بالدبلوماسية.

1-السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:

تصاغ قرارات السياسة الخارجية للدول بناءا على مجموعة من الإعتبارات، والتي من بينها نذكر إمكانياتها المتاحة، مقوماتها وأهدافها، وعليه فلا يمكن فصل تلك التوجهات عن السياسة الداخلية، حيث أن الأولى تعد انعكاسا وإستمرارية للسياسة الداخلية، وعليه فإن صياغة قراراتها تتفاعل وتتأثر بشكل مباشر بالبيئة الداخلية. [1]

من الملاحظ أن السياسة الداخلية والخارجية تصنع وتصاغ داخل حدود الدولة وتنفذ عن طريق المؤسسات المخولة لذلك دستوريا، غير أنه بالمقابل من ذلك فتوجه الأولى إلى الداخل وترمي إلى تحقيق أهداف داخلية (محلية)، وتطلعات مجتمعية داخل التراب الوطني، فيما توجه الثانية إلى تحقيق الأهداف الموجوة خارج الحدود الإقليمية للدولة، [2] وبالموازاة مع ذلك، فإن هناك نوع من التداخل والغموض المنهجي الذي يكتنف العلاقة بين السياستين، حيث تنتهج الدول سياسة داخلية معينة لكن من الناحية الواقعية تؤدي تلك السياسة إلى تحقيق أهداف في البيئة الخارجية، كما يلاحظ أن بعض السياسات الخارجيـة قد تؤدي إلى تحقيق أهداف على المستوى الداخلي، ضف إلى ذلك فإن المكانة التي اتخذتها المواضيع الاقتصادية، التكنولوجية وحتى الثقافية في حقل السياسة الخارجية قد أدت إلى زوال احتكار وزارة الخارجية لتنفيذ هذه السياسة، حيث أن غالبية الوزارات قد دخلت في أيامنا هذه الساحة الدولية من بابها الواسع.[3]

2- السياسة الخارجية والسياسة الدولية:

لما تتجاوز سياسة خارجية الحدود الجغرافية للدولة فإنها تلتقي بغيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى وهي في رحلة للبحث عن تحقيق وانجاز أهدافها وقيمها، وهذا التفاعل الناجم عن ذلك

1- محمد السيد سليم، مرجع سابق ، ص.19.

2- أحمد نوري النعيمي، ***السياسة الخارجية***،(الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ط.1)، ص .11.

3- فيليب برايار، محمد رضا جليلي، ***العلاقات الدولية***، ترجمة :حنان فوزي حمدان، (بيروت :دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، 2009)، ص. 78، 79.

يطلق عليه بـ " السياسة الدولية"، أي هو ذلك التفاعل السياسي الدولي الذي ينطوي في آن واحد على نمط من التعاون أو الصراع، وتعتبر دراسة السياسة الدولية أكثر تعقيدا من السياسة الخارجية لدولة ما، وهذا راجع لحالة عدم التجانس بين عناصر البيئة التي نعيش فيها، فالسياسة الدولية هي جمع من الوقائع التي تختلف فيها الوحدات أو اللاعبين أو مجموعة الأمم في القوة، الموارد والغايات المرغوبة وتسعى لحل خلافاتهم بأي وسيلة.[1]

وفي هذا الصدد، يعرف جوزيف فرانكل "Joseph Fränkel" السياسة الدولية على أنها: "مجموع السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم المتبادلة بالإضافة إلى تبادلاتهم مع المنظومة الدولية ككل، ومع المنظمات الدولية والجماعات الإجتماعية من غير الدول، بالإضافة إلى فعل المنظومة الدولية والسياسات المحلية لكل الدول"، وهذا يعني أن التفاعل السياسي يشمل وحدات المجتمع الدولي وليس فقط الدول وحدها، ومحصلة هذا التفاعل هو السياسة الدولية التي عادة ما تتميز عن غيرها من السياسات بعنف الوسائل المستخدمة، ويرى البعض أن السياسة الدولية تشمل جميع التفاعلات من سياسية، إقتصادية، اجتماعية وثقافية بين وحدات المجتمع الدولي، إذن هي محصلة جمع السياسات الخارجية.[2]

3-السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

يرى بعض الدارسين بأن العلاقات الدولية تضم العلاقات السلمية والحربية بين الدول، المنظمات الدولية وتأثير القوى الوطنية، ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية، ويرى ماكيلاند في هذا الإطار بأنها :"دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف المحيطة بالتفاعلات"، ومن هذا المنطلق فإن العلاقات الدولية تتعدى لأن تكون مجرد سياسات لأن السياسات الخارجية للدول وليدة بيئتها الداخلية، بينما الأولى فهي مجموع التفاعلات الصراعية والتعاونية بين الفواعل في النظام الدولي، أما فريدريك هارتمان فعرفها بأنها:" كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية".[3]

هناك تعاريف مختلفة ومتنوعة وفي مجملها تركز على موضوع التفاعل بين الوحدات الدولية لأنها هي المخولة بصناعة القرارات وهي المؤثرة في قرارات الحرب والسلام، ولكن في الوقت الحاضر لم تعد العلاقات مقتصرة على الدول فقط، وإنما دخلت كيانات أخرى المجتمع الدولي فأصبح لها تأثير فاعل ومهم مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسية،.. إلخ، لذلك أصبح التفاعل بين هذه الوحدات على نطاق أوسع من التفاعل بين الدول وأصبح لها تأثير أكبر بكثير من تأثير الدول، وعليه يمكن إعطاء تعريف إجرائي للعلاقات الدولية كونها:

1- سعد حقي توفيق، ***مبادئ العلاقات الدولية***، (بغداد :دار وائل للنشر، 2010، ط.5)، ص18.

2- سعد حقي توفيق، نفس المرجع، ص.ص.19، 21.

3- - فيليب برايار، محمد رضا جليلي، ***العلاقات الدولية***، مرجع سابق الذكر، ص.12.

" هي كافة التفاعلات والروابط المتبادلة سواء كانت سياسية أو غير سياسية بين الكيانات المختلفة في إطار المجتمع الدولي.[1]

4-الدبلوماسية والاستراتيجية:

تعرف الدبلوماسية على أنها علم وفن، فهي علم لكونها تستند لقواعد وقوانين وأصول، وهي فن لأنها مهنة دقيقة تحتاج إلى مهارات خاصة، ويرى البعض أنها رعاية المصالح الوطنية في السلم والحرب، وممارسة القانون الدولي العام، والتعريف المتداول هو لمعاوية بن أبي سفيان الذي يقول : "لو أن بيني و بين الناس شعرة لما قطعتها إن أرخوها شددتها وإن شددتها أرخيتها"، [2] كما يرى البعض أنها أداة رئيسية تستخدمها الدول لتحقيق أهداف سياستها الخارجية والتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها، فهي ورقة رابحة في أيدي الدول قصد تحقيق ما تصبو إليه، أما الاستراتيجية، فقد عرفها الفرنسي "آندري بوفان" على أنها: "إستخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة، وهذا مع إستخدام الوسائل التي بحوزتنا أفضل إستخدام".[3]

ومن هذا المنطلق، ترتبط الدبلوماسية والإستراتيجية بالسياسة الخارجية من حيث كونهما أداة لتنفيذها مثلما عبر عنها كينيث تومبسون "Kenneth Thompson":" السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية، أما الدبلوماسية فهي الوجه التنفيذي لها"، كما أنه من المتفق عليه أنها وسيلة لإدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة بالطرق السلمية، أو أنها تهدف إلى التوفيق بين خلافات الدول وفتح مسالك للاتصال بينهما من أجل تحقيق هذا الهدف.[4]

إذن للسياسة الخارجية وجهان، الأول قائم على الحوار والتفاوض (الدبلوماسية)، والثاني على الإكراه والقوة (الاستراتيجية)، لأن الأول يقوم به الدبلوماسيون بينما الثاني من خصوصيات الرجل العسكري. [5]

1-محمد طه بدوي، ***مدخل إلى عالم العلاقات الدولية***، (بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971)، ص.13.

2- سعيد أبو حمادة، ***الدبلوماسية تاريخها، مؤسساتها، أنواعها وقوانينها***، (عمان، دار الشيماء للنشر والتوزيع، 2009، ط.1)، ص.13.

3 - بطرس بطرس غالي، ***السياسات الخارجية للدور الكبرى***، (القاهرة: المجلة المصرية للعلوم السياسية، ع.18، سبتمبر 1962)، ص.26.

4- محمد نصر مهنا، ***تطور السياسات العالمية والاستراتيجية القومية*** ، (مصر: الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، 2007)، ص.93، 94.

5- حمزة غول، ***البعد المتوسطي في سياسة تونس الخارجية***، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، 2012)، ص.28.

المبحث الثاني: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

إن لكل دولة مرجعيتها ومؤسساتها المنوطة بصناعة قرارات سياستها الخارجية، وهذا نابع من مجموعة من الإعتبارات من بينها نذكر: توجهاتها، إمكانياتها وما تصبو إلى تحقيقه من خلال ذلك، وعلى هذا الأساس سنتعرض بالتفصيل لتلك المؤسسات في الجزائر، والتي تنقسم إلى قسمين وهما: مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية.

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية

وفقا للدستور الجزائري، تتمثل في رئيس الجمهورية، مع إعطاء بعض الصلاحيات للبرلمان .

أولا: رئاسة الجمهورية:

كما سبق الذكر، فإن إن لكل دولة مرجعتيها الخاصة بها في مجال سياستها الخارجية، فالدساتير الوطنية تحدد الأجهزة والمؤسسات المخولة بصياغتها وتنفيذها، وعلى هذا الأساس فالدستور الجزائري يعتبر السياسة الخارجية من الصلاحيات الحصرية لرئيس الجمهورية، حيث نصت المادة 91 منه، أنه من بين الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية أنه يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، بالإضافة الى أنه ممثل للدولة في الخارج، يبرم المعاهدات الدولية، [1] يصادق على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلام والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، بعد أن توافق عليها كل غرفة في البرلمان صراحة، وتصبح المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية بموجب الدستور أسمى من القانون الوطني، مثلما نصت عليه المادة 111:" يوقّع رئيس الجمهوريّة اتّفاقيّات الهدنة ومعاهدات السّلم، يتلقّى رأي المجلس الدّستوريّ في الاتّفاقيّات المتعلقة بهما، ويعرضها فورا على كلّ غرفة من البرلمان لتوافق عليها صراحة"، [2] كما يقوم رئيس الجمهوريّة بتعيين سفراء الجمهوريّة والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم ويتسلمّ أوراق اعتماد الممثلين الدّبلوماسيّن الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم هنا بالجزائر. [3]

ثانيا: البرلمان:

يعتبر دور البرلمان محدود ممارساتيا، حيث يمكنه فتح مناقشة حول السياسة الخارجية وإصدار توصيات يبلغها لرئيس الجمهورية (صانع السياسة الخارجية)، تتعلق بإتفاقات الهدنة ومعاهدات السلم، وهنا يمكن القول أن البرلمانيون يمارسون نشاطا "دبلوماسيا" من خلال دورهم الرقابي لأي معاهدة، ومن خلال مطالبتهم بتوضيحات من الجهاز التنفيذي الممثل من طرف وزارة الشؤون الخارجية، وهو

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، المادة 91.

2- المرجع نفسه، المادة 111.

3- المرجع نفسه، المادة 92.

وهو ما نصت عليه المادة 113 من دستور 2016: "يراقب البرلمان عمل الحكومة وفقا للشروط المنصوص عليها في المواد 94، 98، 151 و152".[1]

وقد نصت المادة 148، على أنه يمكن للبرلمان بغرفتيه أن يفتح نقاشا حول السياسة الخارجية، حيث أوضح المشرع الجزائري ذلك في دستور 2016، حين نص على أنه:" يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السّياسة الخارجيّة بناءا على طلب رئيس الجمهوريّة أو رئيس إحدى الغرفتين، يمكن أن تتوّج هذه المناقشة، عند الاقتضاء، بإصدار البرلمان، المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، لائحة يبلّغها إلى رئيس الجمهوريّة"، كما أوضح نص المادة 149 من الدستور ذاته أنه: " يصادق رئيس الجمهوريّة على اتّفاقيّات الهدنة، ومعاهدات السّلم والتّحالف والاتّحاد، والمعاهدات المتعلّقة بحدود الدّولة، والمعاهدات المتعلّقة بقانون الأشخاص، والمعاهدات الّتي تترتّب عليها نفقات غير واردة في ميزانيّة الدّولة، والاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف المتعلقة بمناطق التبادل الحر والشراكة وبالتكامل الاقتصادي، بعد أن توافق عليها كلّ غرفة من البرلمان صراحة". [2]

ومن هذا المنطلق، فرغم كون رئيس الجمهورية هو المخول بصياغة قرارات السياسة الخارجية الجزائرية عمليا، إلا أن الدستور الجزائري منح بعض الصلاحيات "الثانوية" للبرلمانيين التي لن تتعدى لأن تكون رقابية للنشاط الخارجي وفقا لآليات محددة نظرا لأهمية هذا النشاط وإنعكاساته على وحدة وإستقرار البلاد، وضمانا لمصالحها الحيوية، وهو على نوعين، رقابة قبلية وبعدية:

أ- الرقابة القبلية: يقوم بها البرلمان على السياسة الخارجية وفق أداتين هما: الموافقة على إعلان الحرب، وسلطته على المصادقة عن الميزانية الفرعية الموجهة لوزارة الشؤون الخارجية، وهذا تجسيدا لنص المادة 178 من دستور 2016 التي تنص على أنه: "تضطلع المجالس المنتخَبة بوظيفة الرّقابة في مدلولها الشّعبيّ".[3]

ب - المصادقة على الميزانية الموجهة لوزارة الشؤون الخارجية: للبرلمان حق الموافقة على مشاريع الميزانية ومراقبتها (الرقابة المالية)، حيث أنه صاحب الحق الأول في إجازة تحصيل الإيرادات وصرف النفقات على مدار السنة المالية، وتعتبر الحكومة هي الأداة المنفذة لها، هذه الأخيرة هي المكلفة بإعداد مشاريع قوانين تعرضها على البرلمان للنظر فيها والمصادقة عليها. [4]

كما لابد من الإشارة الى أن وزارة الشؤون الخارجية تشرف على الشأن الخارجي للدولة ولكنها في نفس الوقت تعمل تحت سلطة رئيس الجمهورية، كما يستند وزير الشؤون الخارجية في ممارسة

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، المادة 113.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، مادتين 148 و149.

3- إسماعيل قادير، ***"دور الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية الجزائرية: مجلس الأمة أنموذجا"***، (الجزائر: مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على ماستر،2015)، ص31، 32.

4- إسماعيل قادير، نفس المرجع، نفس المكان.

مهامه المخولة لوزارة الخارجية إلى هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها المختلفة وإلى المصالح الخارجية في وزارة الشؤون الخارجية، وتقوم بالأدوار التالية: [1]

- ✓ التعبير عن مواقف الجزائر وإتخاذ الالتزامات الدولية باسم الدولة.
- ✓ تحليل الوضع الدولي، وعلى وجه الخصوص العناصر التي من شأنها أن تمس بمصالح الجزائر.
- ✓ تنشيط التصور وتنسيقه مع مختلف المؤسسات والإدارات العمومية بكل المسائل التي يمكن أن يكون لها تأثير على السياسة الخارجية.
- ✓ تحضير دراسات تحليلية واقتراح مبادرات وتحديد الخطوات العملية لإدارة عمليات السياسة الخارجية.
- ✓ تصور المساعي المشتركة بين الوزارات وبين القطاعات والإدارات.
- ✓ تقديم استشارة حول مدى ملائمة إرساء وفود من المؤسسات والإدارات العمومية إلى الخارج.
- ✓ تحضر الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدولة الجزائرية، وتحضير النشاطات الثنائية والمتعددة الأطراف.
- ✓ تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي تنسيق تحضير جميع الأعمال الموجهة إلى إثارة الاهتمام والمشاركة وتحديدها.
- ✓ تفسير المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والتنظيمات الدولية التي تكون الجزائر طرف فيها.
- ✓ تقديم استشارة في منح كل اعتماد لنشاطات ثقافية إعلامية لأشخاص طبيعيين ومعنويين أجانب في الجزائر.

- ➢ كما أعطيت للمجلس الدستوري مهمة النظر في مدى دستورية معاهدة أو اتفاقية دولية من عدمها إما بقرار قبل أن تصبح واجبة التنفيذ (ملزمة) أو بقرار في حال دخولها حيز التنفيذ، مثلنا نصت عليه المادة 190 من دستور2016: " إذا ارتأى المجلس الدّستوريّ عدم دستوريّة معاهدة أو اتّفاق أو اتّفاقيّة فلا يتمّ التّصديق عليها "، أما المادة 186 منه، فقد نصت أنه:" بالإضافة إلى الاختصاصات الأخرى التي خولتها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور، يفصِل المجلس الدّستوريّ برأي في دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات".[2]

1- مرسوم رئاسي رقم 02-403 مؤرخ في 26 أكتوبر 2002، يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.79.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، المادتين 186 و190.

المطلب الثاني: المؤسسات غير رسمية

تتلخص في المؤسسات التي تعمل خارج إطار الحكومة ويكون لها تأثير في صناعة قرارات السياسة الخارجية، وفي صنع السياسة العامة ككل لا بصفتهم الرسمية وإنما من خلال آرائهم وتوجهاتهم وشخصيتهم بالضغط على صناع القرار بالنظر لما يمتلكونه من قوة التأثير، وتعد الأحزاب السياسية، جماعات المصالح (الضغط)، وسائل الإعلام والرأي العام من أهم الآليات غير الحكومية ذات التأثير على السياسة الخارجية.

أولا: الأحزاب السياسية:

يعد الحزب السياسي من أبرز المؤسسات السياسية التي تساهم في صنع السياسة الخارجية لجميع الأنظمة السياسية، ويتوقف دورها على تعددها وانضباطها، فإذا كان في الدولة أكثر من حزب سياسي، فإن الآراء والتوجهات بخصوص مسألة السياسة الخارجية تتقاسمها الأحزاب الموجودة ويكون الحزب الأقوى هو الأكثر تأثيراً في توجيهها. [1]

وبالحديث عن الظاهرة الحزبية بالجزائر، فيمكن اعتبارها تجربة فتية من نوعها، فعدا حزبي جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية (أقدم التشكيلات السياسية)، لم تعرف الجزائر معنى التعددية إلا في دستور 1989 الذي أقر لذلك. [2]

ويرى المحللون أن أهمية الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية يكمن بالأساس في ذلك التفاعل التبادلي مع النظام، مع التركيز على تأثير أكبر للأخير، لذا يعتبرون أن جزء مما تشهده الأحزاب هو انعكاس لبيئة النظام المتأزمة بمختلف عناصرها منذ التسعينات، [3] حيث أن النظام السياسي الجزائري يعمل على أساس ديمقراطية الواجهة وجعل الأحزاب عملية تزيينية أو ديكور للمشهد السياسي، ومن بين أهم الوسائل التي تستخدمها الأحزاب السياسية في مجال السياسة الخارجية في الجزائر هو الضغط ومحاولة التأثير في السلطة وذلك عن طريق تعبئة الجماهير والخطابات المختلفة بخصوص قضية أو موقف ما، بل قد يتعداها إلى التحريض على تنظيم تجمعات واحتجاجات ومسيرات من أجل إتباع سياسة معينة أو من أجل رفض توجه معين، [4] غير أن الواقع يبين بأن دور الحزب في السياسة الخارجية الجزائرية يبقى "جد محتشم"، فعدى بعض القضايا (الصحراء الغربية، فلسطين، ..إلخ) لم تلعب تلك الأحزاب الدور المنوط بها في المجال .

1- منعم العمار، **الجزائر والتعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،** سلسلة كتب المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ط.2)، ص71.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.

3- نور الدين ثنيو، **الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية،** (الدوحة: موقع الجزيرة، 2017/03/21، 13:11)، للمزيد أنظر: www.aljazeera.net

4- منعم العمار، مرجع سابق، ص 72.

ثانيا: وسائل الإعلام والرأي العام

تكمن أهمية وسائل الإعلام في صنع السياسة الخارجية إلى مدى تأثيرها على كل من صناع القرار والرأي العام على حد سواء، إذ أن آراء المواطنين سواء كانوا رسميين أو غير رسميين تشكل نتيجة لملاحظة الأحداث وتفسيرها، وهو ما يشكل حلقة الوصل بين الطرفين، كما أنها تلعب دورا محوريا من خلال عمليات الدعاية للترويج لسياسة ما.[1]

وعليه فمن الخطأ إهمال أو إغفال دور الإعلام كفاعل غير رسمي يساهم ويشارك في عملية صياغة قرارات السياسة الخارجية وتوجيهها،[2] وهذا حتى ولو أن الممارسة السياسية للإعلام في الجزائر محدودة إن لم نقل منعدمة وهذا راجع لطبيعة النظام السياسي، وإلى الانفرادية في صنع القرارات الخارجية واتخاذ المواقف اتجاه مختلف القضايا، فوسائل الإعلام عموما تلعب دورا محوريا في نقل الانشغالات من جهة، والبحث والتحري وتسليط الأضواء على المسائل الدولية التي تهم الدولة وقد تكون مصدر تهديد لها من جهة أخرى، إلا أنه يبقى بعيد المنال عن تحقيق أهدافه بالجزائر في الوقت الراهن.

أما الرأي العام، فهو تكوين فكرة أو حكم على موضوع أو شخص ما أو مجموعة من المعتقدات القابلة للنقاش، تكون صحيحة أو خاطئة، وتخص أعضاء في جماعة أو أمة تشترك في الرأي رغم تباينهم الطبقي، الثقافي أو حتى الاجتماعي، فيعترض ذلك مع الرأي الخاص الذي يشير إلى أمور ومسائل شخصية تتعلق بفرد واحد، وهو الأمر الذي يجعلها في ديناميكية متكاملة مع السياسة العامة للدولة، حيث يؤثر في خيارات النظام السياسي بطريقة مباشرة أو غير مباشر، والعكس صحيح، ولكن طبيعة العلاقة بين الرأي العام والنظام السياسي تختلف من نظام سياسي إلى آخر وحسب عوامل كثيرة :كنوعية القضية المطروحة، درجة نضج وتماسك الجماهير ووجود المؤسسات الدستورية التي تتيح تدفق الرأي العام الحر وتأثيره في السياسة العامة، وتتولد الأهمية السياسية للرأي العام عند تأثيره في السياسة العامة من خلال توليده للضغط الشعبي على الحكومة لأجل اتخاذ موقف محدد اتجاه مسألة معينة، ويزداد دور ومكانة الرأي العام في صنع القرار يوما بعد يوم، وهذا للأسباب التالية: [3]

- ✓ المشاركة الحقيقية للرأي العام في صنع القرار هي المظهر الأهم للتعبير عن الممارسة الديمقراطية في المجتمع.
- ✓ تكمن أهمية الرأي العام في ذاته أولا، وأهمية دوره في صنع القرار ثانيا، وأن هذا وذاك هو جوهر النظرية والممارسة الديمقراطية المعاصرة.
- ✓ إن مشاركة الرأي العام في صنع القرار يجب النظر إليه على أنه غاية في ذلك، فضلا على أنه وسيلة لتحقيق الانتماء الوطني والرشد في صناعة القرارات.

1- جمال مجاهد، ***الرأي العام وطرق قياسه***، (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية،2010)، ص.180، 181.

2- ابتسام قرقاح، ***دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة بالجزائر***، (1989-2009) ، (الجزائر: جامعة باتنة، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2010)، ص.54.

3- ابتسام قرقاح، المرجع نفسه، ص.54، 55.

من هذا المنطلق، فإن للإعلام دور بارز في صنع قرارات السياسة الخارجية لدولة ما، ومن بين أهم الأدوار المنوطة به هي التعبئة الداخلية بخصوص قضية خارجية معينة (محور دراستنا)، أما الرأي العام (رغم قصوره أو بالأخرى غيابه في الجزائر) إلا أنه قادر على بناء تصور شامل لواقع خارجي أو لواقع له آثار في البيئة الخارجية.

ثالثا: النخبة

تاريخيا إرتبطت بمفهوم السلطة ومحيطها الطبيعي، فعند الحديث عن النخبة في المجتمع فهي تعني بالأساس تواجد فئتين، ولقد ظهر مفهومها بهذا الشكل في القرن التاسع عشر ميلادي، وإستعمل لأول مرة للدلالة على السلطة، وإنتشر فيما بعد ليدل على جماعات إجماعية، سياسية، إقتصادية، ثقافية، .. إلخ، وبالإضافة إلى ذلك فقد كان النبلاء يمثلون نخبة سياسية (ق 17، 18 و19)، المشرفون على الجانب العسكري (نخبة عسكرية)، رجال الكنسية (نخبة دينية)، وعلى هذا الأساس، فيستخدم مفهوم النخبة أو الصفوة " Elite " بصورة عامة للدلالة على ما هو متميز بجودته ونوعيته، غير أنه في العلوم الاجتماعية يتسع ليدل على الجماعات الاجتماعية المتميزة بخصائصها ومواقعها الإدارية والتنظيمية، وخاصة ذوي النفوذ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. [1]

ولم يكن استخدام مفهوم النخبة بهذا المعنى منتشراً في العلوم الاجتماعية والكتابات السياسية إلا منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وخاصة في الثلاثينيات، وقد انتشر في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، وساد استخدامه في النظريات الاجتماعية التي أولت اهتماماً كبيراً بمظاهر التفاضل الاجتماعي، وظهر ذلك بصورة خاصة في كتابات فلفريدو باريتو **"Pareto Vilfredo "** الذي يعدّ من الأوائل الذين أعطوا مفهوم النخبة شطراً كبيراً من اهتماماتهم، حيث عرفها بأنها:" تتكون من جميع الأشخاص الذين يظهرون نوعا من الإستعدادات البارزة في ميدانهم أو في أنشطة أخرى ذات علاقة بها، ويدخل نطاق الصفوة (النخبة) كل من بواسطة عمله أو مواهبه الطبيعية تحقيق نجاحات بارزة بالنسبة لباقي أفراد المجتمع ". [2]

ومن المفاهيم المتداولة للنخبة، أنها جماعة من الأفراد أو فئة قليلة منهم تحظى بمكانة اجتماعية عالية وتؤثر في الشرائح الأخرى، كما أنها تتمتع بسمات معينة كالقدرات الفكرية والأدبية، الوضع الإداري المتميز والعالي، مما يجعلها ذات مكانة عالية ونفوذ واسع الانتشار، وغالباً ما تتشابه في الاتجاهات والقيم ومهارات القوة والاتصالات الشخصية والأسرية.[3]

1- فضيل حضري، **تشكل النخبة الدينية في الجزائر**، (الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد، رسالة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع، 2013/2012)، ص.11، 12.

2- فضيل حضري، المكان نفسه.

3- الموسوعة العربية (دمشق: 2013/03/21، 13:30)، منقول عن :www.arab-eny.com/

ومن هذه التعاريف، نستنتج مجموعة من المميزات التي تختص بها النخبة، والتي من بينها نذكر: [1]

- ✓ أقلية من أفراد المجتمع تحكم البلاد وفق عامل وراثي (الجاه أو الانتماء إلى طبقة الأعيان أو النبلاء)، أو وفق عامل الاستحقاق الشخصي (العلم والذكاء والحصول على شهادات عليا).
- ✓ فئة من الأفراد متميزة بمؤهلاتها وكفاءاتها مقارنة بباقي الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى.
- ✓ فئة تمتلك القوة والنفوذ والهيمنة والسيطرة على السلطة السياسية، كما تمتلك صنع القرار والتأثير في الآخرين.
- ✓ تمثل أقلية بالنسبة للمجتمع، وتمتلك من الثروة والقدرات والمواهب ما يجعلها تتميز عن باقي الطبقات الاجتماعية الأخرى.
- ✓ تتميز الصفوة بمجموعة من الأفراد الذين يتميزون بالقدرات العالية في الأداء، في مجال تخصصهم.
- ✓ تتمتع بسمة التمايز والاختلاف والقوة، بمعنى أن الصفوة هي التي تحصل على أعلى الدرجات في مجال عملها أو نشاطها الذي تزاوله.

وعلى هذا الأساس، فيمكن للنخبة أن تلعب دورا محوريا في صياغة قرارات السياسة الخارجية لأي وحدة دولية، كونها تتمتع بمجموعة من المؤهلات والإمكانيات تمكنها من توجيه تلك السياسية إلى مواضيع مهمة قد تحقق أهداف معينة للمجتمع ككل، بالإضافة إلى أنها جماعة وظيفية متميزة تقوم بالعديد من المهام من بينها : التخطيط، الاستشراف، التنفيذ، التدبير، التنظيم، الإشراف، التوجيه، التقويم، التتبع، المواكبة وعملية التصحيح، بالإضافة لإمتلاكها قوة مهمة في التأثير في القرارات السياسية المحلية، الجهوية، الوطنية والدولية كونها تتميز بوظائفها السامية، وبشرعيتها القانونية والدستورية في إصدار القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإدارية، إلا أن مشاركتها لم ترقى للمستوى المطلوب بالجزائر، فالنخبة الجزائرية على إختلاف أنواعها أضحت غير قادرة على صنع الفارق وإضفاء الإضافة اللازمة في المجال (السياسة الخارجية) نظرا للظروف المحيطة بها.

رابعا: المجتمع المدني

يعرف المجتمع المدني بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات

1- الموسوعة العربية، منقول عن :www.arab-eny.com/ (2013/03/21، 13:30)

الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقاً لما هو مرسوم في برنامج الجمعية.[1]

وعلى هذا الأساس، فتتميز مؤسسات المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص من بينها نذكر:[2]

1- الطواعية: تتلخص بالأساس في الفعل الإرادي الحر أو الطوعي، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار.

2- التنظيم: وهو ما يميز المجتمع المدني عن المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي، حيث يشير هذا العنصر إلى فكرة المؤسسية التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريباً، والتي تشمل الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

3- الدور: وتعني المهمة التي تقوم بها هذه التنظيمات، وتكمن الأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعي.

4- ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزءاً من منظومة مفاهيمية أوسع تشتمل على مفاهيم مثل: (الفرد، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية والشرعية الدستورية...الخ) .

هذه المميزات تؤكد بأن المجتمع المدني في الجزائر، وعلى الرغم من الإعتراف الرسمي به إلا أنه غير قادر على لعب دور على أكمل وجه، في ظل خضوعه للسلطة خصوصا في الشق المالي.

- بالإضافة للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية المذكورة آنفا، للمتغير التاريخي دوره في المجال، فهو مجموع السلوكيات الخارجية السابقة للدولة وعلاقاتها السابقة أيضا، فإدراك صناع القرار لدولة معينة وفق أحكام مسبقة عنها يحدد طبيعة سلوكيتها نحوها، فوجود اتفاقيات بين الدولتين يساهم في التخفيف أو غياب نوع من السلوكات الصراعية بينهما، ضف إلى ذلك فإن وجود مستوى معين من التعاون السابق بين الدولتين يؤثر لاحقا في سياستهم الخارجية نحو بعضهم البعض، والملاحظ أنه في السياسة الخارجية الجزائرية ودعمها المستمر واللامتناهي للحركات التحررية، إنما هو وليد تراكمات تاريخية عاشها البلد في فترة معينة من الزمن، [3] فالجزائر على سبيل المثال سارعت منذ إستقلالها لبناء علاقات مع العديد من دول

1- تامر كامل الخزرجي ، ***النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة***، (الأردن: عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004)، ص.122.

2- عبد الوهاب بن خليف، المدخل إلى علم السياسة، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2010)، ص.115.

3- السفير مصطفي بوتورة، ***سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات***، يومية الشعب، (الجزائر:4 أفريل 2017، 23:00).

العالم (مغاربية، إفريقية، آسيوية وحتى من أمريكا الجنوبية)، بحكم أن هذه الأخيرة ساهمت بشكل أو بآخر في دعم الحركة الثورية الجزائرية من جهة، وفي تدويل القضية الجزائرية من جهة أخرى، فالسياسة الخارجية تتعامل باستمرار مع التاريخ في حوارها مع هذا أو ذاك، مع هذه الظاهرة أو تلك. [1]

1- محمد بوعشة، ***التكامل والتنازع في العلاقات الدولية***، (بيروت: دار الجيل، 1999)، ص.128

المبحث الثالث: مرتكزات وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية

نتطرق في هذا المبحث إلى أهم الدعائم التي قامت عليها السياسة الخارجية الجزائرية، وأهم المواثيق المؤسسة لها بالإضافة للمواد التي خصصتها الدساتير الجزائرية المتعاقبة لهذا الحقل.

المطلب الأول: مرتكزات السياسية الخارجية الجزائرية

لقد شهدت الجزائر فترة استعمارية كان لها الأثر البارز في توجه سياستها الخارجية، والتي تجسدت في مختلف المواثيق (الثورة التحريرية) من خلال بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام وميثاق طرابلس وحتى بعد الاستقلال المتمثلة في الميثاق الوطني 1976، بالإضافة للدساتير المتعاقبة للدولة الجزائرية المستقلة، نستعرضها بالتفصيل في النقاط التالية:

1- بيان أول نوفمبر 1954:

يعد بيان أول نوفمبر 1954 بمثابة إعلان رسمي عن اندلاع الثورة التحريرية المجيدة بهدف تحقيق الاستقلال والدفاع عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، والتخلص من كل أشكال الخراب والتدمير الذي مس الجزائر والجزائريين، حيث أسس لمجموعة من المبادئ الموجهة للبيئة الخارجية، والتي من بينها نذكر: [1]

- ✓ تدويل القضية الجزائرية، وجعلها قضية عالمية.
- ✓ تحقيق وحدة شمال إفريقيا ببعدها العربي والإسلامي.
- ✓ من خلال ميثاق الأمم المتحدة، التأكيد على التعاطف اتجاه جميع الدول المساندة للقضية الجزائرية.

2- ميثاق الصومام 1956:

لقد أراد من خلاله المجتمعون وضع النقاط على الحروف والوقوف على عملية تنظيم الثورة بعد قرابة سنتين من بدايتها، تماشيا مع مبادئ القيادة والإستراتيجية المتبعة للوقوف في وجه المستعمر، بالإضافة إلى كسب دعم وتأييد دولي للقضية، وذلك من خلال التأكيد على الإلتزام بمبادئ الفاتح من نوفمبر 1954، ومن بين أهم مبادئه نذكر: [2]

1- صالح فركوس، ***تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال***، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005)، ص431.

2- ميثاق الصومام، المركز الوطني للدراسات البحث في الحركة الوطنية وثورة الفاتح من نوفمبر، (الجزائر: 30 مارس 2017، 19:00)

- ✓ العمل على تدويل القضية الجزائرية وتحقيق وحدة مغاربية، لأن الهدف هو تقرير مصير الجزائر وتنفيذ المواثيق المشتركة مع الدول المغاربية.
- ✓ الدعاية لاستقلال الجزائر.
- ✓ تذكير العالم بمواثيق حق الشعوب في تقرير المصير، واحترام حقوق الإنسان.
- ✓ كسب التعاطف الدولي أو على الأقل تحييده.
- ✓ الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في جميع المجالات، بما فيها الدفاع والعلاقات الخارجية.[1]

3- ميثاق طرابلس 1962:

لقد تقرر في الفترة الممتدة ما بين شهري ماي وجوان 1962 (أي بعد إعلان وقف إطلاق النار) إنعقاد هذا المؤتمر، وتمت من خلاله المصادقة على ميثاق طرابلس الذي يعد اللبنة الأساسية للدولة الجزائرية المستقلة في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية، ليعلن فيه تبني النموذجين الاشتراكي والحزب الواحد.[2]

ولقد حدد ميثاق طرابلس مجموعة من المبادئ الموجهة للمحيط الخارجي (السياسة الخارجية) تمثلت فيما يلي: [3]

- ✓ التعريف بما قامت به الثورة الجزائرية في الخارج.
- ✓ دعم التضامن للكفاح ضد الامبريالية والاستعمار.
- ✓ التضامن مع الشعوب في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية من أجل تحررها السياسي ودعم استقلالها ونموها الاقتصادي والنضال في حركة عدم الانحياز (تعد الجزائر عضوا مؤسسا وفاعلا حقيقيا فيها خصوصا بعد الاستقلال).

1- ميثاق الصومام، 20 أوت 1956.

2- الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، رموز الدولة، النصوص المؤسسة للجمهورية، نقلا عن:

http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole

3- المكان نفسه.

4- دساتير ومواثيق الدولة الجزائرية المستقلة:

لقد نصت كل دساتير الدولة الجزائرية (1963، 1976، 1989، 1996 و2016) صراحة على المبادئ العامة الموجهة للسياسة الخارجية، وسنستعرض فيما يلي بعض ما جاء في هذه الدساتير التي له علاقة بتلك المبادئ:

دستور 10 سبتمبر 1963:

1- مبدأ تحقيق الاستقلال والحفاظ على السيادة الوطنية: حيث نصت المادة (2) منه على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي والعالم الإسلامي وافريقيا، تتمثل الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في صيانة الاستقلال الوطني وسلامة الأراضي الوطنية والوحدة الوطنية، كما نصت المواد (10، 22 و26) على نفس المبدأ. [1]

2- مبدأ حق تقرير المصير: وفي هذا الصدد، فقد نصت المادة (27) منه أن السيادة للشعب بواسطة ممثلين لهم، أما المادة 21، فقد أوضحت بأنها متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من اجل التحرر والحق في تقرير المصير وضد كل تمييز عنصري. [2]

3- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: فقد جاء في الديباجة على أن الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التعاون الدولي، وأن العلاقات الودية بين الدول تكون على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتبني ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه. [3]

دستور 22 نوفمبر 1976: ومن بين أهم مبادئه ما يلي:

1- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتحقيق التعاون الدولي والوحدة المغاربية، العربية والافريقية، وهو ما نصت عليه المواد التالية:

المادة 86: تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية.
المادة 87: تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 10 ديسمبر 1963، المادة 2 .

2- المرجع نفسه، المادة 21 و27 .

3- المرجع نفسه.

تلتزم الجزائر، كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية، باعتماد صيغ للوحدة أو للاتحاد أو للاندماج، كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب العربية.

المادة 88: تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة، حيث يشكلان مطلبا تاريخيا ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية. (1)

2- مبدأ تعزيز الأمن والسلم الدوليين: وفي هذا الإطار، فقد نصت المادتين 89 و93 على ذلك صراحة.

المادة 89: تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

المادة 93: يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. (2)

3- المحافظة على الاستقلال الوطني والوحدة الترابية: حيث نصت المادة 91 منه على أنه لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني. (3)

دستوري فيفري 1989 ونوفمبر 1996:

حيث حملا في طياتهما مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، والتي لم تخرج عن المألوف، وجاءت على النحو التالي:

1- المحافظة على الوحدة الترابية والاستقلال الوطني: وفي هذا الإطار، فقد نصت المادة 12 منه على أن تمارس سيادة الدولة على مجالها البري، ومجالها الجوي، وعلى مياهها كما تمارس الدولة الصلاحيات التي يقرها القانون الدولي على كل منطقة من مختلف مناطق المجال البحري التي ترجع إليها. (4)

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 22 نوفمبر 1976، المواد 86، 87، 88.

2- نفس المرجع، المادتين 89 و93.

3- نفس المرجع، المادة 91 .

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة 12.

أما المادة 13، فقد أوضحت بأنه لا يجوز البتة التنازل أو التخلي عن أي جزء من التراب الوطني. [1]

2- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: وهو ما نصت عليه المادة 27 من دستور 1996، والتي جاء فيها أن الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرّر السياسي والاقتصادي، والحقّ في تقرير المصير، وضدّ كلّ تمييز عنصري.

3- المناداة بحق الشعوب في تقرير مصيرها: وهو ما نصت عليه المادتين 26 و27 من دستوري 1989 و1996.

المادة 26: الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرير السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري، كما نادى دستور 1989، بضرورة الانفتاح وإدراج التعددية الحزبية والإعلامية في البلاد، خصوصا بعد أحداث 5 أكتوبر 1988. [2]

دستور 2016:

لقد نصت المادة 30 منه على أن : "الجزائر متضامنة مع جميع الشّعوب الّتي تكافح من أجل التّحرّر السّياسيّ والاقتصاديّ، والحقّ في تقرير المصير، وضدّ كلّ تمييز عنصريّ ".

المادة 31:" تعمل الجزائر من أجل دعم التّعاون الدّوليّ، وتنمية العلاقات الودّيّة بين الدول، على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التّدخل في الشّؤون الداخلية وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه". [3]

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة 13، 26 و27.
2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 26 و27.
3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، المادة 30 و31.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

سنسلط الضوء على أهم الأهداف التي تسعى الجزائر الى تحقيقها، خصوصا في بعدها المغاربي (محل الدراسة) الذي شهد حراكا كبيرا في السنوات الأخيرة، أطاح بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وبالزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، وهو ما جعل الجزائر تعيش " رعبا " حقيقيا في حدودها الشرقية على وجه الخصوص، وعلى هذا الأساس، فقد أوضح الدبلوماسي السابق (ط . ع)، في مقابلة خصنا بها، إلى أن الجزائر حددت سلم الأهداف والمناطق في دستور 1963، فقد أوضح بأنه من بين الأهداف الأساسية هي صيانة الإستقلال الوطني، مناهضة كافة أشكال التمييز والإستعمار، ودعم حركات التحرر في العالم، [1] وعلى هذا الأساس فيمكننا أن ندرس أهداف السياسة الخارجية الجزائرية بناءا على نموذج ماسلو [*] لترتيب الحاجيات الذاتية للإنسان (سلم الحاجيات)، وهي على النحو التالي:

1- الأهداف القاعدية: تتلخص في المحافظة على المصالح الاستراتيجية للدولة الجزائرية، والتي ترتبط أساسا بصيانة وحماية الوحدة الترابية، أمن الأشخاص والممتلكات، بالإضافة للمحافظة على الهوية والثقافة العربية الإسلامية، ومن الملاحظ أن الجزائر سعدت جاهدة الى تأمين وحدتها الترابية ومكانتها عقب استرجاع سيادتها الوطنية، حيث وجدت نفسها أمام تحدي كبير قصد المحافظة على هذا المكسب في ظل إمتلاكها موقعا "جيوسياسيا" ملائما، جعلها محل أطماع القوى الغربية الكبرى، بالإضافة الى كونها بوابة لـ "القارة السمراء"، وبالنظر لهشاشة المنظومة الأمنية لدول الجوار (ليبيا على وجه الخصوص) نتيجة للتهديدات المستمرة المتعلقة بمشكلة الحدود، الإرهاب، قضية الصحراء الغربية، الهجرة السرية، الجريمة المنظمة، الجريمة العابرة للحدود، المخدرات وتجارة الأسلحة، جعل ارتباط المقاربات والاستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية الجزائرية قصد ضمان استمرارية الدولة تندرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني القائم على دور كبير للمؤسسة العسكرية الممثلة في الجيش الوطني الشعبي كمنظم.[2]

وعلى أساس أن السياسة الخارجية الجزائرية تقوم على مبادئ وأسس ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، فإن صيانة الأمن الوطني يقوم على مجموعة من المرتكزات، والتي من بينها نذكر: الحفاظ على السلامة الترابية، حماية السيادة الوطنية ورموزها، الحفاظ على الوحدة الوطنية، منع كافة أشكال

1- طافر عبد القادر، مستشار دبلوماسي سابق لدى رئيس الجمهورية، مقابلة، (5 أفريل 2017، بمقر عمله، 13:30).

(*) هي نظرية نفسية قدّمها العالم أبراهام ماسلو في ورقته البحثيّة "نظريّة الدافع البشري" عام 1943، ثم وسع فضوله لتشمل مُلاحظاته حول الفضول البشري الفطري، تناقش هذه النظرية ترتيب حاجات الإنسان ووصف الدوافع التي تُحرّكه، وتتلخص هذه الاحتياجات في: الاحتياجات الفيزيولوجية، حاجات الأمان، الاحتياجات الاجتماعية، الحاجة للتقدير، والحاجة لتحقيق الذات.

2- منصور لخضاري، ***المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي*** ، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2005)، ص.32.

التدخل الأجنبي، رفض وجود القواعد الأجنبية في الجزائر والمنطقة ككل، هذا ما نصت عليه **المادة 8** من دستور 1963**:** " الجيش الوطني جيش شعبي، وهو في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني، وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية و يسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب ". [1]

المادة 10: تتمثل الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في: [2]

- ✓ صيانة الاستقلال الوطني وسلامة الأراضي الوطنية والوحدة الوطنية.
- ✓ ممارسة السلطة من طرف الشعب الذي يؤلف طليعته فلاحون وعمال ومثقفون ثوريون.
- ✓ تشييد ديمقراطية اشتراكية، ومقاومة استغلال الإنسان في جميع أشكاله، وضمان حق العمل ومجانية التعليم، وتصفية جميع بقايا الاستعمار.
- ✓ الدفاع عن الحرية واحترام كرامة الإنسان.
- ✓ مقاومة كل نوع من التمييز وخاصة التمييز العنصري والديني.
- ✓ السلام في العالم.
- ✓ استنكار التعذيب وكل مساس حسّي أو معنوي بكيان الإنسان.

كما أعلنت عن نواياها وتوجهاتها منذ الوهلة الأولى من استقلالها، حيث حددت مجموعة من المرتكزات خصوصا في دستور 1963، الذي نصت المادة 2 منه أن الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، العالم العربي وافريقيا، وهو بذلك إعلان صريح وواضح عن عزمها العمل في إطار بعد مغاربي، عربي، إسلامي، إفريقي وفق تراتبية منطقية.

2- الأهداف الحيوية:

ترتبط أساسا بالقطاع الاقتصادي، وكيفية المحافظة على المصالح والثروات الطبيعية خصوصا النفطية منها حال الجزائر التي تعتمد على 97% من عائداته، وتفادي كافة أشكال التبعية للخارج في إطار استكمال الاستقلال الوطني، ودراسة هذا الجانب ترتبط بمعرفة مكانة هذه المصالح في التصور الوطني ومدى العمل على تكرسها في النصوص القانونية والدستورية بشكل متكامل ومضبوط مع طبيعة المؤسسات المعنية بهذا الجانب التي تشكل مؤشرا جوهريا في منظومة المصلحة الوطنية الجزائرية المتعددة الأبعاد لما لها من آثار وانعكاسات على أمن الدولة ورفاهية الشعب،[3] فعلى سبيل

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963 ، المادة 08 .

2- المرجع نفسه، المادتين 10 و02.

3- محمود خذري، **أليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية**، الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني، (مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 2008).

المثال لا الحصر فإن المؤسسات النفطية الغربية تتهافت قصد الحصول على أسواق لها في إفريقيا على وجه الخصوص بإعتبار الأخيرة غير متحكمة في التكنولوجيا المتطورة، هذه التكنولوجيا أضحت اليوم أداة ضغط كبيرة على دول العالم الثالث، ومنه فهي مجبرة على إيجاد الميكانيزمات الكفيلة للتعامل مع هذه المؤسسات من دون المساس بأهدافها الحيوية.

إن الجانب الاقتصادي أضحى اليوم أحد أهم الفواعل في العلاقات الدولية، حيث يلعب دور المحرك فيها، وهو ما يفسر انتهاج الدول لأساليب عديدة للعمل والتعاون فيما بينها بعد أن كانت الحرب هي الحل الوحيد لحل مشاكلهم وأزماتهم، وبالحديث عن الجزائر، فقد اقتنعت الحكومة الجزائرية بضرورة الانفتاح على الخارج، فإذا ما استثنينا فترة السبعينات والثمانينات وبداية التسعينات، التي اتسمت بالطابع الاشتراكي، فإنها اليوم، رسخت وكرست التوجه الليبرالي كنهج اقتصادي يتلاءم واستراتيجيتها الاقتصادية ويواكب التطورات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي فسعت الى ضرورة جلب الاستثمار الأجنبي في العديد من القطاعات (صناعة، زراعة، تجارة.. إلخ) ما من شأنه أن يخلق الثروة، يوفر مناصب شغل، يضمن الأمن الغذائي ويزيح إمكانية الولوج للتبعية للخارج التي من شأنها أن تمس بسيادتها، بالإضافة لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية الناجمة عن إفرازات العولمة، وعلى هذا الأساس، فمن الضروري أن تضع الجزائر هذا المجال في جوهر اهتماماتها، من خلال العمل على تطويره برسم سياسات قصيرة، متوسطة وبعيدة المدى تصبو إلى تحقيقها وفق إمكانياتها المتاحة، ظروفها الداخلية والظروف المحيطة بها على المستوى الدولي، وهذا من خلال توفير: [1]

- ✓ الجو الملائم لقدوم المستثمرين الأجانب لأرض الوطن مع ضمان التسهيلات.
- ✓ إجراء عمليات إصلاح واسعة تشمل قطاعات العدالة والمالية على وجه الخصوص، بالإضافة لدعم تأهيل الموارد البشرية.
- ✓ عصرنة القطاعات الحيوية (زراعة، الصيد البحري، السياحة، الاتصالات).
- ✓ العمل على إيجاد موارد مالية جديدة خارج قطاع المحروقات.
- ✓ اللجوء إلى الشراكات التي من بين أهدافها: توسيع السوق، التقليل من حدة المنافسة، الانفتاح على الأسواق العالمية.

3- الأهداف الأساسية:

ارتبطت الأهداف الأساسية بمفهوم الدولة كقوة فاعلة (سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي أو حتى الجهوي)، أي الدور الذي تلعبه أو الذي من المرجح أن تقوم به في حيز جغرافي معين، وهذا ما يجرنا للحديث عن الدور الذي تلعبه الجزائر في فضائها المغاربي (محور دراستنا)، حيث أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في العديد من المرات إرتباط الجزائر بالمغرب العربي، منوها إلى أنه يسعى

1- **"الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة كأداة إنتقال نحو إقتصاد ناجح"**، ملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري، ورقلة، 2017، (2017/03/23، 15:34)، منقول عن: www.radioalgerie.dz

لتجسيده على أرض الواقع، متجاوزا كل العراقيل والصعوبات، حيث أوضح السيد الرئيس ذلك بالقول: ***" إن بناء المغرب العربي هو طموح يضرب جذوره في عمق تاريخ المنطقة، وإن تعثرت الأمور لاعتبارات ظرفية طارئة، ستعود إلى نصابها لا محال، فليس بوسعنا، نحن قادة المغرب العربي إن عاجلا أم آجلا، إلا الاستجابة لتطلعات شعوبنا، و سيتم استئناف المسيرة ونطوي بإذن الله التأخر الذي حصل"***، [1] وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مكانة الجزائر في هذا المجال، والدور الذي يعلبه الأخير بالنسبة لها.

وعلى هذا الأساس، فإن تبوؤ مكانة عالية ومحترمة على مستوى المنظومة الإقليمية أو حتى الدولية يمر عبر إنتهاج مجموعة من الانماط السلوكية التي تجد الجزائر نفسها مجبرة على العمل بها قصد تحقيق ما تصبو إليه، [2] وعليه فإن الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية تمر بمفهومين هما: مفهوم المكانة الدولية ومفهوم الفاعل الإقليمي، وهو ما أكده الرئيس بوتفليقة سنة 2000 لما صرح بأن السياسة الخارجية الجزائرية تجمع بين مفهومي المبادئ والمصالح، بقوله في حديث صحفي: ***" إن المواقف الدولية تعطيك وزنا معينا في الوطن العربي ووزنا معينا في القارة الإفريقية ووزنا في آسيا وأمريكا اللاتينية، فمخاطبة الدول الكبرى تجعلني اشعر بأنني ناطق باسم ثلثي البشرية وبالتالي حاجتك مقضية مباشرة إذن هي سياسة مبادئ ومصالح، لكن يراها هكذا من يسيرها، أما الذي يراها فيحسبها مبادئ فقط"***. [3]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية

إن رسم السياسة الخارجية لأي دولة تتأثر بمجموعة من العوامل التي توجهها ويتحدد وفقها الأداء سواء كانت داخلية أم خارجية، ونظرا لتمحور دراستنا حول الجزائر، فإن نشاطها الخارجي مرتبط بمجموعة من العوامل منها الاقتصادية، الجغرافية، السياسية، العسكرية والثقافية، بالإضافة للنسق الدولي، ومن بين أهم العوامل التي من شانها أن تؤثر في مسار صناعة قرارات السياسة الخارجية الجزائرية، نجد عوامل داخلية وخارجية، نستعرضها بالتفضيل فيما يلي:

1- عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي مع جريدة **"عكاظ"** السعودية، (الاثنين، 17 أفريل 2000)، نقلا عن:

http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/presidentar.htm

2-محمد شلبي، ***السياسات الخارجية للدول الصغرى***، (أطروحة دكتوراه، قسم العوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2007)، ص. 30 .

3- عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لتلفزيون الإمارات العربية المتحدة، (الخميس، 17 فيفري 2000)، نقلا عن:

http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/presidentar.htm

أولا: العوامل الداخلية:

هي تلك المقومات التي تتمتع بها الدول بما في ذلك الجزائر، قد تكون سياسية، إقتصادية، إجتماعية وحتى جغرافية، تعطي لصناع القرار الثقة والعزيمة في تحقيق ما يصبون إليه على المستوى الخارجي.

1- 1 العوامل السياسة:

إن عملية إتخاذ القرار في السياسية الخارجية مرتبط بطبيعة النظام السياسي للدولة من حيث كونه ديمقراطي أم تسلطي، يؤثر بشكل أو بآخر في العملية تماشيا مع الجهة التي تصنع القرار، حجم المشاركة (أكثر من طرف في هذه العملية)، ومن حيث المراحل التي تمر بها العملية، ففي النظم الديمقراطية تخضع لإجراءات ومشاورات ومناقشات مع جهات عديدة، ويلزم تنفيذها موافقة أكثر من جهة، هذه الإجراءات تؤدي إلى تأخير القرار وتنفيذه، مما ستفقده فاعليته، كما أن لحجم المشاركة في عملية إتخاذ القرار في هذه الأنظمة تؤدي إلى فقدان السرية، وإحتمال معرفة أطراف خارجية بتفاصيل عن القرار قبل اتخاذه، عكس الأنظمة الشمولية، حيث أن عملية إتخاذ القرار تتم في نطاق ضيق، ولا يشارك في العملية إلا عناصر محدودة، فضلا عن أن العملية تتسم بالسرعة في مواجهة المواقف الخارجية، لأن متخذ القرار لا يحتاج إلى مراجعة مؤسسات أخرى في الدولة لكي يكسب هذا القرار شرعيته منها، [1] إذ أن القرار مرتبط بمصالح النظام المرتبطة بشخصية صانع القرار وهو الأمر الذي ينطبق على الجزائر التي منحت كامل الصلاحيات لرئيس الجمهورية في إتخاد القرارات السياسية الخارجية، بعكس النظم الديمقراطية، فصانع القرار فيها يجب أن يقوم بعملية ملائمة بين مصالح الفئة، أو الحزب الذي ينتمي إليه، وبين المصلحة العامة.[2]

1- 2 العوامل الجغرافية:

وفي هذا الإطار، فرغم الاختلاف الكبير الحاصل بين منظري العلاقات الدولية حول هذا العامل، ودوره في السياسة الخارجية، الا أنه أظهر وزنه وثقله مع مرور السنوات، وأضحى يحتل مكانة مرموقة لا يمكن إغفالها، ورغم هذا فقد انقسم المنظرون الى إتجاهين هما:

- **الاتجاه الأول**: يري أنصاره بأن التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي والعسكري وتطور وسائل المواصلات أدى الى تراجع دور العوامل التقليدية، ومنها المتغير الجغرافي.[3]

1- إسماعيل صبري مقلد، ***نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة***، (الكويت، جامعة الكويت، 1987، ط.1)، ص.105.

2- المرجع نفسه، ص.ص.148، 150.

1- وهيبة دالع، ***دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية***، (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2008)، ص.8 .

- **الاتجاه الثاني**: يرى أنصاره أن العوامل الجغرافية لا زالت تلعب دورا محوريا في السياسة الخارجية، وهي من بين أكثر المتغيرات ثباتا وأقدمها ولا زالت تلعب دورا كبيرا في رسم الأهداف الخارجية التي تصبو الى تحقيقها الدول.[1]

وعلى هذا الأساس، تلعب العوامل الجغرافية والجيوسياسية دورا كبيرا في تحديد حجم الدولة وأهدافها على الصعيد الخارجي (الأدوار التي سيمكنها القيام بها)، خاصة أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي والمساحة والحدود تحدد المكانة الإقليمية للدولة، فيرى بعض الدارسين إلى أنه من غير المعقول أن تتشابه السياسة الخارجية للدول المطلة على البحر (مثل الجزائر) التي تعد بوابة هامة وأساسية ومحورية لمجموعة من الدول وللقارة السمراء)، عن تلك التي تتوسط مجموعة من الدول (حال مالي والنيجر مثلا)، أو التي تفتقر لهذه المقومات.

خريطة الجزائر السياسية: [2]

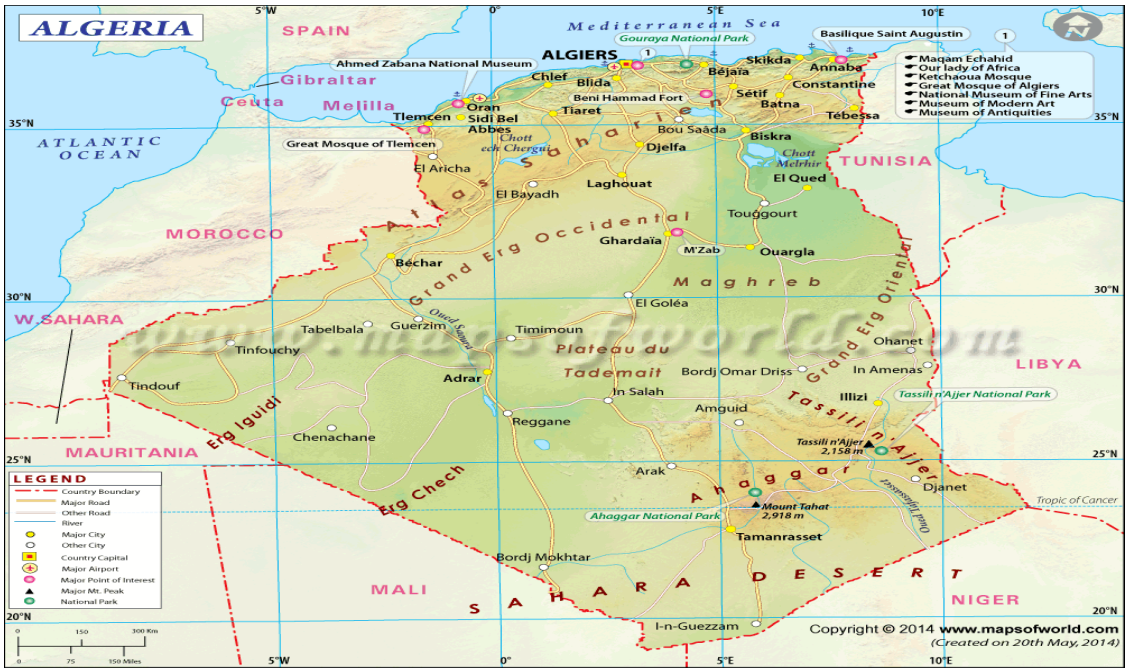

1- منيرة بلعيد، ***السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر***، (قسنطينة، جامعة منتوري، قسم العلوم السياسية، مذكرة شهادة الماجستير، **2005**)، ص.38 .

2- المصدر: http://www.embassyconsulates.com/algeria/maps-of-algeria.html.

3-1 العوامل الاقتصادية:

لا يمكن الحديث عن سياسة خارجية لدولة معينة من دون إبراز قدراتها الاقتصادية وعلى وجه الخصوص حجم مبادلاتها الخارجية، البنية الاقتصادية، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، وبالحديث عن الجزائر فهي تعتمد على مداخيل قطاع المحروقات فقط، وهو ما يدل على "هشاشة" منظومتها الاقتصادية، حيث تتأثر بارتفاع أو انخفاض أسعار البترول بشكل مباشر، فلقد إتبعت الجزائر منذ إستقلالها الإشتراكية كمنهج وخيار إقتصادي، وبنت إقتصادها على المحروقات كقطاع إستراتيجي، بعد تأميمها في 24 فيفري 1972 التي أدت إلى وضع حد لجل الامتيازات التي منحتها إياها إتفاقية "إيفيان"، التي أقرت بمنح الشركات الفرنسية إحتكار إستغلال البترول الجزائري، وتقوم الموارد المالية بالأساس على عائدات البترول والغاز الطبيعي وما يلحقه من جباية، ما جعل من الاقتصاد الوطني "ريعيا" بالدرجة الأولى. [1]

ورغم الارتفاع الذي شهدته أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة إلا أن الحكومة الجزائرية لم تستغل الفرصة المتاحة قصد تنويع مداخيلها،[2] حيث أن القوة الاقتصادية للدولة تمكنهما من لعب دور مهم على الساحة الدولية، غير أن الجزائر الذي عصفت بها أزمة 1986، تعيش نفس السيناريوهات بعد انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، ولقد ازداد الاهتمام بالعامل الاقتصادي منذ نهاية الحرب الباردة لدخول مسارات التكامل بمفهوميها الإقليمية والإقليمية الجديدة، فضلا عن متطلبات ظاهرة العولمة، ولقد أعطي لهذا الجانب (الاقتصادي) بعدا حيويا وأمنيا في السياسة الخارجية وفي العلاقات البينية للوحدات الدولية على مستوى الساحة الدولية.

1-4 العوامل الثقافية:

يمكن اعتبارها مجموعة السمات العامة التي تشكل الهوية المجتمعية لدولة ما، يشترك فيها جميع المواطنين عقائديا ولغويا، وتتكون الشخصية الوطنية من مصادر كالتنشئة الاجتماعية والسياسة فالخصائص القومية تعد أحد الأبعاد البنيوية للوحدة الوطنية المؤثرة في سياستها الخارجية، فهذه الأخيرة تتأثر بالتكوين الاجتماعي، شكل جماعات الضغط بالإضافة الى حجم السكان الذي يمكن أن يلعب دورا إيجابيا لأنه قد يوفر المحاربين العسكريين والعمال الصناعيين.

وفي هذا الصدد، تتمتع الجزائر بتجانس إجتماعي ووحدة داخلية إلى حد كبير، بحيث أن أهم ما يجمعها هو وحدة اللغة (العربية)، إلى جانب وحدة الدين الإسلامي، غير أن هذا التجانس وفي ظل التغيرات الحاصلة على مستوى الحدود الشرقية والجنوبية للوطن قد يلقي بضلاله على الحكومة الجزائرية وتجد نفسها مجبرة على التحرك قصد إحتواء الوضع الأمني المتدهور في المنطقة، للوقوف

1- منصور لخضاري، ***إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011***، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، 2013)، ص.150

2- سليم العايب، ***الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي***، (جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، 2011)، ص.17.

في وجه كل تهديد خارجي من شأنه أن يمس كيانها في ظل تفاقم التدخلات الأجنبية ما يجعل الجزائر عرضة لأي خطر خارجي من شأنه خلق حالة من "اللاستقرار ".[1]

ثانيا: العوامل الخارجية

تلعب العوامل الخارجية دورا مهما في مجال صنع السياسة الخارجية للدول بحكم أنها موجه لتحقيق أهدافها بالبيئة الخارجية، وهذا ما يجرنا لإبراز مجموعة من التحولات التي طرأت على الساحة الدولية، خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، والتي برزت من خلالها الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي أفرزت مصطلحات جديدة في حقل العلاقات الدولية، وأهدافا بمسميات جديدة من بينها: نذكر حماية حقوق الانسان، الديمقراطية، الحرب ضد الإرهاب،.. وغيرها، وتجسدت هيمنتها على العالم من خلال إحكام قبضتها على مجمل المؤسسات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقط الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية،..إلخ، التي تتعمد الأخيرة وضع شروط "تعجيزية" على الدول قصد الانضمام اليها، والتي قد تمس بسيادة الدول وإستقلالها، مثلها مثل صندوق النقد الدولي (FMI) الذي لن يمنح قروضا للدول الا بإجراء تعديلات "جوهرية" ما يتيح له فرصة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فالجزائر مثلا لازالت في مفاوضات مع منظمة التجارة العالمية (OMC) قصد الانضمام اليها، والشروط أخرت ذلك رغم أنها (الجزائر) قامت بتعديلات وبإصلاحات جوهرية.[2]

وبالإضافة للدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في التأثير على السياسة الخارجية للدول، لا يحب إنكار الشركات المتعددة الجنسيات التي هي الأخرى أضحت وسيلة فعالة في يد الدول الكبرى للضغط على الدول والحكومات، حيث أنها تحتكر رؤوس الأموال، التكنولوجيا والتجارة الدولية وهو ما أدى بها للتموقع كقوة مسيطرة دوليا، بشكل جعلها "فاعلا" منافسا للدولة القومية يمتد أمدها إلى التأثير في السياسة الخارجية للدول المضيفة.[3]

1- بوعرور أمينة، ***صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية 1979-1992***، (الجزائر: مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، 2013)، ص.9.

2- عديلة محمد الطاهر، ***أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية،2005، ص.96، 97.

3- ثامر كامل الخزرجي، ***العلاقات السياسة الدولية***، (الأردن: دار المجدلاوي للنشر، ط1، 2005)، ص. 115.

خلاصة الفصل:

مما سبق، يتبين لنا بأن السياسة الخارجية لأي وحدة سياسية بما فيها الجزائر تقوم على مجموعة من المقومات التي تؤهلها للعب دور ما على الساحة الإقليمية والدولية، أو أنها تحقق هدف معين، حيث أن العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الجغرافية وحتى التاريخية تؤثر بشكل أو بآخر على توجهاتها، فالدول ذات الموقع الإستراتيجي، أو تلك التي تعتمد على مداخيل معينة سيكون لها توجه مغاير عن تلك الدول التي تبحث عن الأسواق الخارجية في الساحة الدولية، أو تلك الدول التي تبحث عن مصادر الطاقة وعن شراكات جديدة، كما أن إقامة هذه العلاقات لا يمكن تحقيقها بمعزل عن العامل التاريخي، وعليه فدراسة السياسة الخارجية الجزائرية تقوم على مجموعة من المتغيرات (التي تم ذكرها سابقا)، كما لابد من عدم إغفال العامل التاريخي الذي شكل النواة الأولى لمبادئ سياستها القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحل المنازعات بالطرق السلمية بالإضافة لمحاربة كافة أشكال التمييز العنصر والعمل على تحقيق مبدأ التعاون الدولي، كل هذه المبادئ وأخرى لم تأتي من العدم وإنما كانت نتيجة تراكمات تاريخية، إستقرت في مختلف مواثيق ودساتير الجمهورية.

الفصل الثاني: ديناميكية توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في فضائها المغاربي

المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية وفكرة الوحدة المغاربية

نستعرض في هذا المبحث أهم التحركات التي ساهمت فيها الجزائر قصد تحقيق وحدة شعوب المغرب العربي، وهذا بالنظر للمقومات التي تجمعها، الإعتبارات المتعلقة بالبيئة المحيطة بها، وبالأهداف التي كانت تصبوا إلى تحقيقها سواء قبل أو بعد الإستقلال، حيث أن المتتبع للشأن المغاربي عموما، والجزائري على وجه الخصوص يتبين له بأن الجزائر كانت ترى في الوحدة المغاربية ضرورة ملحة لرقي شعوبها، إستقرارها وإزدهارها.

المطلب الأول: فكرة الوحدة المغاربية قبل إستقلال الجزائر

إن أغلب الدراسات التاريخية تطرقت بشكل كبير إلى ذلك الاهتمام والمكانة التي حظيت بها الثورة الجزائرية من طرف العديد من دول العالم وخصوصا دول الجوار (فضائها المغاربي)، سواء كانت بشكل رسمي أو غير رسمي (شعبي)، وفي المقابل من ذلك فقد كانت الجزائر من أشد المنادين بضرورة تحقيق الوحدة المغاربية والوقوف صفا واحدا أمام كل التحديات والتهديدات التي تواجهها، وقد علقت آمالا كبيرة على ذلك بفضل تحركاتها "اللامتناهية" منذ عهد نجم شمال إفريقيا وحتى إندلاع الثورة الجزائرية، حيث ظلت الأحزاب الوطنية وتنظيماتها الجمعوية تعمل بالتنسيق مع الحركات الوطنية خصوصا التونسية والمغربية لتأكيد التضامن وتوثيق أواصر الأخوة، التعاون، الوحدة، النضال والمصير المشترك، وهذا للأسباب التالية: [1]

1 ـ التقارب والإمتداد الطبيعي لدول المغرب العربي.

2ـ الإنتماء العرقي/ الإثني لسكان هذه الأقطار.

3ـ وحدة اللغة والدين.

4ـ التاريخ المشترك.

هذه العوامل والمقومات جسدت فكرة الوحدة لدى شعوب المغرب العربي، وكان رجال الفكر والسياسة أمام تحدي تحقيقها على أرض الواقع، على اعتبارها مسلمة وواقع لمجابهة الاستعمار المنطوي على فكرة التفرقة لتحقيق أهدافه المرجوة، خصوصا بعد استقلال كل من ليبيا، تونس والمغرب الأقصى، فكان التحول من دعم معنوي، إلى دعم مادي ومعنوي بشكل كبير وملحوظ إيمانا منهم بضرورة التعاون والوحدة.

1ـ محمد مبارك الميلي، ***المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب***، (بيروت: دار الكلمة، 1989، ط2)، ص.83.

إن العلاقات الجزائرية مع الدول المغاربية تمتد لزمن بعيد جدا، وقد تدعمت بشكل كبير في العهد الإستعماري (الإيطالي في ليبيا)، (الفرنسي في الجزائر، تونس والمغرب)، فرغم حرص وإصرار المستعمر الفرنسي على إنتهاج سياسة التضييق قصد عزل الشعب الجزائري عن دول الجوار (المغاربية)، إلا أن ذلك لم يكن عائقا أمامهم لفك كل القيود والتواصل فيما بينهم وكسب تأييدهم ومساعدتهم، وبالإضافة إلى ذلك فقد تنامت ظاهرة الهجرة في هذه الفترة بالذات التي ساهمت بشكل كبير في تبادل وجهات النظر، وفرصة كبيرة لإلتقاء المثقفين المغاربة فيما بينهم، وقد بلور نجم شمال إفريقيا فكرة الوحدة، وقام بنشرها في أوساط المهاجرين وعمل على إقناعهم من خلال صحافته ونداءاته، وقد شكل هذا الواقع فرصة ملائمة من أجل الإحتكاك فإنعقد أواخر 1924 اجتماع بباريس خلص فيه المؤتمرون للتنديد بالاستعمار والدعوة للتنسيق والتضامن، متقوين بالحركات الشيوعية التي نادت بضرورة تحرر الشعوب المضطهدة، وقد ترصدت الإدارة الفرنسية توجه النجم لخلق جمعيات سياسية في تونس والمغرب للتواصل فيما بينها وعكفت على الوقوف في وجهها، ورغم ذلك لم تتوقف تلك الحركات عن نشاطها الرامي إلى تحقيق أهدافها الموضوعية والمشروعة. [1]

وفي سياق ذي صلة، فقد أعطت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بعدا مغاربيا لكفاحها السياسي إيمانا منها بوحدة نضال الشمال الإفريقي، ففي الوقت الذي نشط فيه أعضاؤها بمكتب المغرب العربي في القاهرة، قرر مؤتمر الحركة الثـاني سنة 1949 توجيه سياسة الحزب الخارجية للبحث عن اتفاق مع الحزب الدستوري الحر (التونسي) وحزب الاستقلال المغربي لتوحيد العمل وتكوين تنظيمات عسكرية سرية على غرار تلك المشكلة بالجزائر، غير أن بعثتي الحركة إلى المغرب وتونس فشلتا في ذلك وسط خيبة أمل كبيرة للثوار الجزائريين بقيادة محمد خيضر وشرشالي [*] في ظل مجموعة من الإعتبارات التي من بينها نذكر الاختلافات السياسية والاجتماعية والتخوف من الارتباط بالحركة الثورية الجزائرية. [2]

ورغم إخفاق 1949، لم تكف الجزائر عن الدعوة للتوجه الوحدوي، حيث أكدت جبهة التحرير الوطني في بيان أول نوفمبر 1954 على ارتباط الثورة بدائرة المغرب العربي، والعمل على تحقيق الاستقلال التام ووحدة الشمال الإفريقي،[3] حيث جاء في البيان أنه من بين الأهداف الخارجية علاوة على تدويل القضية الجزائرية العادلة، تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي، أما عن تأثير المقاومتين (تونس والمغرب)، فقد أوضح البيان أن:**".. أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا، ولعل في اندلاع أحداث المغرب وتونس دافعا هاما للحركة الوطنية في أن تقرر اندلاع الثورة للحاق بالركب، إذ أن كل واحد منهما قد اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير**

1- عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية 1954-1962**، (الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة متنوري، قسنطينة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، 2007-2008)، ص.29، 30.

2- نفس المرجع.

3- بيان أول نوفمبر 1954.

(*) محمد خيضر وبوعلام شرشالي، مجاهدين جزائريين ناضلا من أجل إستقلال الجزائر.

من تجاوزتهم الأحداث، وللحاق بكفاح الجارتين الشقيقتين رأت الحركة الثورية ضرورة الإسراع بإخراج الحركة الوطنية ووضعها في إطارها الثوري السليم لتكون شاملة بكامل الأقطار المغاربية، وهذه الثورة ستعمل على تحقيق الاستقلال الوطني التام وكذلك تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي". [1]

وعليه يمكن القول أن جبهة التحرير الوطني بقيت متمسكة بمشروع "وحدة كفاح المغرب العربي" وتبنته كإطار مرجعي لمواجهة السياسة الفرنسية التي علمت على فصل هذا الكفاح بنيل (منح) الاستقلال لتونس والمغرب، وعادت جبهة التحرير الوطني في بيان آخر شهر أوت 1955 لتأكد ارتباطها بتونس والمغرب، منتقدة في الوقت ذاته المفاوضات الفرنسية – التونسية، ومنوهة بأن "الحقائق الاقتصادية والتاريخية والجغرافية تجعل الثورة الإفريقية الشمالية واحدة من الناحيتين العقائدية والسياسية، وليست الحركات في الجزائر وتونس ومراكش إلا تعبيرا عن وطنية إفريقيا الشمالية، لا عن حركات وطنية متفرقة أو مختلفة، وستحاول الوصول إلى وحدة الكفاح ضد سياسة فرنسا في الشمال الإفريقي الرامية إلى التفاوض مع تونس طمعا في إخضاع ثورة الجزائر.

وفي سياق ذي صلة، فقد أكد باجي قايد السبسي، على أن تونس هي الأخرى قد نادت بضرورة توحيد الجهود وعدم التفرقة والإنطواء، وكان هذا في الرسالة التي بعثها الحبيب بورقيبة آنذاك لفرحات عباس (جويلية 1946)، وأكد له من خلالها عزم تونس على العمل المشترك مع الجزائر على وجه الخصوص في المنطقة المغاربية أملا منهم في تحقيق الهدف المنشود، في ظل التقدم الذي تتمتع به تونس ـ على حد تعبيره ـ بخصوص الحزب الدستوري الجديد. [2]

- **جبهة التحرير الوطني.. من العمل الثوري إلى الدبلوماسي**

وقد حرصت جبهة التحرير الوطني على التواجد بالخارج منذ بداية كفاحها المسلح عن طريق إرسال بعثات ضمت كل من حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة ومحمد خيضر، واتخذت من القاهرة (مصر) مقرا لها، كما كلفت اللجنة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني لمين دباغين، لتنسيق النشاطات الخارجية للثورة وهذا بعد مؤتمر الصومام 1956، وقد عرف هذا النشاط ذروته سنة 1958، بإنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وكانت تهدف هذه التحركات إلى إسماع كلمة الثورة الجزائرية من خلال المشاركة في العديد من الندوات والمؤتمرات الدولية والتي نذكر من بينها مشاركة كل من حسين آيت أحمد ومحمد يزيد سنة 1955 في مؤتمر باندونغ، إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة، .. وغيرها من التحركات ذات الطابع الدبلوماسي.[2]

1- بيان أول نوفمبر 1954.

2Beji Caïd Essebsi, ***Habib Bourguiba, le bon grain et l'ivraie,*** *(Tunisie, sud édition, 2009)* , *p.p.326, 328.*

(*) الباجي قايد السبسي أو محمد الباجي بن حسونة، سياسي ومحامي تونسي، رئيس حزب نداء تونس، تقلد العديد من المناصب الوزارية في عهد الحبيب بورقيبة، عاد للحياة السياسية بعد الحراك في تونس، أنتخب رئيسا للبلاد سنة 2014.

- **إنعقاد مؤتمر طنجة 1958:**

إن النظرة الوحدوية لدول المغرب العربي حاولت تجاوز العراقيل بداية من 1958، حيث يعتبر مؤتمر طنجة مرحلة مهمة في مسار الثورة الجزائرية وفي المشروع الوحدوي المغاربي، حيث وضعت الأحزاب المشاركة فيه خطة موحدة من أجل التضامن مع القضية الجزائرية من جهة، وهذا في ظل إصرار قيادة الثورة تمسكها بخيار التنسيق والتشاور مع الحكومتين التونسية والمغربية لمواجهة الأخطار الاستعمارية التي تهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة، وعلى ضرورة توحيد المغرب العربي من خلال مساعدة الجزائر للوصول إلى استقلالها من جهة ثانية، وكللت جهودها التنسيقية مع الحزب الدستوري الحر (تونس) وحزب الاستقلال (المغرب) بعقد مؤتمر طنجة شهر أفريل 1958، الذي أفضى إلى رسم مضمون واضح لمشروع وحدة المغرب العربي بإنشاء وحدة فدرالية بين الأقطار الثلاثة وتأكيد مواصلة الدعم لكفاح الشعب الجزائري، خصوصا في ظل إحساس تونس والمغرب بأن الحرب تهددهم من جديد.[1]

إنعقد من 27 إلى 30 أفريل 1958 بمدينة طنجة المغربية، إجتماعا ضم وفود الأحزاب المغاربية المذكورة سابقا، تطرقوا من خلاله إلى العديد من القضايا الجوهرية والحساسة، والتي كان من أبرزها كيفية استكمال تحرير المغرب العربي وتوحيده، والذي لم يكن ليتأتى إلا من خلال التضامن مع الثورة الجزائرية في كفاحها ضد الإستعمار الفرنسي، [2] وقد شدد فرحات عباس، رئيس وفد جبهة التحرير الوطني، تأكيده على أن "تحرير المغرب العربي وتحقيق وحدته هي مثلنا السامية"، وهو الهدف الرئيسي الذي يسعون لتحقيقه، وكان هذا حدثا مدويا وحاسما أقر مفهوما واضحا لفكرة المغرب العربي التي لم تعد تعني مجرد التنسيق بين الأطراف بل العمل لقيام وحدة فيدرالية بين الأقطار المشاركة، وهو ما جعله يسمى بـ "مؤتمر الوحدة".[3]

وساعد تجاوب الأنظمة الرسمية وحضور عدد كبير من المسؤولين الرسميين على إثراء النقاش واتخاذ مواقف محفزة، بحيث أعلن المؤتمرون عن قرارات تاريخية يمكن تلخيصها في المحاور التالية:[4]

1- دعم الثورة الجزائرية: تمكنت جبهة التحرير الوطني من كسب مواقف دعم ومساندة لكفاحها، حيث أعلن المؤتمر مبدأ " حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال".

1- الجنيدي خليفة وآخرون، **حوار حول الثورة**، (الجزائر: المركز الوطني للتوثيق والصحافة والاعلام،1986، ج.3)، ص.388.

2- عامر رخيلة، **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، (الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1999، ع1)، ص. 106.

3- مصطفي الكيتري وآخرون، **اتحاد المغرب العربي أحد مداخل التكامل الاقتصادي**، (لبنان: مجلة الدراسات العربية، دار الطليعة، 1989)، ص.8.

4- مصطفي الكيتري وآخرون، المكان نفسه.

2- تصفية بقايا الاستعمار: سجل المؤتمر حالة إستنكار قصوى نتيجة للسياسة التي إنتهجتها فرنسا الاستعمارية ضد الشعب الجزائري من جهة، وضد المشروع الوحدوي المغاربي من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس فقد طالبت كل من تونس والمغرب القوات الفرنسية بالكف عن إستعمال أراضيها كمراكز عسكرية لضرب الجزائر، وبالموازاة مع ذلك فقد خلصت إلى ضرورة توحيد الصف والعمل بالتنسيق بين الحكومات والأحزاب المغاربية لمجابهة الاستعمار والتخلص منه بشكل نهائي.

3- وحدة المغرب العربي: خلص المؤتمر إلى ضرورة توحيد مصير شعوب المغرب العربي في إطار مؤسسات مشتركة، معتبرا بأن الشكل الفيدرالي هو الأكثر ملائمة للواقع، ومن أجل ذلك فقد اقترح المؤتمرون أن يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي ينبثق عن المجالس الوطنية في تونس والمغرب، وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، على أن تكون مهمته دراسة القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية، وقصد المتابعة وتنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري يوصي المؤتمر بضرورة تكثيف الاتصالات كلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة .[1]

وبناءا على هذه القرارات، تمكنت الثورة الجزائرية من كسر الحاجز وإحداث طفرة نوعية في المنطقة، حيث نجحت في التنسيق مع دول الجوار من جهة، بالإضافة لتمكنها من جعل تونس والمغرب تناديان بضرورة التضامن الشعبي ومؤازرة الكفاح الجزائري، وهذا رغم وقوعهما تحت تهديد تبعات النظام الاستعماري من جهة، وإنشغالهما بعملية بناء الدولة من جهة ثانية. [2]

كما عرفت هذه السنة حادثة مأساوية، ففي الثامن من فيفري 1958، اقترف الجيش الفرنسي مجزرة وحشية بواسطة غارة جوية استهدفت مدنيين عزّل من الشعبين الشقيقين الجزائري والتونسي بالقرية الحدودية المسماة "ساقية سيدي يوسف" وهي تستعد كعادتها لاستقبال سوقها الأسبوعي، وفي أول ردة فعل لها، أوضحت السلطات الفرنسية بأن ذلك يعتبر حماية لمستعمراتها، غير أنه في الواقع تعبير صريح عن عزمها فصل الجزائر عن فضائها المغاربي بعد تحركاتها الأخيرة قبيل إنعقاد المؤتمر (مرحلة التحضير). [3]

1- مصطفي الكيتري وآخرون، مرجع سابق، ص.8 .

2- حسين بوقارة، ***التكامل في العلاقات الدولية***، (الجزائر: دار هومة، 2008)، ص.20، 21 .

3- **"مجزرة ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958"**، (الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2017/04/04، 09:41).

وفي الميدان، فقد عرفت هذه المرحلة وصول العديد من المساعدات (سلاح، مؤونة، أدوية، .. .إلخ) من ليبيا عابرة عبر الأراضي التونسية، حيث عكفت الأخيرتين (تونس وليبيا) على نقلها إلى غاية المراكز الحدودية بالقرب من خط موريس، الذي إستحدثته السلطات الفرنسة سنة 1957، لمنع الثوار الجزائريين من التنقل من وإلى تونس.[1]

إن من خلال الأهداف التي سعى لتحقيقها، تظهر جليا بأن مؤتمر 1958 أقنع القادة المغاربة بضرورة العمل المشترك في ظل توافر مجموعة من المقومات الرامية لذلك، فرغم المعاناة التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة، ووصول ديغول إلى سدة الحكم وانتهاجه سياسة عدائية ضدها، إلا أن ذلك لم يقلل من عزيمة وإصرار الثوار الجزائريين على العمل المحكم والمنسق مع الأقطار المجاورة قصد توحيد الصف من جهة، ولم الشمل من جهة أخرى، للوقوف الند للند أمام السياسة الإستعمارية، وهذا رغم الصراعات الايديولوجية القائمة بين الأطراف الثلاثة.

- **الطرف الليبي الغائب الأكبر:**

وعلى الرغم من أهمية هذا المؤتمر، فقد سجل غياب الطرف الليبي بسبب عدم تلقيه الدعوة من حزب الاستقلال المغربي، وهو ما أثار إستياءهم خصوصا في ظل مساهمتهم الملفتة للإنتباه قصد إسماع كلمة القضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية، وهذا إن دل على شيء فإنها يدل على أن القضية الجزائرية العادلة ساهمت في لم شمل دول المغرب العربي، وهو ما جسده البيان المشترك بين الحكومتين الليبية والتونسية في 17 ماي 1957، والذي جاء فيه أن: **"..حل القضية ضرورة ملحة وجوهرية في سبيل إحلال الأمن والسلم في المنطقة.."**. [2]

ولقد لقي هذا الدعم معارضة قوية من طرف السلطات الفرنسية التي سعت لفظ هذا الإرتباط، وأملا منها في ذلك، عرضت على الطرفين الليبي والتونسي بشكل منفرد صفقة تجارة تقضي بإستغلال حقول النفط "إيجلي" [*] مقابل الكف عن دعم الأخيرة، غير أن الطرف الليبي رفض المقترح سنة 1957، وهو القرار الذي بين من جديد مدى عزيمة وإصرار الطبقة الليبية المثقفة على دعم القضية الجزائرية، إلا أنه في المقابل من ذلك فقد قبلت تونس العرض وتم التوقيع الرسمي في جوان 1958، والذي ينص على انشاء أنابيب لنقل البترول، وهو ما أثار إستياء القادة الجزائريين. [3]

---

1 Beji Caïd Essebsi, ***Ibid.***, *p.326.*

2- مصطفي الكيتري وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص .10.

3- عبد الله مقلاتي، مرجع سابق الذكر، ص.ص. 402، 404.

(*) حقل نفط متواجد على الحدود الجزائرية الليبية.

وقد أعلنت وثيقة طنجة وتوجهاتها الوحدوية على الشكل التالي: [1]

- ✓ ـ تكوين مجلس استشاري للمغرب العربي.
- ✓ ـ تصفية التواجد الاستعماري في المنطقة.
- ✓ ـ توحيد منطقة المغرب العربي من خلال إنشاء اتحاد فدرالي وذلك استجابة لمطالب الشعوب المغاربية في الوحدة والتضامن.
- ✓ ـ دعم الثورة الجزائرية.
- ✓ ـ تشكيل أمانة دائمة للمؤتمر مهمتها متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر.
- ✓ ـ التأكيد على إقرار المصير المشترك في العلاقات الخارجية.
- ✓ ـ اعتبار الوحدة المغاربية مشروطة باستقلال الجزائر.

من خلال هذا، يمكن القول بأن الوحدة المغاربية في هذه الفترة بنيت ما يجب أن يكون، ذلك أن طريقها تمثل في استقلال البلدان وبناء الدول، ومن ثم فالوحدة هنا تشير إلى عمل تضامني في مواجهة الوجود الاستعماري بالمنطقة الذي شكل عائقا أمامها في ظل خضوعها له من جهة، بالإضافة إلى مجابهة سياسته الرامية إلى التعامل مع الأقطار المغاربية بشكل منفرد.

1- عبد الله مقلاتي، مرجع سابق الذكر، ص.364.

المطلب الثاني: التوجهات الوحدوية المغاربية بعد إستقلال الجزائر

لقد كانت هناك مجموعة من التحركات الرامية إلى تحقيق الوحدة المغاربية سواء كانت في شكل متعدد الأطراف أو حتى ثنائي (فيما بين الدول)، وهذا ما من شأنه أن يتيح لها فرصة التنسيق والتعاون قصد مواكبة التحولات المتسارعة على مستوى المنظومة العالمية، وعلى هذا الأساس سنستعرض في هذا المطلب تلك التحركات التي تتلخص بالأساس في اللجنة الإستشارية الدائمة "CPCM"(*) (1964) وإنشاء إتحاد المغرب العربي "UMA" (*) (1989)، وهذا مرورا بالتحركات الثنائية التي سنسلط فيها الضوء على تلك التي تربط الجزائر بتونس وليبيا (موضوع الدراسة).

1- اللجنة الاستشارية الدائمة 1964:

غداة إستقلالها، واصلت الجزائر مساعيها وأعمالها الوحدوية من خلال العمل على إيجاد الأرضية الملائمة لبناء تكتل مغاربي قوي وهادف، حيث برز الاهتمام في هذه الفترة بالجانب الاقتصادي الذي اعتبرته الدول المشاركة منطلقا حقيقيا لمشروعها الكبير (الإنطلاق من الجزء للوصول إلى الكل)،[1] وكان هذا غداة اجتماع عقدته اللجنة الاقتصادية الإفريقية للأمم المتحدة شهر أفريل 1964، والذي خلص في ختام أشغاله إلى ضرورة الإستغلال العقلاني، الأمثل والمتكامل للموارد المتاحة، بالإضافة إلى تنسيق وتوحيد الجهود القطاعية بين الدول المغاربية الأربعة، هذه التوصيات كان لها وقعها الإيجابي، حيث إنعقد إجتماعين لوزراء الاقتصاد للدول المغاربية، والتي كانت الأولى من نوعها منذ إستقلال الجزائر، وهكذا ظهرت أول تجربة للتكامل الاقتصادي المغاربي خلال اجتماع وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي بتونس في الفترة الممتدة من 26 سبتمبر إلى الفاتح من أكتوبر 1964 قصد ضبط المحاور الرئيسية للتعاون الاقتصادي، وقد تم التوقيع على بروتوكول اتفاق سمي بـ "بروتوكول تونس" الذي نص على بعث لجنة استشارية مغاربية دائمة (CPCM) تضم في عضويتها الجزائر، المغرب، تونس وليبيا، وكانت بذلك شهادة ميلاد رسمية لتجربة الاندماج الاقتصادي لبلدان المغرب العربي، كما تم سنة 1966 تحديد تونس مقر لها. [2]

تتألف اللجنة من رئيس و4 مندوبين يمثلون كل من الجزائر، ليبيا، المغرب وتونس، وقد نتج عنها هيئات أخرى طغى عليها الطابع الاقتصادي، الذي وضعه المشاركون كحجر الأساس لتحقيق أهداف أسمى وهي على النحو التالي:

(*) CPCM: comité permanent consultatif maghrébine.

(*) UMA: union Maghreb arabe.

1- مانع جمال عبد الناصر، ***اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)***، (الجزائر، دار العلوم، 2004)، ص.64.

2-Maurice Flory ،Jean Louis Miège, ***Annuaire de l'Afrique du Nord 1964,*** Centre de Recherches sur l'Afrique Méditerranéenne, Paris, 1965, p 663- 664.

1- مجلس وزراء الاقتصاد: وهو الهيئة العليا للجنة، يتكون من وزراء الاقتصاد، وقد اجتمع أعضاءه سبع مرات منذ إستحداثه إلى غاية سنة 1975.

2- اللجان القطاعية الفنية المتخصصة: هي لجان قامت وفقا لمتطلبات مسار عملية التكامل، وهي عشرون لجنة كل واحدة تعمل في قطاع معين عملا بمبدأ "التخصص" و"تقاسم الأدوار".[1]

3- مركز الدراسات الصناعية: تأسست بعد حوالي ثلاث سنوات من نشأة اللجنة، أي سنة 1967، أوكلت له مهمة دراسة مختلف مشاريع التنمية الصناعية بالمنطقة، حيث أعتبر هذا المركز بمثابة المرشد لأعمالها. [2]

وقد مرت اللجنة الاستشارية الدائمة بمراحل متذبذبة في تجربتها التكاملية إذ انتقلت من صيغة التعاون القطاعي في المرحلة الأولى ما بين عامي 1964 -1968 إلى صيغة التعاون الكلي الشامل في المرحلة الثانية 1968 -1975، ثم عادت إلى التعاون القطاعي لتبدأ بالمشاريع داخل القطاع وتتوسع إلى ميادين الزراعة، الصناعة والتجارة. [3]

وهكذا فإن فكرة إنشاء هذه اللجنة لعبت دورا محوريا وأساسيا في دفع الدول المغاربية نحو تنسيق سياستها الاقتصادية، حيث درست الإمكانيات المتاحة وتكييف المنظومات الاقتصادية والمالية، وحاولت أن تمهد الطريق للوحدة المغاربية بوضع الجانب الاقتصادي كأرضية أولية لمشاريع أخرى، وبالرغم من كل هذه المشاريع والدراسات،[4] إلا أن اللجنة توقفت بسبب الخلافات السياسية بين البلدان المغاربية، وأبرزها توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب الأقصى بسبب قضية الصحراء الغربية التي لم تتوانى الأولى (الجزائر) في إعلان موقفها المساند للحركات التحررية من جهة، ومن ضمنها حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وعدم تدخلها في الشؤون الداخلية للدول، وهي المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية المنبثقة من بيان الفاتح من نوفمبر 1954 ومختلف المواثيق والدساتير، كما عرفت هذه الفترة أيضا تدهور العلاقات بين تونس وليبيا، والإدعاءات الإقليمية المغربية الموريتانية على الصحراء الغربية.

1- العمري مومن، **شعار الوحدة ومضامينه أثناء فترة الكفاح الوطني**، (الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، 2009-2010)، ص.87.

2- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص. 63، 64.

3- مصطفى الفيلالي، ***المغرب العربي الكبير نداء المستقبل***، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983)، ص .24.

4- مصطفى الفيلالي، المكان نفسه.

2- اتحاد المغرب العربي:

لقد حاول القادة المغاربة إعادة إحياء فكرة الوحدة، وهذا بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن عن آخر المحاولات التي باءت بالفشل (اللجنة الإستشارية الدائمة المذكورة آنفا)، وهذا بعد التقارب الجزائري المغربي في ماي 1987، رغم أن الجزائر لم تتراجع عن موقفها الداعم للقضية الصحراوية، حيث أن السياسة الخارجية في عهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، غلب عليها الطابع "البراغماتي"، فحاول تطبيع العلاقات خصوصا مع الدول المغاربية، بالإضافة إلى التآخي التونسي ـ الليبي في ديسمبر من نفس السنة، وهي النقاط التي حاول من خلالها القادة بناء مغرب عربي قائم على أساس الأخوة، التعاون والمصلحة المشتركة، فنتج عنه لقاءات ثنائية للتأكيد على أنه ما يجمعهم من أواصر الأخوة والتعاون، المصير والتاريخ المشترك هي مقومات لابد من استغلالها والعمل على إيجاد صيغة يتم بمقتضاها توحيد الصف. [1]

وعلى هذا الأساس، ففي العاشر من جوان 1988، إنعقد مؤتمر القمة بزرالدة (غرب العاصمة الجزائر)، وكان المؤتمر الأول الممهد لهذا التكامل، تمخض عنه إنشاء لجنة سياسية مغاربية وخمس لجان فرعية أوكلت لها مهمة دراسة الملف وصياغة مقترحات لبناء مشروع المغرب العربي، وقد أنهت تلك اللجان مهامها شهر سبتمبر من نفس السنة (أي حوالي 4 أشهر من ذلك). [2]

تميزت هذه الفترة ببروز منطلقات الإقليمية والتكامل الإقليمي، ما أوجدت قناعة لدى القادة المغاربة أنهم أمام أحد أكبر التحديات، بعيدا عن التنافس والأزمات، فكان من الضروري تجاوز كل الخلافات السياسية، وهو ما كان عليه بعدما أصدرت اللجان المنبثقة من قمة زرالدة بيانها الختامي، حيث تقرر عقد اجتماع جمع القادة المغاربة للدول الخمسة بمدينة مراكش المغربية في 17 فيفري 1989 وهم على النحو التالي: [3]

ـ الشاذلي بن جديد (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية).

ـ معمر القذافي (الجماهيرية الليبية العظمى).

ـ زين العابدين بن علي (الجمهورية التونسية).

ـ الحسن الثاني (المملكة المغربية).

ـ ولد الطايع (جمهورية موريتانيا الإسلامية).

1- رشيد بوكساني، أحمد ديبش، ***مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي***، (الجزائر: دار الهدى، 2005)، ص.219، 220 .

2- أحمد صديق، ***اتحاد المغرب العربي في العالم العربي***، (الدار البيضاء: دار افريقيا الشرق، 1991، ط.2)، ص .93.

3- منقول عن وثيقة إنشاء إتحاد المغرب العربي: http://www.majliselouma.dz/!Choura/creation.htm

وقد تم من خلال ذلك الإعلان الرسمي عن قيام إتحاد المغرب العربي الذي يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف، والتي من بينها نذكر: [1]

- ✓ تثمين أواصر الأخوة والتعاون التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها.
- ✓ تحقيق رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن شعوبها.
- ✓ المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- ✓ إنتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- ✓ العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

وأشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية: [2]

على الصعيد الدولي:

- ✓ تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- ✓ مجابهة الأخطار التي قد تتعرض لها المنطقة المغاربية.
- ✓ المحافظة على إستقلالها والمساهمة في إزالة كافة صور النزاعات الإقليمية.

في الميدان الثقافي:

- ✓ إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية.
- ✓ اتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

في الميدان الاقتصادي:

- ✓ تحقيق التنمية الصناعية، الزراعية، التجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشاريع مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- ✓ العمل على إصدار تشريعات من شأنها إزالة الحواجز الجمركية من جهة، وتسهيل حركة النقل (البضائع، الأشخاص ورؤوس الأموال) بين الدول الأعضاء.

1- معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، المادة 02.

2- معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، المادة 03.

في المجال الدفاعي :

- ✓ صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء، بالإضافة إلى صيانة السلام المبني على أساس العدل والإنصاف. [1]

ورغم كل هذه المشاريع والأهداف التي كان يصبوا إلى تحقيقها اتحاد المغرب العربي (UMA)، إلا أن الإنجازات لم تكن كما مرسوم لها من قبل، حيث بقيت العديد منها عبارة عن إتفاقيات موقعة حبيسة الأدراج، ومنها نذكر: [2]

- ✓ مشروع الأدوية والمنتوجات الصيدلانية.
- ✓ مشروع الشركة المغاربية للطيران 1970 .
- ✓ مشروع البنك المغاربي.

وهذا يرجع لمجموعة من العراقيل التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- إختلاف طبيعة الأنظمة السياسة: غداة إستقلالها، إنتهجت الدول الأعضاء في هذا الإتحاد أنظمة سياسة مختلفة عقدت ـ إلى حد ما ـ تجسيد المشروع التكاملي على أرض الواقع، [2] فكان من الصعب على الشقيقتين الجزائر وتونس اللتين تبنيتا نظاما جمهوريا، أن تتواصلا مع الجماهيرية الليبية خصوصا في الجانب الإيديولوجي، ضف إلى ذلك فقد كانت تتسم الأخيرة بغياب شبه كلي للطابع المؤسساتي عكس الجزائر وتونس، أما المغرب الأقصى ذات النظام الملكي، فقد كانت تميل للدول الغربية، وهو ما زاد من صعوبة التنسيق بينها.

بالإضافة إلى هذا، سيطرت فكرة السيادة الوطنية على الدول الأطراف حديثة العهد بالاستقلال، وهو الأمر الذي أرغمها لانتهاج سياسات تنموية مختلفة ساهمت في إتساع الهوة بينها، فالجزائر كانت ترى في هذا المشروع الوحدوي خدمة لتجارتها الخارجية مع الدول الأوروبية عن طريق الجارتين تونس والمغرب من خلال تصدير الغاز الطبيعي، ما يدر بالفائدة على كل الأقطار ويتيح لها فرصة الاستفادة من المشاريع الاقتصادية، أما تونس، فكانت ترى في هذا المشروع الوحدوي فرصة مواتية من أجل تصدير العمالة التونسية إلى الأقطار المغاربية، ومن ثم تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة، خصوصا مع الجارة ليبيا التي كانت تبحث عن تلك العمالة، ضف إلى ذلك فإن الأخيرة كانت ترى فيه اللبنة الأولى للوحدة العربية الشاملة، والنواة الأولى لها للبروز كقوة فاعلة على الصعيد القاري. [3]

1- معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، المادة 03.

2- عائشة مصطفاوي، **اتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات والتحديات) 1964- 1999**، (الجزائر: جامعة الوادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، 2014)، ص.72.

3- بن خليف عبد الوهاب، **إتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، (الجزائر: دار طليطلة، 2010، ط.1)، ص. ص.123، 125.

2- إختلاف الرؤى في مفهوم الوحدة: وفيه برز تيارين، الأول بقيادة ليبيا التي كانت تنادي بضرورة الإندماج كمنطلق للوصول إلى تحقيق الاتحاد المغاربي، فحواها أن تحقيق الوحدة لن يتم بالمشاريع القطاعية، وهو الأمر الذي أدى بها إلى الانسحاب من اللجنة الاستشارية الدائمة في 20 جويلية 1970 المنعقد بالرباط، أما التيار الثاني فقد تبنته الدول الأخرى ويسعون من خلاله إلى التدرج والمرحلية لبناء هذا الإتحاد، أي أنهم من أشد المنادين بضرورة تحقيق الوحدة عن طريق المشاريع القطاعية. [1]

3- الخلافات الثنائية بين الدول الأعضاء: تعد مشكلة المناطق الحدودية الموضوع الرئيس في ذلك، [2] إذ شكلت مسألة الحدود المشتركة بين الدول المغاربية محور خلافات كبيرة وعميقة منها ما تطور إلى نزاع مسلح، ومنها ما تمت تسويته بالطرق السلمية، ومنها من ينتظر الحل، ومن بين هذه الخلافات نذكر: [3]

1-3 الخلاف الجزائري التونسي: وكان هذا سنة 1961، حيث طالبت السلطات التونسية من نظيرتها الفرنسية مراجعة بعض الحدود المشتركة بين البلدين خصوصا في المناطق الصحراوية، وإستمر هذا الخلاف إلى ما بعد إستقلال الجزائر، غير أن الأخيرة وعملا بأحد مبادئ سياستها الخارجية فقد أفضت إلى أن "الجزائر غير قابلة للتجزئة، فهي موحدة من شمالها لجنوبها ومن شرقها لغربها".

2-3 الخلاف الجزائري الليبي: كان هو الآخر بسبب الحدود بين البلدين، والتي ترتكز بالأساس على الاتفاقية التي أبرمتها ليبيا مع السلطات الفرنسية سنة 1957، وتم التصديق عليها من طرف الأخيرة وسجلتها بالأمم المتحدة، غير أنها تحفظت عليها وتماطلت في تسليمها، ضف إلى ذلك اتهامها للدوريات الجزائرية باختراق الحدود الليبية واعتبرته تعديا على أراضيها، كما اتهمت الطيران الجزائري بالتوغل في فضائه الجوي قصد الاستكشاف والتجسس.

3-3 الخلاف التونسي الليبي: وتتمثل بالأساس في الحقول البحرية بالمياه الإقليمية، حيث عرفت الخلافات تطورات كبيرة تمخض عنها طرد ثمانين ألف عامل تونسي من الأراضي الليبية سنة 1969، غير أن هذا الخلاف عرف طريق الحل النهائي بين الجارتين في 27 فيفري 1982، بقرار من محكمة العدل الدولية وذلك باستغلال الطرفين بالإنصاف لموارد المنطقة.

1- محمد لمين لعجال، **معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك**، (الجزائر: بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة المفكر، ع. 5، 2010)، ص.21، 22 .

2- عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص. 113، 114.

3- محمد لمين لعجال، المكان نفسه.

3- على المستوى الثنائي:

أما على المستوى الثنائي، فقد أبرمت الجزائر غداة إستقلالها العديد من الاتفاقيات مع تونس، كانت أولاها إتفاقية دبلوماسية وقنصلية في 1963/7/26،[1] بالإضافة إلى إتفاقية تحديد الحدود الجزائرية التونسية بين بئر الرمان والحدود الليبية 1970، بالإضافة إلى اتفاقية إنشاء اللجنة الكبرى المشتركة للتعاون بين البلدين في 6 جانفي 1970، وقد شهدت هذه العلاقات نموا مطردا خاصة على مستوى التعاون الاقتصادي والصناعي (شركات مشتركة) توجت بتوقيع البلدين على معاهدة الإخاء والوفاق في 19مارس 1983 والتي انضمت إليها موريتانيا لاحقا، وهي الاتفاقيات التي شكلت النواة الصلبة لمجموعة أخرى (سنتطرق لها في المبحث القادم). [2]

وفي سياق ذي صلة، فقد كانت هناك العديد من التحركات بين الطرفين تهدف بالأساس إلى تثمين أواصر الأخوة والتعاون في العديد من المجالات، والتي من بينها نذكر الأمر رقم 74-28 موقع عليه في 20 مارس 1974 يتضمن المصادقة على الاتفاقية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية المتعلقة بمكاتب المراقبة الوطنية المتجاورة وبمحطات القطار المشتركة عند الحدود الجزائرية التونسية الموقع عليها بمدينة الجزائر في 25 ديسمبر سنة 1971، الأمر رقم 73-08 موقع في 03 أفريل 1973 يتضمن المصادقة على الإتفاقية التجارية والتعريفة للتعاقد الطويل الأجل المبرمة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية، الموقع بالجزائر في 17 فيفري سنة 1973، والمرسوم رقم 81-163 ممضي في 25 جويلية 1981 يتضمن المصادقة على اتفاق التعاون في ميدان الاسكان والتعمير والبناء بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية الموقع بمدينة الجزائر في 11 مارس سنة 1981.[3]

كما وقع الطرفان الجزائري بقيادة الرئيس الشاذلي بن جديد، ونظيره التونسي الحبيب بورقيبة سنة 1983 على معاهدة الإخاء وحسن الجوار، والتي يتعهد من خلالها الطرفان بالعمل من أجل الحفاظ على السلم والأمن بينهما بصفة عامة وبين جميع بلدان المغرب العربي، وذلك قصد تدعيم علاقات السلم والأخوة وحسن الجوار القائمة بين البلدين، والامتناع عن اللجوء إلى التهديد أو إستعمال القوة لتسوية الخلافات التي قد تنشأ بينهما.[4]

وفي المقابل من ذلك، فمع وصول العقيد معمر القذافي، إلى سدة الحكم في ليبيا ذات الفاتح من سبتمبر 1969، عقب الإنقلاب الذي قاده على الملك إدريس سنوسي، لم يتوانى في الإفصاح عن نواياه الوحدوية، ولكنها كانت من نوع خاص في ظل الطابع المزاجي الذي يتمتع به، هذا الأخير أربك الوحدة

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رئاسي رقم 63- 450، نشر في 22 نوفمبر 1963.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 70- 02، نشر يوم السبت 15 ذو الحجة 1389 .

3- الموقع الرسمي لسفارة الجزائر بتونس، للمزيد أنظر: http://www.ambdz.tn

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، 22 شعبان 1403 هـ، المادتين 1 و2.

المغاربية في سبعينيات القرن الماضي، فبعد مرور أقل من ثلاثة أشهر عن وصوله لسدة الحكم، صرح قائلا: ***" .. عزيمة وإصرار الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) على إنشاء تكتل مغاربي مستقل هو بمثابة العائق الكبير لتحقيق الوحدة العربية، وعلى هذا الأساس فإن توجهي سيكون نحو المشرق العربي.."*** (*)، ومن هذا المنطلق فقد إنسحب فيما بعد من اللجنة الدائمة الإستشارية المغاربية (CPCM) ذات المغزى الإقتصادي التي تم إستحداثها سنة 1964، والتي كانت ترى في الوحدة القطاعية أمر أكثر من ضروري للوصول إلى الكل.(1)

وواصل القذافي تصريحاته وتحركاته في المنطقة، التي رمت بالأساس إلى زعزعة إستقرار المغرب العربي خدمة لمصالحه، ففي 18 أفريل 1970 صرح بالجزائر قائلا:***" .. لا وجود لمشرق أو مغرب، ولكن هناك أمة عربية تسعى للوحدة من المحيط إلى الخليج "*** ، في إشارة منه للوحدة العربية، غير أنه سرعان ما غير موقفه، مؤكدا سنة 1972 بأنه يعمل على أن يكون حلقة الوصل بين المشرق والمغرب، وهذا من خلال العمل على إيجاد السبل الملائمة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، فالنظرة الليبية للأمور قائمة على ذلك ـ على حد تعبيره، كما عكف القذافي على تحقيق الوحدة مع تونس سنة 1971، وهذا بعد ستة أشهر من موت الرئيس المصري جمال عبد الناصر، معتبرا نفسه الوريث الشرعي للأخير، والأب الروحي للوحدة العربية. (2)

وبالإضافة لذلك، فقد قام القذافي بزيادة رفقة الرئيس المصري أنور السادات للجزائر شهر جوان 1972، أين إلتقيا بالرئيس الهواري بومدين، تبادلا معه أطراف الحديث بخصوص ضرورة توحيد الجهود بين الأقطاب الثلاثة (الجزائر، طرابلس، القاهرة) للتصدي للمد الغربي في المنطقة العربية، ورغم هذه التحركات الميدانية رفقة كل من تونس ومصر، إلا أنها لقيت "حذرا" و "ترقبا " كبيرين من الجزائر التي لم تفصح عن نواياه تجاه ليبيا، وهو ما قد أكده القذافي في خطابه الذي ألقاه يوم 7 أكتوبر 1971، وأرسل من خلاله رسالة مباشرة للرئيس الجزائري الهواري بومدين، يدعوه من خلالها إلى ضرورة تحرك الجزائر في سبيل تحقيق الوحدة العربية، والعدول عن الغموض الذي يكتنف سياستها الخارجية بخصوص ذلك، هذه التحركات ساهمت في تحقيق أولى لقاءاته مع الرسمية مع الرئيس الجزائري الهواري بومدين، وكان هذا شهر فيفري 1973، بمدينة قسنطينة، ثم لقاء ثاني في الـ28 من مارس من نفس السنة بمدينة طرابلس وصولا إلى لقاء ثالث جمع الرجلين يوم 7 أفريل بمدينة حاسي مسعود (جنوب الجزائر) طلب من خلاله القذافي تحقيق الوحدة بين الجارتين ليبيا والجزائر، بعد أن سبقتها في ذلك كل من مصر وتونس، وهو الأمر الذي أثار إستياء الطبقة الحاكمة للأخيرة، التي كانت ترى في ذلك عنصرا مهددا للعمل الوحدوي المغاربي.(3)

(*) تصريح للعقيد الراحل معمر القذافي شهر ديسمبر 1969.

1 Moncef El Materi, ***de Saint-cyr au peloton d'exécution de Bourguiba,*** Arabesque édition, 2014, p. 317.

2 Moncef El Materi, op-cit.

3 Beji Caïd Essebsi, Ibid, p.p338. 341.

وبالإضافة لكل هذا، وأملا منه في "إستمالة" الجزائر لتصبح أحد أهم دعائمه في المنطقة، فقد إقترح معمر القذافي مشروعا وحدويا مع الجزائر سنة 1987، [1] غير أن سلطات الأخيرة رفضت المقترح جملة وتفصيلا في ظل عزمه إنشاء قيادة عسكرية مشتركة بين البلدين من جهة، وهو الأمر الذي إعتبرته تهديدا صريحا لها بسبب إعتماد الزعيم الليبي على قوات أجنبية والسلطات الجزائرية ترفض قطعيا تدخلها في المنطقة، وفي الختام فإن الأطماع التوسعية للقذافي هي الأخرى كان لها وقعها على النتيجة النهائية. [2].

1- ع . ط، دبلوماسي سابق، مرجع سابق الذكر.

2 Samira Belamri/ Madji. D , **"Plan d'unification de l'Algérie et la Libye : l'armée avorte le plan de Kadhafi et de Chadli",** voir: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/118232 (Alger: 08 Avril 2017, 17:00)

المبحث الثاني: مرحلة أزمة "العشرية السوداء"

إن الحديث عن السياسة الخارجية الجزائرية في فضائها المغاربي يجرنا بالضرورة للتطرق إلى الظروف الداخلية "المؤلمة" التي عصفت بها منذ منتصف الثمانينات وإستمرت إلى غاية بداية الألفية الجديدة، وهي المرحلة التي سميت بـ"العشرية السوداء"، نتيجة تداعياتها التي مست البنى التحتية للدولة الجزائرية، وراح ضحيته الآلاف من الأبرياء، وجعل الجزائر "تحت المجهر"، هذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى فترتين، وهما فترة الرئيس الشاذلي بن جديد وما صاحبها من أحداث، فيما نخصص الفترة الثانية إلى فترة تولي الرئيس اليامين زروال مقاليد الحكم في البلاد.

المطلب الأول : المرحلة الأولى: مرحلة التراجع والبحث عن الذات

قبل الخوض في الحديث عن الأزمة، لابد من إلقاء نظرة مبسطة عن واقع البلاد عقب تولي الرئيس الشاذلي بن جديد مقاليد السلطة سنة 1979، خلفا للراحل الهواري بومدين، فقد تزامن ذلك مع توافر السيولة المالية، نتيجة ارتفاع أسعار البترول بفعل الأزمة الإيرانية ما إنجر عنها إنفاق من دون مقابل، غير أن تلك السياسة لم تعمر طويلا، إذا بدأت تلك المدخرات في التراجع بداية من سنة 1982، إلى أن وصلت الجزائر إلى طريق مسدود وأزمة خانقة خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية التي عانت منها بفعل تراجع أسعار البترول، ومنه تراجع مداخيلها البترولية التي تشكل 97%، [1] وتفاقم ديونها الخارجية، مما أدى بها إلى الاستدانة والتقييد من حرية تحركاتها وتركيزها على مشاكلها الداخلية.[2]

إن تفاقم الأوضاع بالجزائر في هذه الفترة، صاحبه إنشغال السلطة بالشؤون الخارجية، حيث قام الزعيم الليبي معمر القذافي في ديسمبر 1987 وفيفري 1988 بزيارة رسمية إلى الجزائر، مع تزايد الاهتمام "آنذاك" بالشأن المغاربي وبعودة التقارب في العلاقات الجزائرية المغربية، قابله إنهيار تام لأسعار البترول، وهو ما أدى إلى إنهيار الاقتصاد الجزائري، ورغم إجهاض إنتفاضتي 1980 (الربيع البربري) و1986 (إضراب الطلبة تطور إلى عمليات تخريب)، [3] إلا أن أحداث 5 أكتوبر 1988، كانت سببا في دخول الجزائر عهد التعددية والانفتاح السياسي، [4] ومهدت أيضا لفترة بداية التغيير

---

1 louis Martinez, **La guerre civile en Algerie 1990-1998**, édition Karthala, 1998, p.p.16, 18.

2- عبد الله بالحبيب، ***السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997*** ، (الجزائر: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012، ط1)، ص. 22.

3- ***هكذا انطلقت شرارة "الربيع العربي الجزائري" في أكتوبر 1988*** ، موقع الشروق أون لاين، (2017/03/30، 09:30).

4- ***إنتفاضة أكتوبر 1988.. ربيع جزائري قبل الأوان؟، (2017/03/30، 09:30)***، للمزيد أنظر: www.aljazeera.net/news

الجذري بالبلاد خصوصا بعد دستور 1989 الذي أقر العديد من الإصلاحات من بينها نذكر: التعددية السياسية، حرية الإعلام والحق في التعبير، كما أعلن عن بداية انفتاح الاقتصاد على القطاع الخاص بما يفيد تخلي الدولة عن نزعة الهيمنة باسم الاشتراكية وتحقيق التنمية والتقدم. [1]

ولقد أدى تخلي الجزائر عن الأحادية الحزبية إلى ظهور عديد الجمعيات السياسية زاد عددها بين عامي 1989 و1990، وهو دليل واضح عن رغبة الجزائريين الجامحة للمشاركة في صياغة حاضر البلاد ومستقبلها، كما كشفت أيضا عن تشتت مخيف في الفكر والثقافة وربما في القيم أيضا، فالتعددية السياسية صارت أقرب لـ "الفوضى"، بمعنى أنها لا تُجسد تعدد في الفكر والرؤى وحتى التصورات بل تكشف عن تشتت النخبة السياسية وفقدانها لحد أدنى من القيم والمبادئ المشتركة، [1] فما إن كشفت نتائج أول انتخابات تعددية في الجزائر عام 1990 على تراجع مكانة جبهة التحرير الوطني ونجاح الحركة الإسلامية في اكتساح الساحة السياسية الجزائرية (تحصلت جبهة التحرير الوطني في أول انتخابات محلية تعددية على 17.49% من المقاعد في حين حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 33.73%)، أما عن الانتخابات البرلمانية في مرحلتها الأولى التي جرت في 26 ديسمبر 1991 وفازت بها بأغلبية ساحقة وصلت إلى 82% بـ 188 مقعد من أصل 231 وهو ما جعلها تصل إلى أحد مراكز صنع القرار، إلا أنها لم تصل لذلك بفعل إلغاء تلك الانتخابات، فحدث تراجع عن المسار الديمقراطي من طرف السلطة الفعلية، والذي تجسد فعليا في ظهور المؤسسة العسكرية على واجهة الأحداث، ثم الإقدام على عملية تصفية الساحة السياسية من الجبهة الإسلامية للإنقاذ. [2]

ومن هذا المنطلق، فقد واجهت الجزائر معضلة كبيرة إنعكست بشكل رهيب على الوضع الداخلي خصوصا في شقه الأمني، حيث تنامت ظاهرة العنف التي راح ضحيتها الآلاف من الأبرياء العزل، وأدخلت الجزائر في "عزلة مجبرة"، نجم عنها نفور العديد من دول العالم عنها، وما زاد الأمور تعقيدا هو مقتل الرئيس الراحل محمد بوضياف، يوم 29 جوان 1992، بولاية عنابة (شرق الجزائر)، وهذا بعد 5 أشهر و13 يوما من توليه كرسي الرئاسة، الأمر الذي جعل الجزائر مجبرة على دخول مرحلة جديدة تمثلت في رحلة البحث عن ذاتها، فالشأن الداخلي أرهق الحكومة الجزائرية، وضرورة إستتباب الأمن والسلم ضرورة ملحة، [3] ضف إلى ذلك فقد تزامنت هذه الأحداث مع نهاية الثنائية القطبية والتحولات الجذرية في عملية التعاون الدولي في مجال التنمية، وأمام هذه العقبات، حاولت الجزائر الحفاظ على إستقرارها، والبحث عن مساعدات ومصادر تمويل خارجية، وهي السمة الأبرز التي تمتعت بها الحكومة الجزائرية في ظل الشلل الذي إنتاب المؤسسات من جهة وحلول قيم جديدة في العلاقات الدولية من جهة أخرى[4] (حقوق الإنسان، الديمقراطية، إقتصاد حر،..).

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.

2- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص. ص.45، 47.

3- مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، **الجـزائر: رُسوخ الدّولة وعُسر مسارَات الحُكم**، (2017/02/20، 15:00)، للمزيد أنظر: WWW.CSDS_CENTER.COM

4- محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية والأزمة الكبرى في الاستراتيجية الدولية: إحباط طموح قوة إقليمية افتراضية**، (القاهرة: دار العالم العربي، 2016)، ص.ص. 29، 31.

وبالرجوع إلى أحداث أكتوبر 1988، فقبل أيام من تفجيرها ألقى الرئيس الشاذلي بن جديد خطابا أمام إطارات حزب جبهة التحرير الوطني والدولة في قصر الأمم (نادي الصنوبر)، إعتبر بمثابة الخطاب الحدث لما حمله من مفاجآت مدوية وصراحة كبيرة أعطت صورة مبسطة للوضع القائم بالبلاد ولضرورة التغيير في ظل مجموعة من المغيرات، والتي من بينها تصدع المعسكر الشرقي، حيث أوضح السيد الرئيس يوم 19 سبتمبر 1988 ذلك بالقول:

" .. أنا أؤمن بشعاراتنا في الستينيات والسبعينيات إلى يومنا هذا كالنزاهة، الكفاءة الإخلاص والإلتزام، لكن اليوم أقولها صراحة ومن دون مجاملة أننا نؤمن بالكفاءة بالدرجة الأولى لأن التجربة علمتنا ذلك.. ". (1)

وهو ما يؤكد صراحة أن الكفاءة الجزائرية التي تضم في طياتها مختلف شرائح المجتمع الجزائري هي المخولة بقيادة البلاد وشؤونها، ومن ثمة تخليه ـ ضمنيا ـ عن الشرعية التاريخية الثورية.

وفي سياق ذي صلة، فإن إرتباط الإقتصاد الوطني بأسعار البترول الذي أكدته مجموعة الأزمات التي عاشتها الجزائر، أثرت إلى حد كبير على إستقرارها الداخلي ما إنعكس سلبا على أدائها الخارجي، ومن بين تلك الأزمات نذكر: (أزمة التأميمات 1971/02/24، أزمة 1986، (*) أزمة أسعار الغاز الجزائرية الفرنسية 1989، وأزمة بداية التسعينات التي عرفت ركوضا للأسعار إلى أن بدأت في الإرتفاع مع نهاية العشرية)، ومنه فقد أدت أزمة انهيار أسعار البترول منتصف الثمانينات إلى توقيف العديد من المشاريع التنموية، إنكماش إقتصادي، تنامي نسبة البطالة، ومنه أحداث 5 أكتوبر، ما يبرز العلاقة الوطيدة التي تربط الأسعار والأزمات التي تحل بالمجتمع الجزائري، فبغض النظر عن المشاكل الداخلية الأخرى من جهة، وتفكك المعسكر الشيوعي من جهة أخرى، كان لزاما على الجزائر النهوض وإقامة سياسة خارجية بعيدة عن الإرتجالية بوضع حلول من شأنها حل الأزمة داخليا مع إدخال تعديلات جديدة فيها تماشيا مع الوضع الراهن على مستوى الخارجي.(2)

وأمام هذه الأوضاع الداخلية المزرية (أزمة داخلية)، والتغيرات الحاصلة على المستوى الدولي نتجت عنها مجموعة من الضغوطات، لم يجد النظام الجزائري من حلول إلا الإستجابة لبعض منها للحفاظ على الحد الأدنى، والتي من بينها نذكر :

(*) انخفضت الأسعار وقتها إلى حد 7/6 دولار للبرميل الواحد.

1ـ نص خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد المسجل يوم 19 سبتمبر 1988، منشور في الجرائد الوطنية يوم 20 سبتمبر 1988 .

2ـ عبد الله بالحبيب، مرجع سابق الذكر، ص.86.

- ✓ **ربط الجزائر بسياسة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.**
- ✓ **فتح فضاء النفط أمام الشركات الغربية.**
- ✓ **جعل السياسة الخارجية الجزائرية من دون قيمة، وحرمانها من أداء الدور المنوط بها.** [1]

كل هذه النقاط وأخرى عملت على تأجيج الوضع الداخلي خصوصا بعد تنامي ظاهرة العنف "الإرهاب" في الجزائر، ما جعل الأخيرة محط أنظار وإهتمام العالم، خصوصا في شقها المتعلق بمدى مساهمتها في مختلف القضايا الدولية بالنظر للأدوار المحورية والأساسية التي لعبتها في العديد من الوساطات، ومكانتها في العالم الثالث (حيث كانت الناطق الرسمي بإسم إفريقيا سنوات السبعينات)، ومنه فقد كان ينظر إليها بنظرة سلبية، فلم تعد قادرة لا على حل مشاكلها الداخلية التي أضحى التقتيل والعنف والمجازر سمتها الأبرز، ولا حتى العمل على إيجاد تحالفات جدية من شأنها أن تحد من الأزمة، في ظل نفور دول العالم وخصوصا المغاربية منها التي ستراجع حساباتها بداية من 11 سبتمبر 2001.[2]

وبالموازاة مع ذلك، فقد شهدت العلاقات الجزائرية التونسية نوعا من التوتر، خصوصا بعد أن دخلت الأولى مرحلة جديدة مع التعددية ـ كما ذكرنا سابقا ـ والأحداث المتسارعة فيها، بالإضافة إلى ظهور الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ التي رأت فيها السلطات التونسية تهديدا صريحا لها ـ في ظل دخولها في مواجهات كبيرة مع المعارضة المحلية بعد فترة الإنفتاح السياسي أواخر الثمانينات التي أعقبت بيان الرّئيس السابق زين العابدين بن علي في 7 نوفمبر 1987، كما زادت إقامة راشد الغنّوشي، زعيم المعارضة التونسية في الجزائر الأمور تعقيدا [3] باعتباره محكوما عليه بالإعدام في تونس، وعلى الرغم من وصول وفد وزاري إلى الجزائر للمطالبة بتسليمه إلا أن ذلك لم يحظ بالموافقة .

بالإضافة إلى ذلك، قام الزعيم الليبي معمر القذافي بالاستثمار في المحروقات وريوعها لتقديم الدعم للحركات التحررية والانفصالية، ما جعل من ليبيا بنظر البعض "دولة إرهابية"، "مارقة"، و"راعية للإرهاب"، هذا الدعم إنعكس بالسلب على الجزائر التي تتقاسم معها حدودا برية طويلة، ما جعلها مهددة في ديمومة كيانها وحتى في أمنها الوطني، بالإضافة إلى ذلك فإن أطروحات القذافي في توجهاته نحو الجنوب قناعة منه بأن إفريقيا هي الامتداد الطبيعي ليبيا، جعلته يقوم بتحركات في المناطق الصحراوية للم شمل القبائل والأقليات، وهو ما أراد تحقيقه من خلال طرح العديد من المشاريع من بينها مشروع "الولايات المتحدة للصحراء"، بالإضافة إلى تقاربه مع المغرب الأقصى في عز الأزمة،.. وغيرها من المواقف التي تحفظت عنها الجزائر لتعارضها مع مفهوم ومقومات الوحدة الوطنية

1- محمد بوعشة، مرجع سابق، ص. 156، 157.

2- محمد بوعشة، المكان نفسه.

3- ع . ط، مقابلة، مرجع سابق.

بقيامها على تقوية أطر اجتماعية تقليدية مبنية على الولاء للقبيلة لا للدولة القومية، أو لأنها تهدد أمن وإستقرار المنطقة ككل، [1] وفي هذا الصدد، فقد أوضح الدبلوماسي السابق (ط . ع)، في المقابلة التي خصنا بها إلى أن القذافي حاول في هذه الفترة بالذات أن يلم شمل القبائل الجنوبية على أمل إضعاف الجزائر من جميع النواحي، فالجبهة الغربية للبلاد تشهد توثرات مع الطرف المغربي بخصوص قضية الصحراء الغربية، إضافة إلى الأزمة الداخلية التي تتخبط فيها، ما قد يسهل الأمر لتجسيد مشاريع وحدوية ضد الجزائر بالتنسيق مع قوى خارجية، [2] خصوصا وأن الجزائر في هذه الفترة عرفت منعرجا خطيرا زاد من الأمور تعقيدا بعد توقيف المسار الإنتخابي شهر جانفي 1992 عقب إجراء الدور الأول من الاتخابات البرلمانية وفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بها،[3] وقد تباينت مواقف الدول المغاربية (التونسية والليبية على وجه الخصوص) بين مؤيد ومعارض لهذا لإجراء، فقد رأت الحكومة التونسية أن توقيف المسار الإنتخابي وعدم إضفاء الشرعية على الجبهة الإسلامية للإنقاذ أمر أكثر من ضروري لتفادي صعود التيار الإسلاموي بالمنطقة، خصوصا ـ كما ذكرنا سابقا ـ أن تونس دخلت في مواجهات مع المعارضة في هذه الفترة، وقد أعرب الرئيس زين العابدين بن علي، عن ذلك صراحة لما أبدى تخوفه من هذا التيار لما قد يخلق ـ على حد تعبيره ـ نوعا من اللاستقرار في المنطقة، في المقابل من ذلك فقد أبدى إهتماما مميزا لما يجري بالجزائر مبديا أمله في أن تتمكن السلطات الجزائرية من توقيف المسار، عكس الطرف الليبي الذي ساند الجبهة الإسلامية للإنقاذ وطالب بضرورة العودة للمسار الإنتخابي بشكل طبيعي وآني. [4]

1ـ لخضاري منصور، مرجع سابق الذكر، ص.428، 429.

2ـ ط . ع، مقابلة، مرجع سابق.

3ـ بلعربي علي، **الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية**، (الجزائر: جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013)، ص. 66 .

4ـ بلعربي علي، المرجع نفسه، ص.73، 74.

المطلب الثاني: مرحلة إعادة هيكلة الساحة السياسية وبناء الدولة

مع تقلد السيد اليامين زروال مهام رئاسة المجلس الأعلى للدولة سنة 1994، كانت الجزائر تعيش وضعا أمنيا متدهورا، واقتصاديا خانقا، فلم تعد قادرة على تسديد ديونها ولا على توفير الحماية للشعب الجزائري، كما كانت خزينة الدولة خالية من العملة الصعبة بإعتراف كبار المسؤولين، ضف إلى كل هذا فإنّ المؤسسات التابعة للقطاع العام قد انتابها الشلل بشكل متفاوت، ومن هذا المنطلق فقد ترافق الانهيار الاقتصادي بالتصعيد الأمني الذي شمل كافة المناطق وفي كل ولايات القطر الجزائري، فمع بداية سنة 1994 كان الجيش الإسلامي للإنقاذ، الذراع العسكرية للجبهة الاسلامية للإنقاذ وبقية الجماعات الاسلامية المسلحة قد أنهت سنتين من صراعها العسكري مع القوات النظامية، وقد ألحقت هذه الجماعات أضرارا كبيرة بالجزائر والجزائريين، كما تمكنّت من إقامة شبكات عسكرية في كل ولايات القطر الجزائري، وأصبح لكل منطقة قائد عسكري الى درجة أنّ الجزائر في ذلك الوقت كان يحكمها صباحا القوات النظامية وليلا عناصر الجماعات الاسلامية المسلحة .[1].

وفي كلتا الحالتين، فقد سعت الجزائر جاهدة للمحافظة على كيانها واستقلالها وإنتهاج سياسة من شأنها أن تعيدها إلى الساحة الدولية عن طريق العمل على إيجاد الحلول الملائمة داخليا، خصوصا وأنها "مجبرة" على تقديم توضيحات حول مجموعة من التحركات والقرارات بحكمها محل إهتمام ومتابعة من كل دول العالم نظير الأحداث المتسارعة، والتغيرات الحاصلة على مستوى المنظومة الدولية وبروز ثلاثة أقطاب تهيمن على العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والإتحاد الأوروبي)، تتحرك وفق منطلق المنافسة لكسب مناطق نفوذ جديدة، ومنه فإن تردي الأوضاع الداخلية تبعه غياب تام للدعم والمساندة في الخارج. [2]

وبالرغم من العراقيل التي واجهته، فقد حاول الرئيس اليامين زروال، إعادة الأمور إلى نصابها من خلال تبني إستراتيجية مزدوجة تهدف بالأساس إلى التفاوض مع المعتدلين في جبهة الإنقاذ من جهة، مع إعطاء أهمية للإجراءات الأمنية قصد التصدي للعناصر الراديكالية من جهة أخرى، ورغم التحرك الذي قادته أحزاب المعارضة في اجتماعها المنعقد شهر جانفي 1995، تحت رعاية الجمعية الكاثوليكية (سانت إيجيديو) "Saint Egidio "، قصد إيجاد مخرج للأزمة، إلا أنها لقيت معارضة كبيرة من النظام القائم آنذاك، وبعد إعلانه فشل المفاوضات مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ شهر جويلية من نفس السنة، أعلن الرئيس زروال، الشروع في عملية بناء المؤسسات الدستورية، [3] والتي كانت كالآتي:

1- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق الذكر، ص. ص. 56، 58.

2- المكان نفسه.

3- المكان نفسه.

1- إجراء الانتخابات الرئاسية:

إن تعيينه بموجب ندوة الوفاق الوطني دفع الرئيس اليامين زروال لتبني مجموعة من الإجراءات، فكانت أولاها هي تنظيم سلسلة من الانتخابات لإكتساب نوع من الرضا الداخلي، فكانت الانتخابات الرئاسية أولى المحطات يوم 16 نوفمبر 1995، والتي تقدم لها إلى جانب كل من: محفوظ نحناح (زعيم حركة مجتمع السلم)، سعيد سعدي (زعيم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية) ونور الدين بوكروح (رئيس حزب التحديد الجزائري)، ورغم الظروف المحيطة بالعملية إلا أنها مرت بهدوء ملحوظ، وقد عرفت مشاركة معتبرة حظيت بإجماع المتتبعين من داخل البلاد وخارجها، والتي أعطت نسبة مشاركة 75%، أما نسبة الأصوات فكانت كالآتي: 61٪ لزروال، 25٪ لمحفوظ نحناح، 9٪ لسعيد سعدي و4٪ لبوكروح. [2]

2- دستور جديد لضمان المجالس المنتخبة :

تفاديا منه تكرار سيناريو انتخابات 1991، وما صاحبه من موجهة غضب، طرح الرئيس اليامين زروال مشروع دستور جديد وأدخل تعديلات كبيرة من شأنها أن تظفي نوعا من التوازن على الساحة السياسة، حيث قام بإصدار قانونا إنتخابيا يقضي بإعتماد التمثيل النسبي ضمانا لتوزيع حقيقي للخيارات السياسية على المستوى الوطني عكس القانون السابق الذي يعطي كامل السلطة للأغلبية، حيث تفادى السيد الرئيس من خلال ذلك الوقوع من جديد في المعضلة التي إعتبرت من بين الأسباب التي أدخلت الجزائر لفترة "العشرية السوداء" التي إنعكست بالسلب على أدائها الخارجي، وهو ما تفطنت له السلطات وقامت بتجنيد كل وسائلها في سبيل العمل على إيجاد السبل والميكانزمات الكفيلة بعودة الإستقرار للبلاد تفاديا لأي إنزلاق قد يحدث. [3]

لقد كان لإنتخاب الرئيس زروال في نوفمبر 1995 والتغييرات الدستورية بإصدار قانون إنتخابي جديد إضافة إلى الانتخابات التشريعية كلها محطات مدعوة لإعادة الشرعية لمؤسسات الدولة في ظل نظام دولي متغير، وهي الفكرة الرئيسية التي جاء بها (بيتر غوريفيتش) "Peter Gourevitch " الذي حاول أن يعطي تفسيرا جديدا لبعض السياسات الخارجية من منطلق أنها ليست تابعة لعوامل داخلية فقط بل إنها إنعكاس للوضع الدولي الذي فرض تغييرات وإفرازات على دول معينة، ويجعلها تغير من تلك السياسات، ولقد تعززت هذه الفكرة مع مختصين في الاقتصاد تبنوا الفكرة التي فحواها أن التغيرات الاقتصادية الدولية بما في ذلك تلك التي تصدر على شكل ضغوطات تبعا لأنواع الأنظمة ومؤسساتها

1- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص.58.

2- الغول وهيبة، **الانتخابات الرئاسية في الجزائر دراسة في المسار والتداعيات**، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص.ص. 31، 35.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.

الداخلية تؤثر بشكل أو بآخر، وتأتي على ثلاثة أنماط وهي: [1]

- ✓ خلق شكل جديد من الأولويات السياسية، الاقتصادية والتضامنات السياسية بين الفئات السياسية الداخلية.
- ✓ حدوث إرهاصات لأزمة سياسية وإقتصادية داخلية.
- ✓ تقليل سيطرة الدولة على السياسيات الاقتصادية الكلية أو ما يعرف بـ " Macro Economic Policry".

تقوم هذه التغيرات الداخلية والهيكلية بإفراز سياسة خارجية أو على الأقل بإعادة توجيه السياسة الخارجية، أي أنها تجعلها تأخذ منحنى آخر، وهو حال الجزائر في هذه الفترة بالذات، فالظروف الخارجية المتمثلة في تصدع المعسكر الشيوعي، ضف إلى ذلك الأزمة الداخلية الخانقة كلها عوامل لعبت دورا محوريا في إعادة توجيه تلك المخرجات، وفي هذا الصدد، فقد أوضح الدبلوماسي السابق (ط. ع)، أن هذه المرحلة بالذات جعلت الجزائر معرضة لأي نوع من التهديدات، وهو ما تفطنت له الحكومة، ففي ظل تنامي ظاهرة الإرهاب من جهة، والظروف الإقتصادية المتدهورة، والتغيرات الحاصلة على المستوى الدولي لم تلق الحكومة الدعم المادي والمعنوي المطلوب من الدول، وخاصة الأمة العربية منها، حيث رفض القذافي مساعدة الجزائر ماديا، بل قام بمنحها مبلغا زهيدا قدر بـ80 مليون دولار فقط، والأخطر من ذلك فإنه إقترح الوساطة مع الجبهة الإسلامية، وهو الأمر الذي رفضته الحكومة الجزائرية جملة وتفصيلا. [2]

إذن تبنت الجزائر في عهد الرئيس اليامين زروال، جملة من الاستراتيجيات التي من شأنها أن تتيح لها فرصة العودة للخارج بالعمل مع الموازنة بين التصورات والإدراك من جهة، وبين الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها ميدانيا، ومن هذا المنطلق، فقد أولت إهتماما كبيرا بإنتمائها المغاربي، حيث صرح الرئيس زروال قائلا: [3]

" .. يجب على الدبلوماسية الجزائرية، أن تتكيف مع المعطيات العالمية، والعمل من أجل صيانة مصلحة الجزائر، وإسماع صوتها عاليا في المحافل الدولية.. "، مضيفا ***:" .. أعبر عن قناعتي في مواصلة بناء صرح إتحاد المغرب العربي الذي سينتصر على كل العقبات لأنه يحمل في طياته رسالة مستقبل تحكمها وحدة مصير كل الشعوب المغاربية.. "***، وأردف ***:"إن العلاقات الدولية تشهد تطورات***

1- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص. 86.

2- عبد القادر طافر، مقابلة، مرجع سابق الذكر.

3- خطاب رئيس الجمهورية الجزائرية السيد اليامين زروال بمناسبة اليوم الوطني للدبلوماسية الجزائرية بقصر الشعب، الجزائر العاصمة، 1996/10/08.

عميقة تتميز بإضطرابات في موازين القوى الدولية وبتطلعات مشروعة، وأيضا بالتخوف من المستقبل وعدم الإستقرار، وعلى الدبلوماسية الجزائرية أن تلعب دورا هاما في إعادة تحديد مفهوم العلاقات الدولية، على أساس يأخذ بعين الإعتبار هذه المعطيات الجديد من أجل الدفاع عن مكانة بلادنا وإسماع صوتها عاليا والحفاظ على مصالحها.. " [1].

ومن هذا المنطلق، فقد أكد السيد الرئيس على ضرورة العمل لإيجاد السبل الكفيلة لتجسيد إتحاد مغرب العربي واقعيا (أي الإنطلاق من المجال المغاربي، غير أن ذلك لم يكن ليتأتي بفعل العديد من العقبات والصعاب)، ولعل تمسك الجزائر بمبادئ سياستها الخارجية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها لم تقنع السلطات المغربية من جهة بخصوص ملف الصحراء الغربية، كما لم تخلو هذه المرحلة من خرجات القذافي، حيث تخلت بلاده عن الرئاسة الدورية للإتحاد سنة 1995، متحججة بأن شركائها (المغاربة) لم يتضامنوا معها بالشكل الذي قد يمنع الحظر الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة (ONU) بخصوص قضية "لوكاربي"، [*] الأمر الذي جعل السلطات الليبية تنتظر للموقف المغاربي بالسلبية، وأنها أخلت بأحد مبادئ الإتحاد. [2]

فبالنسبة للجزائر، الأمر مستعجل، فهي مجبرة على محاولة الخروج من العزلة، وأن لا تسخر كامل جهودها وتحركاته خدمة للجبهة الداخلية، ولابد لها أن تحرص على العمل من أجل حماية التوازن الجهوي، وهذا لن يتأت إلا ببناء صرح مغاربي قوي، يقوم على نقطتين مهمتين هما:

- ✓ لا يمكن بناء اتحاد مغاربي من دون أو ضد الجزائر، فهي فاعل وعنصر محوري في العملية.
- ✓ الوضع الراهن الذي تعيشه الجزائر (أزمة داخلية) لن ولا يبقي آثاره السلبية في الجزائر بل ستمتد إلى الدول المجاورة، وهو ما أوضحه السيد مقداد سيفي قائلا : ***(3)***

".. إن الجزائر تدفع ثمنا باهظا في كفاحها ضد الإرهاب لا لفائدتها فحسب، وإنما تقوم بذلك من أجل الأمن والسلم جهويا ودوليا، لذلك أدعو الجميع والتاريخ أن يتذكروا ذلك.. إن الإرهاب الظلامي سيشكل خطرا على بلدان المنطقة وتهديدا كامنا لأوروبا ولمناطق أخرى في العالم .. ".

1- خطاب رئيس الجمهورية الجزائرية السيد اليامين زروال بمناسبة اليوم الوطني للدبلوماسية الجزائرية بقصر الشعب، الجزائر العاصمة، 1996/10/08.

[*] حادثة تفجير طائرة أميركية باسكتلندا 1988، وقد اتهمت أميركا وبريطانيا ليبيا أيام القذافي بتدبيرها، مما أحدث أزمة بين الطرفين قادت لتسليم المتهميْن الليبييْن ومحاكمتهما، ثم التصالح على دفع تعويضات للضحايا.

2- حسن أبو طالب، **"مدخل لدراسة سياسة ليبيا العربية"**، (في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي 1995، القاهرة 1996)، ص.64.

3 - مقداد سيفي، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، خطاب في أشغال الدورة الـ98 لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي بالقاهرة، 1997/09/11.

وفي سياق ذي صلة، فقد لخص وزير الشؤون الخارجية الأسبق، لخضر الإبراهيمي، الوضع القائم آنذاك بالبلاد، لما أوضح بأن الجزائر وجدت نفسها أمام معضلتين ليس من الأمر السهل التغلب عليهما، إذ أن الأمر يتعلق بقضايا داخلية من جهة وأخرى خارجية، مبينا ذلك في حديث خص به الإذاعة الوطنية قائلا:

" .. لاشك أن إشعاعنا يتأثر بما يجري في بلادنا، وأن قدرتنا على التأثير وإهتمام الناس بنا يتأثر بما يجري في بلادنا كما يتأثر بإمكانياتنا الاقتصادية، وبالتالي فهي حقيقة لا يمكن إنكارها أو تجاهلها.." .[1]

وعلى هذا الأساس، فالجبهة الداخلية أضحت تحدي توجب تجاوزه عاجلا، خصوصا وأنها أرهقت الحكومة الجزائرية وجعلتها تسابق الزمن من أجل إعادة الاستقرار، في ظل إنعكاسها السلبي على وضعها الخارجي، وعليه في حجم المبادلات الخارجية وحتى في الإتفاقيات والمعاهدات المبرمة، والتي لم تتعدى الثماني اتفاقيات على سبيل المثال مع الجارة تونس، من بينها نذكر: [2]

- ✓ مرسوم رئاسي رقم 91-217 ممضي في 14 جويلية 1991 يتضمن المصادقة على ملحق الإتفاقية العامة للضمان الإجتماعي، المبرمة بتاريخ 30 ديسمبر سنة 1973 بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية، الموقع بتونس في 4 مارس سنة 1991.

- ✓ مرسوم رئاسي رقم 91-240 ممضي في 20 جويلية 1991 يتضمن المصادقة على تبادل رسائل بين وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ووزير الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية بخصوص إقامة جاليتي البلدين فوق تراب كل طرف الموقع بتاريخ 15 ماي سنة1991.

- ✓ رسوم رئاسي رقم 92-106 ممضي في 07 مارس 1992 يتضمن المصادقة على بروتوكول إتفاق إضافي للاتفاقية التجارية والتعريفية المبرمة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

1- السيد الأخضر الإبراهيمي، وزير الشؤون الخارجية، تصريح للإذاعة الوطنية في 1992/06/02 .

2- الموقع الرسمي لسفارة الجزائر بتونس، الاتفاقيات والمعاهدات: النصوص المنشورة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (الجزائر: 2017/04/23، 22:00)، نقلا عن:

http://www.ambdz.tn

الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية في 9 جانفي سنة 1981، الموقع عليه بالجزائر في 15 ماي سنة 1991.

- ✓ مرسوم رئاسي رقم 93-287 ممضي في 28 نوفمبر 1993 يتضمن المصادقة على اتفاق التعاون في مجال النقل البحري والملاحة البحرية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية، الموقع بالجزائر في 22 أفريل سنة 1993.

يتبن أن هذه الإتفاقيات والمعاهدات خصصت بالأساس للضمان الاجتماعي، السياحة، النقل البحري والملاحة البحرية، الإقامة بالنسبة للجاليتين وبروتوكول إتفاق إضافي للاتفاقية التجارية والتعريفية. [1]

أما عن الطرف الليبي، فقد واصل العقيد معمر القذافي تحركاته "المشبوهة" وآثارها على إستقرار الجزائر والمنطقة ككل، فقد عانت من ذلك بفعل إنشغالها بإفرازات الأزمة الداخلية في الوقت الذي حاول القذافي بناء العديد من التحالفات، [2] وفي هذا الإطار فقد أوضح بركة وردكو المهدي، رئيس المجلس العسكري لمنطقة مرزق الليبية وقائد تحرير المنطقة الجنوبية في ثورة 17 فيفري 2011، التي أطاحت بنظام معمر القذافي، في حوار خص به يومية "الفجر" الجزائرية بأن نظام القذافي حاول زرع التفرقة والمشاحنات بين مختلف القبائل، وحتى مع قبائل مجاورة في التشاد والنيجر، كما قام بدعم المخربين والخارجين عن القانون أملا منه في تحقيق أهدافه المتمثلة بالأساس في بقائه أطول فترة ممكنة على كرسي السلطة، وشد إنتباه دول المنطقة لمثل هذا النوع من التوترات، ما أرغم الجزائر على مراجعة حساباتها جيدا، وهي التي سعت لأن تؤكد من جديد أنها لن تسمح لأي كان من إستغلال وضعها الداخلي والعمل على تدويله من جهة، كما كانت تعمل على الحد من ظاهرة العنف والخروج من المأزق الداخلي، بالإضافة لإفشال المشاريع المزعومة للقذافي.[3]

1- الموقع الرسمي لسفارة الجزائر بتونس، مرجع سابق الذكر، للمزيد أنظر: http://www.ambdz.tn

2- ع . ط، مقابلة، مرجع سابق الذكر.

3- حوار لرئيس المجلس العسكري لمنطقة مرزق الليبية بركة وردكو المهدي، منقول عن موقع يومية "الفجر"، (الجزائر: 2017/04/29، 10:30).

المبحث الثالث: مرحلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

سنستعرض في هذا المبحث مرحلة تولي وزير الخارجية الجزائري الأسبق، أثناء قيادة الرئيس بومدين للبلاد، عبد العزيز بوتفليقة مقاليد الحكم في البلاد، وهي المرحلة التي عرفت إنتعاشا كبيرا في بدايتها تبعها تراجع "نوعا ما"، خصوصا وتزامنها مع ما يعرف بـ " الحراك العربي" الذي جعل الجزائر مهددة في كيانها وأمنها الوطني، بعد أن عاشت كل من تونس وليبيا (موضوع الدراسة) أحداثا أقل ما يقال عنها دموية أدت في النهاية إلى الإطاحة بنظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، إضافة إلى مقتل الزعيم الليبي معمر القذافي.

المطلب الأول: مرحلة إعادة إحياء السياسة الخارجية الجزائرية (1999-2008)

إن خروج الجزائر من "عشرية دموية" جعلها في موضع لائق للعودة إلى الساحة الدولية خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين وجدت القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أمام ظاهرة الإرهاب، وأمام حتمية التصدي له، وهو الأمر الذي عمل لصالح الجزائر، فجاء ما يعرف بـ"الحرب على الإرهاب"، وهو المصطلح الذي أطلقه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، [1] كما تميزت هذه الفترة أيضا بالإرتفاع المحسوس واللامتناهي لأسعار البترول التي تعد المورد الأساسي للإقتصاد الوطني، غير أن هذه المقومات وعلى الرغم من أهميتها، لم تلعب دورا مهما في بعدها المغاربي، وخصوصا لصالح الجزائر في علاقاتها مع ليبيا، حيث أنها بقيت تتسم بنوع من الشك وعدم الإندفاع بسبب الطابع المزاجي للعقيد معمر القذافي، عكس العلاقات الجزائرية التونسية التي تتسم بنوع من الثبات والديمومة، وعرفت تطورا معتبرا تمثل خاصة في تكثيف نسق التشاور بشأن ملفات التعاون الثنائي والقضايا السياسية محل الاهتمام المشترك وتوقيع عدة اتفاقيات هامة وحساسة، كما شهد حجم التبادل التجاري بينهما تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، أما في الجهة المقابلة (ليبيا) فقد كانت هناك جهود معتبرة من طرف الجزائر في مسعاها لتأمين الجبهة الشرقية للوطن خصوصا في شقها المتعلق برسم الحدود،[2] هذه الأخيرة عرفت حالة من "اللاستقرار" بسبب موجة "الحراك العربي"، وعلى هذا الأساس يمكن عرض بعض الفروقات من خلال إبراز أوجه التشابه والإختلاف بناءا على مجموعة من الآليات، يمكن حصرها في النقاط التالية:

1- منصور لخضاري، مرجع سابق الذكر، ص. 114 .

2- ع . ب، مقابلة، مرجع سابق الذكر.

1- الإتفاقيات الثنائية:

إن المتتبع للعلاقات الجزائرية - التونسية، يظهر له بأن المعاهدات المبرمة بين الطرفين منذ سنة 1962 شكلت حجر الأساس لتطوير هذا التعاون، تثمينه، تفعيله، وإعادته للواجهة من جديد بعد عشرية دموية عرفتها الجزائر أدت إلى تراجعها على الصعيد الدولي (مثلما ذكرنا في المبحث الثاني)، لتصب بذلك كل جهودها وإمكانياتها في سبيل إستتباب الأمن، وقد عكفت الأخيرة منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم سنة 1999، على تطوير التعاون الثنائي مع تونس بإبرام مجموعة من الاتفاقيات، أما عن الطرف الليبي، فقد شهدت تلك العلاقات مراحل متفاوتة بسبب ـ كما ذكرنا سابقا ـ الطابع المزاجي للعقيد معمر القذافي. (1)

1- 1 مع تونس: لقد غلب على العلاقات الجزائريةـ التونسية في هذه الفترة الطابع القطاعي، ففي 17 جوان 2001، تم التوقيع بالجزائر على اتفاق إطاري للتعاون الصناعي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من أوت 2002، يهدف إلى تطوير صيغ الشراكة والاستثمار المباشر بين البلدين ويقضي بإنشاء شركات مختلطة، (2) وبالنظر للأهمية التي توليها الجزائر لمجال الاستثمار، فقد تم توقيع اتفاق تعاون حول تشجيع الاستثمار وحماية متبادلة للاستثمارات، ما من شانه دفع المبادرات الاقتصادية الخاصة ومنح معاملة منصفة وعادلة في إطار المعاملة التفاضلية بينهما مما فتح المجال لحوالي 17 مشروعا استثماري تونسيا في الجزائر و 25 مشروعا جزائريا في تونس.(3)

قطاع آخر لا يقل أهمية عن سابقيه، فبإعتباره أحد الآليات المهمة لتعزيز أواصر الأخوة والتعاون بين الشعبين، ونظرا للخبرة التي تتمتع بها تونس في المجال السياحي، فقد تم إبرام اتفاقية نقل الأشخاص والبضائع في ديسمبر 2002، وتمت المصادقة عليها في 13 أوت 2003، حيث يلتزم من خلالها الطرفين بما يلي: (4)

- ✓ ضمان التسهيلات اللازمة للمواطنين الراغبين في زيارة أحد البلدين.
- ✓ تشجيع الدعاية السياحية بين البلدين.
- ✓ نقل التجارب والخبرات فيما بينهما.
- ✓ تشجيع الطرفين لفرص الاستثمار والشراكة في المجال السياحي ودراسة إمكانية انجاز مشاريع تعاون في مجال التسيير الفندقي .

1- ع . ب، مرجع سابق.

2- الجمهورية التونسية، وزارة الشؤون الخارجية، قانون رقم 13 لسنة 2002، منقول عن:
http://www.diplomatie.gov.tn

3- مرسوم رئاسي رقم 02-225 مؤرخ في 17 جوان 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.45.

4 وزارة الشؤون الخارجية التونسية، **الاتفاقيات الثنائية مع الجزائر**، متحصل عليها من الموقع الرسمي للوزارة، (الجزائر: 2017/05/02، 20:00)، منقول عن : http://www.diplomatie.gov.tn

وقد إمتدت العلاقات التعاونية لتشمل ميادين أخرى والتي من بينها مجال العمل والعلاقات المهنية، حيث تم التوقيع على بروتوكول تعاون بين الشقيقتين الجزائر وتونس، يهدف إلى تبادل الخبرات وتوحيد النصوص التشريعية والتنظيمية، بالإضافة للالتزام بتنظيم ندوات ودورات تدريبية مشتركة وتبادل الوثائق والدراسات المتعلقة بالقطاع.[1]

كما تم التوقيع على اتفاقية تعاون في المجال الصحي تتعلق بالصحة العمومية والوقاية، الصحة المدرسية والجامعية، الأدوية والمستلزمات الطبية، وأخرى في مجال الضمان الاجتماعي بما يضمن حق المواطنين التونسيين والجزائريين المقيمين في البلد الثاني، والتي تؤكد التنسيق التام بين أنظمة الضمان الاجتماعي سواء من الناحية التشريعية أو من ناحية التعاون المؤسساتي، وتدعمت الاتفاقية ببروتوكول تعاون تضمن إنشاء لجنة فنية مشتركة مهمتها وضع برامج تنفيذية لبلورة التعاون في المجال ومتابعة وتقييم البرامج المتفق على انجازها ومعالجة الصعوبات التي تعترض سبل تنفيذها.[1]

وأملا في الاستفادة من الخبرة التونسية في مجال الزراعة وتدعيم علاقات التعاون الثنائي، وتكريسا لبنود الاتفاقية المغاربية المتعددة الأطراف في مجال حماية النباتات والحجر الزراعي الذي من بين أهم أهدافه حماية الصحة النباتية ومراقبة انتشار أمراض النباتات الخاضعة للحجر الزراعي ومكافحتها، فقد تم توقيع اتفاق تعاون ينظم ويعزز تبادل المعلومات وتطوير المفاوضات وإبرام العديد من الإتفاقيات ذات الطابع الزراعي، وهذا ما تم الاتفاق عليه بالجزائر في الخامس من أوت 2007 ودخل حيز التنفيذ في 14 أفريل 2008. [2]

وعلى ما يبدو، فإن الجزائر وتونس توجهتا لمجالات التعاون البناءة والهادفة من خلال التعرض للميادين الصحية، السياحية، الاقتصادية والتنظيمية،.. وغيرها، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أنهما يسعيان للعمل المشترك من أجل النهوض بإقتصاديات بلديهما عملا بمبدأ الوحدة، الأخوة والتعاون المشترك، خصوصا وأنهما كانتا تتمتعان بنوع من الاستقرار في هذه الفترة بالذات.

1- 2 مع ليبيا: رغم التقارب الجغرافي، والمقومات التاريخية التي تجمعهما، إلا أن الإتفاقيات الثنائية المبرمة بين الطرفين (الجزائر وليبيا) لم ترقي لمستوى التطلعات، فقد وقع الطرفان في 7 أوت 2001، على مجموعة من الاتفاقيات الثنائية تتعلق بمجالات الأمن، التجارة، المالية، الاستثمارات، الثقافة، التعليم والبحث العلمي، كما قررت الدورة العاشرة للجنة العليا المشتركة التي ركزت على أوجه التعاون الاقتصادي بين طرابلس والجزائر على دعم المبادلات التجارية والاستثمارات في قطاعات السياحة والصناعة التي تعد حتى الآن ضعيفة ودون مستوى إمكانيات الدولتين .[3]

1- وزارة الشؤون الخارجية التونسية، **الاتفاقيات الثنائية مع الجزائر**، متحصل عليها من الموقع الرسمي للوزارة، منقول عن : http://www.diplomatie.gov.tn.

2- المكان نفسه.

3- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، (الجزائر:2017/05/02، 20:40)، للمزيد أنظر:

http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/accords-conventions

كما وقع الطرفان في 5 ماس 2003، على اتفاقية تقضي بتشجيع وحماية الاستثمار، وتنص المادة الثالثة فقرة (1) منها على ما يلي: ".. تستفيد استثمارات وعائدات مستثمري كل طرف متعاقد، في كل وقت من معاملة عادلة ومنصفة وتتمتع بحماسة كاملة على إقليم الطرف المتعاقد الآخر، ولا ينبغي لأي طرف متعاقد أن يدر على إقليمه بإرادة وصيانة واستعمال والإنتفاع والتصرف في إستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر من خلال إجراءات غير معقولة أو تمييزية.. "،[1] ومن بين العراقيل التي أعاقت مسار تعزيز العلاقات بين الطرفين، مشكلة رسم الحدود التي شكلت نقطة إختلاف بين الطرفين، حيث نادت الجزائر في العديد من المرات بضرورة رسمها غير أن ليبيا رفضت المقترح، حيث لم يكن القذافي متحمسا لذلك، ودليله في ذلك أنه من غير المجدي رسم الحدود بين الشقيقتين الجزائر وليبيا باعتبارهما يتقاسمان مجموعة من المقومات من بينها الدين، اللغة، التاريخ والمصير المشترك. [2]

كما ساهمت مجموعة من التحركات "اللامسوؤلة" من جانب الطرف الليبي في أن تبقي علاقاتها مع الجزائر تتسم بـ "الفتور"، والتي يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

أ- إنشاء فيديرالية أعيان الطوارق: لقد قام الزعيم الليبي معمر القذافي شهر أفريل 2005، بإطلاق مبادرة لإنشاء فيديرالية أعيان الطوارق، حيث جمع عدة مسؤولين أفارقة وقادة تنظيمات إسلامية وأعيان الصحراء وألقى خطابا لهم بمناسبة الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، ودعا من خلاله قبائل الطوارق والجماعات العرقية التي تعيش في الصحراء الكبرى إلى التوحد وإقامة فدرالية " لمواجهة زحف الغرب على بلاد المسلمين"، غير أن هذه المبادرة كان لها ردود فعل سلبية من الجزائر خصوصا، ومن مالي والنيجر أيضا، ما جعل الزعيم يسارع من أجل تبرير تحركاته هذه بإرسال عدد من المسؤولين الليبيين إلى الجزائر في محاولة لإحتواء الأزمة، حيث حل مبعوثه الخاص أحمد قذاف الدم بالجزائر حاملا رسالة إلى الرئيس بوتفليقة، في زيارة كانت تهدف إلى توضيح الموقف الليبي من هذه التحركات، والتي تلتها زيارة وزير الداخلية الليبي اللواء صالح رجب المسمري الى الجزائر شهر جويلية من نفس السنة، والتي دامت ثلاثة أيام انتهت بالتوقيع على اتفاق تعاون أمني بعد اجتماع اللجنة الجزائرية - الليبية الموسعة الخاصة بالأمن. [3]

ب - موقف القذافي من قضية الصحراء الغربية: شكلت قضية الصحراء الغربية الحلقة التي عطلت مسار التكامل في المغرب العربي، وهو ما أكده الزعيم الليبي معمر القذافي في العديد من خطاباته، والتي أهلته لتقريب وجهات نظره مع المملكة المغربية، فرغم إعلانه قبول الصحراء الغربية

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم رئاسي رقم 03-210، مؤرخ في 11 مارس 2003.

2 ع . ب، مقابلة، مرجع سابق الذكر.

3- العلاقات الجزائرية الليبية: خلافات صامتة وتعاون بروتوكولي، مقال بموقع يومية "الشروق"، (04 أفريل 2017، 20:00).

كعضو في الإتحاد الإفريقي (في مرحلة تكوين الاتحاد بدلا من منظمة الوحدة الإفريقية)، إلا أن علاقته مع الأخيرة كانت تتسم بـ "الغموض" و "سرعة التقلبات" وهو ما أثار إستياء الطرف الجزائري، حيث ظلت ليبيا من البلدان القليلة التي تسمح بعبور صحراويي "البوليساريو "عبر أراضيها بجواز سفر الجمهورية العربية الصحراوية، وفي المقابل من ذلك فإن حجم مساعداتها لـ "البوليساريو" كانت قليلة وضئيلة في هذه الفترة بالذات، وقد شكل هذا "معضلة" حقيقية في المنطقة، ما خلق نوع من التقارب مع المغرب. (1)

2- الزيارات المتبادلة:

لقد باشر الرئيس بوتفليقة جملة من الزيارات الرسمية إلى العديد من عواصم العالم، وهذا قصد إعادة الجزائر للساحة الدولية، حيث تعد الزيارات الرسمية مؤشرا حقيقيا من مؤشرات الطابع التعاوني للعلاقات ما بين الدول لما تمليه من ديمومة التشاور والتحاور والتقارب، (2) بالإضافة الى أنها زيارات منظمة غالبا ما تحمل في طياتها ملفات إقتصادية تعاونية كبيرة قد يكون لها وقعها على الشأن الداخلي للأطراف المشاركة، كما حرص الرئيس منذ بداية عهدته الرئاسية سنة 1999، على إعتماد دبلوماسية القمة (*) من خلال حضوره الشخصي في الاجتماعات والندوات، ومن هذا المنطلق فقد كانت له ست زيارات للشقيقة تونس، ثلاثة منها زيارات دولة وثلاثة أخرى من أجل حضور اجتماع مجموعة 5+5، بالإضافة الى افتتاح الألعاب المتوسطية، بينما كانت للرئيس التونسي زين العابدين بن علي، ثلاث زيارات للجزائر منها زيارة دولة وزيارتين تتعلقان بحضور القمة الإفريقية (1999) والقمة العربية (2005).

أما مع ليبيا، فقد كان للرئيس عبد العزيز بوتفليقة زيارات عمل للعاصمة الليبية طرابلس، تباحث من خلالها مع الزعيم الليبي معمر القذافي، وتبادلا وجهات النظر خصوصا ما تعلق الأمر بالقضايا محل الإهتمام المشترك وسبل تفعيلها بين البلدين التي لم ترق للمستوى المطلوب، من بينها تلك التي قادته شهر جوان 2008 الى طرابلس، وشارك من خلالها في أشغال الإتحاد من أجل المتوسط وجمعت بالإضافة إلى الزعيم الليبي ورئيس الجمهورية كل من الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، والرئيسين السوري والموريتاني. (3)

كما قام الرئيس بزيارة أخرى شهر أكتوبر 2009، والتي دامت يومين شارك من خلالها في المراسيم المخلدة للذكرى الأربعين لثورة الفاتح سبتمبر 1969، وعلى ما يبدو فإن حجم الزيارات على أعلى مستوى توحي بـ "برودة" العلاقة التي تربط الأشقاء الثلاثة.

1- مونية رحيمي، **آفاق تسوية نزاع الصحراء الغربية بعد القذافي**، (الدوحة: مركز دراسات الجزيرة، 04 أفريل 2017، 20:35)، للمزيد أنظر: http://studies.aljazeera.net/ar/reports

2- محمد بوعشة، ***الدبلوماسية الجزائرية***، مرجع سابق الذكر، ص. 174.

3- الرئيس بوتفليقة في زيارة رسمية الى ليبيا، منقول عن (وأج)، (الجزائر: 04 أفريل 2017، 20:45).

(*) Summit Diplomacy يقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة.

3- اللجان المشتركة:

1- 1 تونس: تم إنشاء اللجنة العليا المشتركة الجزائرية - التونسية سنة 1970، وهي وليدة معاهدة حسن الجوار والتعاون المبرمة بين الطرفين سنة 1969،[1] تجتمع برئاسة الوزير الأول الجزائري ونظيره التونسي، وانعقدت دوراتها في الفترة الممتدة من 2001 الى 2008 بشكل متوالي، حيث تم التوصل لعقد خمس دورات منها إنطلاقا من الدورة الثانية عشر التي انعقدت بالجزائر سنة 2001، وصولا إلى السابعة عشرة بتونس سنة 2008، هذه الأخيرة كانت برئاسة السيد أحمد أويحيى، عن الجانب الجزائري ونظيره التونسي محمد الغنوشي، وقد راهن الطرفين على نجاحها في ظل الحركية التي شهدتها العلاقات بين البلدين، وفي هذا الصدد، فقد أوضح الوزير الأول الجزائري قائلا: ***" .. جو التعاون والجهد المتضاعف بين الجزائر وتونس على أعلى مستوى يوحي بأن أشغال الدورة ستتوج بنتائج مرضية ومريحة وبإضافة ورشات أخرى هامة"***، مضيفا: ***" علاقاتنا نموذجية ومميزة نسعى لتمتينها من خلال هذه الاجتماعات والاتفاقيات التي تصب في صالح الطرفين.. "***، كما خلص السيد الغنوشي عن الطرف الآخر إلى القول بأن: ***" .. الدورة الـ17 للجنة شكلت محطة متقدمة على درب تدعيم أواصر التعاون والتكامل والتأسيس لمرحلة جديدة واعدة تستجيب لتطلعات قائدي البلدين والشعبين.."***. [2]

أما لجنة التشاور السياسي التي استحدثت في الفاتح من جوان 2000 تجتمع سنويا تحت إشراف وزيري خارجية البلدين، عقدت اجتماعها الثالث بتونس يوم 20 ماي 2003 وعقدت اجتماعها الرابع بالجزائر يوم 12 جويلية 2005، أما لجنة المتابعة فهي لجنة مكلفة بمتابعة مسار التعاون الثنائي والإشراف على تنفيذ البرامج المتفق عليها وتحضير الاتفاقات الدولية التي يوافق عليها في اجتماع اللجنة الكبرى المشتركة، كما تعكف على متابعة أداء اللجان القطاعية، تجتمع سنويا برئاسة كاتبي الدولة للشؤون المغاربية والإفريقية للبلدين عقدت دورتها التاسعة بالجزائر أيام 04 و05 و06 أكتوبر 2003 وعقدت اجتماعا تقييميا آخر للتعاون أيام 17، 18 و19 جوان 2004 بتونس كما عقدت دورتها العاشرة بالجزائر يومي 5 و6 نوفمبر 2005، كما عقدت اجتماعا تقييميا ثانيا يومي 13 و14 فيفري 2006 بتونس وعقدت دورتها 11 بتونس يومي 1 و2 فيفري 2007. [3]

2- 1 ليبيا: أما في الجانب الآخر، فلم تكن العلاقات الجزائرية الليبية في حالة مستقرة وجيدة، حيث كان العقيد معمر القذافي، يبحث عن أي دور يلعبه هنا أو هناك، [4] فهذا الأخير قام بدعم مقاتلي

1- الموقع الرسمي لسفارة الجزائر بتونس، للمزيد أنظر:

http://www.ambdz.tn/Relation

2- تصريح للوزير الأول الجزائري ونظيره التونسي في القمة الـ17 للجنة العليا المشتركة، منقول عن موقع جريدة "المساء" الجزائرية، نشر في 3 مارس 2008، (الجزائر: 04 أفريل 2017، 21:00)

3- مقال بيومية "الخبر"، نشر في 27 نوفمبر 2012، (الجزائر: 04 أفريل 2017، 21:00).

4 Beji Caid Essebsi, Ibid, p.p343, 345.

الصحراء الغربية ثم تخلى عن هذا الدعم في ظل إقتناعه بأن ذلك يضر بمصالحه مع المغرب التي استقبلت معارضيه على أراضيها، ورغم كل هذا، ونظرا للمقومات التي تجمعهما وعلى وجه الخصوص الامتداد الجغرافي، تم إنشاء اللجنة العليا المشتركة الجزائرية -الليبية قصد بحث سبل تعزيز العلاقات بين الطرفين بما يخدم شعبيهما، وقد عقدت دورتيها الأخيرتين (13 و14) في فيفري 2010 وديسمبر 2013 على التوالي، وقد خلص المجتمعون في اللقاء الأول على ضرورة دعم التعاون الثنائي لتحقيق شراكة إستراتيجية في العديد من المجالات، فيما كان ملف تعزيز الأمن والسلم في المنطقة من خلال تدريب بعض العناصر من الجيش الليبي، إلى جانب التعاون في مجال مراقبة الحدود محور لقائهما.[1]

1- **مسار متجدد للعلاقات والتعاون الأمني**، مقال بموقع يومية **"المساء"**، نشر في 30 ديسمبر 2013، (الجزائر: 04 أفريل 2017، 22:00).

المطلب الثاني: موقف الجزائر من الحراك المغاربي في تونس وليبيا

لقد شهدت المنطقة العربية نهاية سنة 2010، حالة من عدم الإستقرار صاحبتها موجات عنف كبيرة فكانت تونس السباقة لذلك بما يعرف بـ "ثورة الياسمين" التي أطاحت بنظام زين العابدين بن، وهو نفس مصير العقيد الليبي معمر القذافي بعد حراك 24 فيفري 2011 بليبيا، فيما لقيت دول عربية أخرى نفس الوضعية (مصر، اليمن وسوريا)، ورغم إختلاف المفاهيم والمصطلحات بين ربيع، حراك أو ثورة عربية، إلا أن الواقع يثبت بأنها موجة لم تأتي من العدم وإنما كانت نتيجة لتراكمات عميقة، وهي كما أوضحها لينين " LENIN" بين من يحكمون والطبقة المحكومة التي سئمت الوضع القائم، أو أن الطبقة الحاكمة فشلت في تسيير الوضع القائم[1].

1- في تونس:

ففي تونس قام شاب يدعي محمد البوعزيزي، يوم 17 ديسمبر 2010 بإضرام النار في جسده تعبيرا منه عن غضبه جراء مصادرة عربته (مصدر رزقه) من طرف الشرطة، وهو الفعل الذي كان الشرارة الأولى لحراك شعبي إنتهى بـ "فرار" الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، حيث إنطلقت المظاهرات في نفس اليوم، لتتجاوز كل الحدود وتأخذ منحنى تصاعدي بداية من اليوم الموالي (18 من نفس الشهر) بخروج الآلاف من المتظاهرين تعبيرا منهم عن رفضهم للأوضاع المزرية التي يتخبطون فيها في ظل ارتفاع معدلات البطالة، وتفشي الفساد بالإضافة لغياب العدالة الاجتماعية، إلى أن تطورت على يد الناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي، وتحولت من احتجاجات مطلبية ونقابية إلى السعي لإسقاط النظام،[2] وتطور ذلك بمواجهات مباشرة مع قوات الأمن في مختلف الولايات والمدن، ونتج عنها سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين، وأجبَرت الرئيس زين العابدين بن علي على إقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بها المتظاهرون، كما أعلن عزمه على عدم الترشح لانتخابات الرئاسة عام 2014، وتخفيض أسعار بعض المنتجات الغذائية .[3]

ورغم كل تلك الإجراءات والتطمينات إلا أنه لم يكن لها وقعها الإيجابي في الشارع التونسي، فقد توسعت الاحتجاجات وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية مما أجبر الرئيس بن علي، على التنحي من السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ بحماية أمنية ليبية إلى السعودية يوم الجمعة 14 جانفي 2011، فأعلن الوزير الأول محمد الغنوشي في نفس اليوم توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك حسب الفصل 56 من الدستور، مع إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول. [3]

1- Hocine Belalloufi, "***L'ALGERIE ET LE "PRINTEMPS ARABE" CAS SINGULIER OU EXEMPLE PRÉCURSEUR ?,*** Intervention au Focus sur « l'actualité du monde arabe » au 18e Salon international du livre d'Alger, 2013,p.1.

2- حسن محمد الزين، ***الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير***، (لبنان: بيروت، دار القلم الجديد، 2013)، ص.22.

3- ر فيق عبد السلام، **الثورة التونسية ومستقبل الربيع العربي**، (2017/04/02، سا 13:00)، أنظر: http://www.aljazeera.net،

2- في ليبيا:

أما في ليبيا، فقد انطلقت الأحداث يوم 13 فيفري 2011 من مدينة بنغازي بإحتجاجات مطالبة بإسقاط النظام، وقد عرفت إنتشارا واسعا وقياسيا بإستعمال المنتديات ومواقع التواصل الاجتماعي لحشد وتعبئة الجماهير، كما ساهمت بعض القنوات التلفزيونية في تأجيج الوضع، وقد إمتد صداها ليشمل كامل التراب الليبي بعد ثلاثة أيام فقط من إنطلاقتها، [1] وقد إعتبرت الأعنف من بين الحراكات التي جرت في المنطقة العربية (أدت إلى مقتل أكثر من خمسين ألف شخص)، وهذا نتيجة لإشتداد القبضة بين القذافي الذي كان يرى في نفسه خارج الأطر المؤسسية في ليبيا متحججا بأنه لا يملك أي منصب رسمي، وهو ما أكده قائلا: ***"..لقد تخليت عن السلطة بإعلاني سلطة الشعب في 2 مارس 1977.. "***، وبين معارضيه الذين إتخذوا من مدينة بنغازي مقرا لقيادة أركانهم بعد إعلانهم تأسيس المجلس الإنتقالي في 5 مارس 2011 كممثل وحيد للشعب الليبي. [2]

هذه التحركات، تبعها أزمة داخلية بالجزائر، وهي ما يعرف بأزمة الزيت والسكر التي رآها المتتبعون الشرارة التي ستشعل فتيل الفوضى والخراب بالبلاد، وبالتالي وصول العدوى، ففي الخامس من جانفي 2011، قامت احتجاجات بعد الارتفاع المفاجئ لأسعار مادتي الزيت والسكر، وقد استمرت لأيام، وأخذت شكل مواجهات عنيفة بين قوات الأمن والمحتجين تخلّلتها انحرافات وأعمال تخريب واعتداءات على المواطنين، ولكن سرعان من احتوت الحكومة الوضع، وأعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في خطاب وجهه للأمة يوم 15 أفريل 2011 عن جملة من الإصلاحات، ووقف من خلاله عند أهم الإنجازات والمشاريع التي هي في طور الإنجاز، بالإضافة إلى إطلاق برامج جديدة، حيث نوه إلى ذلك بالقول: [3]

".. ستجرى مراجعة عميقة لقانون الانتخابات، ويجب لهذه المراجعة أن تستجيب لتطلع مواطنينا إلى ممارسة حقهم الانتخابي في ظروف ديمقراطية وشفافة لاختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة"، *مضيفا في سياق آخر:* ***".. كما ينبغي أن يصبح احترام حقوق الإنسان انشغالا دائما لدى مختلف الرابطات والجمعيات الوطنية المتكفلة بهذا الشأن، وسيتم تأمين كافة الظروف لتمكينها من إسماع صوتها وأداء مهامها بوجه أفضل، ويتعين على المؤسسات والإدارات المعنية أن تسهم في ذلك على أكمل وجه".***

1- منصور لخضاري، ***إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-***2011، مرجع سابق الذكر، ص. 432، 433.

2http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events

3-خطاب رئيس الجمهورية للأمة يوم 2011/04/15، منقول عن:

http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm

وعن الحراك المجتمعي "الزيت والسكر"، أوضح السيد الرئيس قائلا: ***".. بادرنا بالتحرك من أجل تلبية المطالب الاجتماعية المشروعة لمواطنينا بحيث تم إحداث آلية جديدة لتثبيت أسعار المواد الغذائية الأساسية التي تعرف التهابا على المستوى العالمي، واستفاد دعم الاستثمار من تشجيعات معتبرة من خلال الحصول على العقار وتحسين وفرة القروض البنكية، وسيسمح هذا الإجراء بتكثيف نماء الثروة ورفع عروض التشغيل..".*** (1)

أما على الصعيد الدولي وخصوصا ما جرى في المنطقة العربية، فقد أوضح السيد الرئيس:

".. إن الجزائر تتابع بطبيعة الحال التغيرات التي تحدث في الساحة الدولية وببعض البلدان العربية خاصة، وأمام هذا الوضع، تؤكد الجزائر تشبثها بسيادة البلدان الشقيقة ووحدتها ورفضها لكل تدخل أجنبي، واحترامها لقرار كل شعب من محض سيادته الوطنية.. أما على الصعيد الوطني، وما دمنا نعيش في مجتمع تعددي، فمن الطبيعي وجود تيارات منشغلة بما يجري حولها من رياح التغيير.. ومن البديهي أن تتجه ميولنا أكثر نحو مواقف القوى السياسية المتشبعة بالروح الوطنية التي ترفض كل تدخل في شؤون الغير، ولا ترضى في المقابل بتدخل الغير في شؤونها، وهذا رأي الأغلبية الغالبة لشعبنا التي تتابع باهتمام المبادرات المختلفة، وتحتفظ بالتعبير عن رأيها إذا ما تعلق الأمر بتهديد استقرار البلاد". (2)

وعلى هذا الأساس، فلم تخرج أو تتراجع أو تحد الجزائر من توجهات سياستها الخارجية وعلى مبادئها القائمة على: (3)

- ✓ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- ✓ عدم المساس بالحدود واحترام السلامة التربية.
- ✓ مبدأ حسن الجوار القائم على المساهمة في مساعي إنهاء النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، وتعزير أطر التعاون الجهوي.

هذه الإصلاحات كان لها وقعها على الشارع الجزائري، حيث رجعت الحياة إلى طبيعتها العادية، كما أن الشعب الجزائري إقتنع بأن الفوضى والخراب لن تجدي نفعا، خصوصا وأن الحراك العربي أو كما سمي بـ " الربيع العربي" من شأنه أن يدخل البلاد في دوامة من المشاكل عرفتها الجزائر بداية التسعينات (مثلما ذكرناه سابقا)، وكانت فاتورته جد مكلفة سواء في السياق المادي أو حتى البشري.

1- خطاب رئيس الجمهورية، المرجع نفسه.

2- خطاب رئيس الجمهورية، المكان نفسه.

3- منصور لخضاري، مرجع سابق الذكر، ص. 436.

هذه المبادئ أطرت الموقف الرسمي الجزائري حيال الأزمة التونسية والليبية على حد سواء، وهذا رغم الإنتقادات التي طالتها، ففي حالة تونس، بقيت الجزائر مصرة على أنها أزمة داخلية لا غير، ومن هذا المنطلق فمن غير المعقول التدخل أو إتخاذ موقف قد يكون "تحيزي" لطرف على طرف آخر، وعليه فلم تتخذ أية ردة فعل توحي برفض أو تأييد ما يحدث هناك، وفي هذا الإطار، أوضح وزير الخارجية مراد مدلسي، عقب لقاء مع أعضاء لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة عقده يوم 5 ديسمبر 2011، أن الجزائر:**" اتخذت مواقف مسؤولة خلال أحداث الحراك العربي باعتبارها منسجمة مع مبادئها"**، مشددا في الوقت ذاته أنها: **"اتبعت سياسة التدرج في إتخاذ القرارات بما يراعي مصلحة الوطن العليا ومصالحها الإستراتيجية إن على المستوى الإقليمي أو على المستوى العربي"**.[1]

ويري متتبعون للعلاقات بين البلدين، أن الواقع يثبت عكس ما تم تداوله رسميا، حيث تابعت الجزائر كل كبيرة وصغيرة من الجارة الشرقية تونس، نظرا لتخوف الجزائر من تصدير الثورة إليها بحكم الجوار الجغرافي، وكذا التخوف الواضح منذ البداية من أن تقود الثورة التونسية إلى حالة من الفراغ الأمني، قد تؤثر بالسلب على الأوضاع في الجزائر، وكان لهذا التخوف مبرراته الواضحة، والتي كان من بينها وجود بيئة حاضنة للجماعات المتشددة في تونس نظرًا لانتشار الفقر وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. [2]

ولخص الرئيس التونسي السابق منصف المرزوقي، في تصريح صحفي، العلاقات الجزائرية التونسية بالمتينة ويغلب عليها الطابع التعاوني، حيث أوضح ذلك بالقول: ***"..تونس تنتظر الكثير من الدعم المعنوي من شقيقتها الجزائر في هذه الظروف الصعبة، انطلاقا من حقيقة أن الجزائر عندما تمرض تصاب تونس بالحمى"*** ، كما وصف موقف الجزائر من الثورة التونسية، بـ "الخيار الصائب"، وهو الموقف النابع من قناعته بأن **"الموقف الأحسن في مثل هذه الحالات هو عدم تدخل الدول المجاورة، وفسح المجالات أمام ثورات الشعوب لتأخذ مسارها الطبيعي"**.[3]

كما لم تعلن الجزائر عن موقفها إزاء الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في تونس العام 2014، والتي فاز بها حزب نداء تونس، واستطاع مرشحه الباجي قايد السبسي، الفوز بالمنصب، ولكن يمكن القول في هذا الشأن، أن التعاون بين البلدين استمر بل وزادت وتيرته بحكم تعقد الأوضاع الإقليمية وتفشي الإرهاب في المنطقة العربية، ومن هنا جاءت الزيارة الخارجية الأولى للرئيس التونسي الجديد، باجي قايد السبسي، إلى الجزائر شهر فيفري 2015، تباحث من خلالها مع الساسة الجزائريين على عدد من الملفات كان في مقدمتها الملف الأمني ودعم التعاون العسكري والاستخباراتي بين الدولتين،

1- تصريح لمراد مدلسي، وزير الشؤون الخارجية السابق يوم 2011/12/5، منقول عن موقع يومية "النصر" الجزائرية (2017/04/11، 13:00)

2- إبراهيم منشاوي، **"توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس"**، (المركز العربي للبحوث والدراسات، (2017/04/11، 13:20).

3- محمد لهوازي، **"حياد وحلول سلمية ومبادرات ومفاوضات سلام، استراتيجية جزائرية في وضع جيوسياسي متدهور"**، مقال بموقع يومية الشروق، (الجزائر:2017/04/11، 13:43).

حيث تم تشكيل لجنة خبراء عسكرية وأمنية بعد الزيارة من أجل بحث موضوع توقيع اتفاقية أمنية وعسكرية طويلة الأمد بين البلدين. (1)

وقبل فترة الرئيس الحالي الباجي قايد السبسي، فقد تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات بين الجارتين الجزائر وتونس من شأنها أن تزيل كل التأويلات التي حاولت الطعن في العلاقات الطيبة التي تجمعهما، ففي سبتمبر 2013، تم التصديق على الاتفاقية المتعلقة بضبط الحدود البحرية، وهي المعضلة التي رافقت الجارتين منذ زمن طويل، (2) وبالإضافة الى ذلك فقد تم التصديق على اتفاق التعاون الثنائي بين الحكومتين في مجال البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.(3)

وأما خلال فترة حكم الرئيس الحالي، فقد قام الباجي قايد السبسي بزيارتين رسميتين للجزائر تخللها العديد من اللقاءات مع كبار القادة في البلاد يتقدمهم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي تباحث معه آفاق وسبل تعزيز العلاقات بين البلدين، بالإضافة للتشاور حول العديد من القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك لاسيما تلك المتعلقة بمنطقة المغرب العربي والساحل والعالم العربي وافريقيا، وكذا مكافحة الإرهاب، وفي هذا الصدد، أوضح: ***" .. الجزائر اتخذت التدابير الضرورية لحماية الحدود والأمور تسير كما ينبغي.. تونس تسير بخطى إيجابية في محاربة الإرهاب.."*** . (4)

وبالحديث عن الأمن والسلم في المنطقة، وسبل مكافحة الإرهاب، فقد أكد الوزير الأول عبد المالك سلال، أن الجزائر وتونس تنسقان "بقوة وبشكل تام" لمواجهة المخاطر الأمنية التي تحدق بهما، مشددا على أن الأمن والاستقرار سيسودان البلدين "مهما كلف الأمر"، وكان هذا عقب اختتام أشغال الدورة الـ 21 للجنة المشتركة الجزائرية-التونسية، مشيرا إلى أن العلاقات بين البلدين "ممتازة" على كل المستويات لاسيما الأمنية منها والتي تعززت بالتوقيع على اتفاق إضافي يقضي بوضع الجزائر لكامل تجربتها المتعلقة بالمصالحة الوطنية في خدمة الإخوة التونسيين، بعد التجربة "المريرة" التي خاضتها ضد الإرهاب في "العشرية السوداء".(5)

1- محمد لهوازي، مرجع سابق، المكان نفسه.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، ع.46، مرسوم رئاسي رقم 13-316، صادر يوم 22 سبتمبر 2013.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، ع.50، مرسوم رئاسي رقم 13-337، صادر يوم 9 أكتوبر 2013، للمزيد: http://www.ambdz.tn/Relation

4- تصريح باجي قايد السبسي، 2015/12/15، منقول عن: www.aps.dz

5- منقول عن الموقع الرسمي للإذاعة الوطنية، للمزيد:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170309/105491.html

أما في ليبيا، فقد نادت الجزائر لمحاولة إيجاد حل توافقي يقي البلاد من التدخل الأجنبي، خصوصا وأن ذلك كان أسمى أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة، وهو ما أكده الأستاذ يوسف الصواتي، (*) في دراسة له بعنوان: **"الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي"**، والذي عرج من خلالها إلى الموقع "الجيواستراتيجي" لليبيا، باعتبارها حلقة وصل بين أوروبا، المتوسط، الوطن العربي وإفريقيا، بشكل يجعلها محل أطماع القوى الكبرى في مساعيها التوسعية، بالإضافة إلى كونها منطقة بترولية (تعد من بين أهم البلدان المنتجة له، حيث بلغت حصتها الحالية 2 ٪من الإنتاج عالمياً، وقد قدرت وكالة الطاقة الأمريكية أن احتياطي النفط الليبي ارتفع من 48 مليار برميل إلى 74 مليار برميل، وبذلك تحتل المركز الخامس عالمياً في احتياطيات النفط بعد روسيا وأمريكا والصين والأرجنتين. (1)

هذه المقومات الليبية التي تقابلها الأهداف التوسعية الغربية، تفطنت لها الجزائر منذ البداية، وكانت من بين المنادين بضرورة إيجاد حل سلمي يفضي بنهاية فترة التطاحن والإقتتال التي عاشتها البلاد منذ فيفري 2011، خصوصا وأنها تشكل تهديدا صريحا للأمن الوطني الجزائري، حيث ضمت صوتها لصوت الإتحاد الإفريقي المتوافقة مع قرارات الأمم المتحدة الذي أصدر بتاريخ 26 فيفري 2011 القرار رقم 1970 (**) القاضي بفرض حظر على الأسلحة وتجميد أصول عائلة القذافي وكل مستثمراتها بالخارج، وهو ما أشار إليه الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية والتعاون الدولي عبد القادر مساهل، بقوله:

".. خارطة الطريق التي إقترحها الإتحاد الإفريقي للخروج من الأزمة في ليبيا تتضمن آلية لمراقبة وقف إطلاق النار، وهو الاقتراح الذي من شأنه أن يمنح قيمة إضافية خاصة وأنه لا توجد خلافات على المستوى الدولي حول ضرورة وقف إطلاق النار، فقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 (**) يؤكد ذلك ". (2)

وقد لقي الموقف الجزائري انتقادات لاذعة من طرف الثوار الليبيين، متهمين إياه بمساندته وتحيزه للعقيد معمر القذافي، على الرغم من تأكيدات الطرف الجزائري أنه لن ولا يسعى للتحيز ولا التدخل في الشأن الداخلي عملا بمبادئ سياستها الخارجية الثابتة، وأنها لا تعترف إلا بالدول، وهو ما أوضحه الوزير الأول السابق أحمد أويحي، لما قال:

(*) أستاذ السياسة والعلاقات الدولية، جامعة طرابلس - ليبيا.

1- يوسف محمد الصواني، **"الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي"**، مركز دراسات المستقبل العربي، **(د.س.ن).**

(**) قرار مجلس الأمن رقم 1970: اتخذه مجلس الأمن بالإجماع حيال الأوضاع في ليبيا وفرض عقوبات دولية على نظام معمر القذافي وفوض المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم التي اقترفتها قوات القذافي ضد المدنيين الليبيين.

2-تصريح للوزير عبد القادر مساهل لـ "وكالة الأنباء الجزائرية" يوم 2011/05/6.

" .. موقفنا واضح ويقوم على مبادئ معروفة، الجزائر تلتزم بقرارات مجلس الأمن الدولي والاتحاد الإفريقي الداعي إلى الوقف الفوري للمعارك وإيجاد حل سلمي للنزاع "، مضيفا أن: ***" .. الجزائر تعترف بالدول وليس بالأنظمة وهذا ما تم تسجيله مع ما حدث مع تونس ومصر.." . (1)***

إلى ذلك فقد حاول الثوار الليبيون إدراج الجزائر في صراعاتهم الداخلية، حيث إتهموا الأخيرة بحماية وتأمين تنقلات المرتزقة قصد وصولهم إلى الأراضي الليبية، بالإضافة لوجود بعض منهم من جنسية جزائرية، حيث دعا المتحدث الرسمي باسم المجلس الوطني الانتقالي، عبدالحفيظ غوقة، النظام الجزائري إلى الكف عن دعم نظام القذافي الذي يقتل شعبه، معربا عن أمله في أن يكون الأخير قد استوعب الدرس، ورأى بنفسه ما يفعله نظام القذافي في شعبه، مضيفا :

"لدينا رد واحد على الجزائر :كفوا عن دعم القذافي وأوقفوا مساعدته في الترهيب وقتل المدنيين الأبرياء".

غير أن الجزائر نفت هذا الاتهام الموجه إليها جملة وتفصيلا، حيث صرح مساعد وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي، في تصريح يوم الخميس 4-3-2011 لجريدة "الخبر"، قائلا: (2)

" إن الجزائر تُكّذب تكذيبا قاطعاً تصريحات المتحدث بإسم ما يعرف بالمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا المدعو عبد الحفيظ غوقة .. هذه التصريحات عشوائية وتفتقد إلى الدقة "، مشيرا إلى أن: ***"ما بثته قنوات تلفزيونية من جوازات سفر جزائرية، قيل أنها تعود لمرتزقة جاؤوا من الجزائر للقتال مع القذافي، تعود لعمال جزائريين كانوا يعملون في ليبيا، وأنها محاولة مبيتة ودنيئة وغير بريئة من بعض الأطراف لتوريط الجزائر"***، مضيفا أن: ***" الجزائر سبق لها وأن نفت تسخير أي من طائراتها العسكرية لنقل مرتزقة من إفريقيا لصالح القذافي، وأن الجزائر غير ملزمة بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول" .***

وفي سياق متصل، فقد أوضح وزير الشؤون الخارجية مراد مدلسي، يوم الثلاثاء 22 مارس 2011 أن الجزائر تدعو إلى الوقف الفوري للاقتتال ولتفادي التدخل الأجنبي في ليبيا، حيث أكد ذلك خلال ندوة صحفية مشتركة مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، عقب المحادثات التي جرت بينهما أن الأزمة العميقة التي تعيشها ليبيا قد تفاقمت بتدخل القوات الجوية للدول المشاركة في عملية فرض حظر جوي على هذا البلد، مضيفا بأن التدخل مبالغ فيه بالنظر للهدف المسطر من طرف مجلس الأمن الدولي.(3)

1- تصريح منقول عن "وكالة الأنباء الجزائرية" 29 ماي 2011 .

2- **المجلس الوطني الانتقالي يتهم الجزائر بالتواطؤ مع القذافي**، نقلا عن حوار بجريدة "الخبر" يوم 4 مارس 2011، (2017/04/05، 17:00).

3 - تصريح لوزير الشؤون الخارجية، مراد مدلسي، يوم 22 مارس 2011، للمزيد أنظر:
http://www.mae.gov.dz/news_article/1110.aspx

كما أكد السيد مدلسي، في الفاتح من سبتمبر 2011، أن الموقف الجزائري بشأن النزاع القائم في ليبيا "لا يعتريه أي غموض"، وأن الحياد لا يعني التواطؤ مع نظام معمر القذافي، وكان هذا في تصريح لـ "أوروبا 1"، قبيل إفتتاح ندوة دعم ليبيا بباريس (فرنسا)، مضيفا أن الموقف الذي اتخذته الجزائر في بداية النزاع ***"راجع ببساطة لكونها أعربت عن أملها في أن تسوى القضية الليبية عن طريق السلم و دون تدخل قوة أجنبية"***، و أردف: ***"إذا اعتبر موقف الجزائر اليوم غامضا فلا بأس في ذلك لأنه منذ بضعة أسابيع فقط كانت الجزائر تعتبر بكل بساطة في صف القذافي وأرى أن هناك تقدم"*** [1]، معربا عن أمله في أن تظهر الحقيقة بشأن موقف الجزائر" بعد استتباب السلم وإخماد نيران الحرب.

وقد ساهمت هذه الندوة في التأكيد على موقف الجزائر "الثابت"، الذي أضحى يشاطرها فيه العديد من الفاعلين الدوليين، وهو ما أكد وزير الشؤون الخارجية الذي أوضح في تصريح لـ (وأج) قائلا:**" *لقد أجريت عدة اتصالات من بينها محادثات بقصر الاليزي مع نظيري الفرنسي ألان جوبي الذي تبادلت معه بعض أطراف الحديث حول المواقف التي عبر عنها ألان جوبي وأنا عن طريق وسائل الاعلام الفرنسية في نفس اليوم، واعترف أن مواقفنا متقاربة على ضوء هذه التبادلات عبر وسائل الإعلام"*.** [2]

كما لقي الموقف الجزائري انتقادات عنيفة من بعض المسؤولين في المجلس الانتقالي بعد السماح لأفراد أسرة القذافي بالعبور إلى الجزائر نهاية 2011، غير أن هذه الأخيرة التي وصفت الإجراء بـ "الإنساني" لا غير، وليس تواطؤا كما يعتقده البعض، [3] وعلى هذا الأساس فقد أوضحت وزارة الخارجية في بيان لها أن "زوجة العقيد معمر القذافي صفية، وابنته عائشة، ونجليه هنيبعل ومحمد، يرافقهم أبنائهم دخلوا الجزائر عند الساعة 08:45 بالتوقيت المحلي من يوم الاثنين 2011/09/27، عبر الحدود الجزائرية الليبية"، وأضاف البيان: ".. لقد تم إبلاغ كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، ومحمود جبريل رئيس المجلس التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي الليبي بهذا الخبر".

1- تصريح وزير الخارجية مراد مدلسي، منقول عن: http://www.mae.gov.dz/news_article

2- تصريح وزير الشؤون الخارجية مراد مدلسي، يوم 2 سبتمبر 2011، منقول عن: www.aps.dz

3- ع . ب، مقابلة، مرجع سابق.

خلاصة الفصل:

مما سبق، يتبين بأن السياسة الخارجية الجزائرية قامت على مبادئ وأهداف محددة المعالم، فقد نادت إبان حرب التحرير المظفرة بضرورة توحيد صف الدول المغاربية ولم الشمل للوقوف كرجل واحد أمام المد الإستعماري الذي سعى لأن يزرع الفتنة والتفرقة بينها، وهذا رغم المقومات الكبيرة والمتجذرة التي تجمعهم (الدين، اللغة، التاريخ والمصير المشترك)، غير أن هذه العلاقات عرفت مراحل متذبذبة، فكانت هناك العديد من المحطات الفارقة التي ساهمت بشكل كبير في إتساع الفجوة بينها.

وعلى ما يبدو، فإن الجزائر بقيت متمسكة بمبادئ سياستها الخارجية من جهة، كما أنها سعت لأن يكون مغرب عربي قوي يعمل لصالح الدول المغاربية ككتلة واحدة، فقد شاركت غداة إستقلالها في إنشاء اللجنة الإستشارية الدائمة المغاربية ذات الطابع الإقتصادي سنة 1964، بالإضافة إلى إنشاء إتحاد المغرب العربي 1989، كما سعت لأن تجد الحلول اللازمة لتوطيد علاقات التعاون والأخوة مع تونس، من خلال الإتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الطرفين منذ سنة 1962، مرورا بإنشاء العليا المشتركة سنة 1970، وصولا إلى معادة الايخاء وحسن الجوار 1983، بينما نجد أن الطابع "المزاجي" الذي كان يتمتع به الزعيم الليبي معمر القذافي آل دون أن ترتقي العلاقات الجزائرية الليبية لسمعة البلدين، ضف إلى هذا فإن الطابع المؤسساتي المركزي في الجزائر وجد صعوبات كبيرة في التعامل مع الجماهيرية الليبية.

أما فيما يعرف بـ "الحراك العربي"، فيبدو جليا بأن الجزائر التي عاشت سنوات الدمار والخراب، لم تخرج عن المألوف وعن مبادئ سياستها الخارجية فقد حاولت تفادي إنتقال العدوى من خلال تكتمها عن ما جرى في الجارة تونس، فيما سعت لمحاولة تهدئة الأوضاع للحيلولة دون تدخل قوات أجنبية في المنطقة مع التأكيد على أن الحل في ليبيا لن يكون إلا ليبيا، في ظل إتسام الأزمة بالبشاعة التي تتخلص في الطريقة التي تم بها القضاء على الزعيم معمر القذافي، وعليه فالحدود البرية الشرقية الجزائرية عرفت تهديدات كان لزاما على الحكومة الجزائرية التعامل معها بقدر كبير من الحكمة والحنكة، وهو ما كان عليه الحال، كما أنها أكدت من جديد تشبثها بمبادئها مهما كلفها ذلك.

خاتمة

الخاتمة :

على ضوء ما سبق، يتضح جليا بأن الجزائر لم تغير من مبادئ سياستها الخارجية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، دعم حركات التحرر، مناهضة كافة أشكال التمييز العنصري،..إلخ، هذه المبادئ لم تأتي من العدم، وقد أقرتها المواثيق المؤسسة للجمهورية الجزائرية ومختلف الدساتير المتعاقبة، وهذا رغم المعطيات التي أفرزها تصدع المعسكر الشيوعي من جهة، بالإضافة إلى إفرازات الأزمات الداخلية المتعاقبة، والتي من بينها نذكر أزمة " العشرية السوداء " التي أدت لتراجع دور الجزائر على المستوى الخارجي، وبالإضافة لكل هذا فإن هذه الأزمات والتغيرات ساهمت إلى حد ما في تفادي إنتقال عدوى "الحراك" الذي مس الجارتين تونس وليبيا نهاية 2010 وبداية 2011، ومع كل هذا فرغم الإتهامات الموجهة للسلطات الجزائر، إلا أنها بقيت متمسكة بضرورة إيجاد الحلول السلمية للتغيرات المجتمعية داخليا، بإعتبارها شأن داخلي.

إن مرور الجزائر بأزمة مماثلة إلى حد ما (العشرية السوداء)، أوجد لديها وعيا سياسيا أكثر نضجا بما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع، فبقيت متمسكة بتوجهاتها وخياراتها، عكس ما جرى ما الجارتين تونس وليبيا، فالأولى ساندت فكرة توقيف المسار الإنتخابي سنة 1992، فيما عارضت الثانية الفكرة وراح القذافي أبعد من ذلك حين إقترح الوساطة بين الحكومة والجبهة الإسلامية فيما بعد.

وفي سياق متصل، فإن التوجهات الوحدوية للعقيد معمر القذافي، كانت لها تبعاتها على العلاقات الثنائية بين الدول المغاربية، حيث أن طابعه المتقلب إلى حد كبير، إضافة إلى الغياب التام للطابع المؤسساتي للجماهيرية لم يعمق من أواصر الأخوة والتعاون بين الشقيقتين الجزائر وليبيا، حيث تأرجحت ما بين الجيدة والمتدهورة، فيما كانت العلاقات التونسية الجزائرية تتسم بنوع من الثبات والإستمرارية، خصوصا وأن الجزائر وجدت نفسها أمام تحديات كبيرة وجب التفطن لها والعمل على إعادة الأمور إلى نصابها في ظل التدهور الكبير الذي شهدته الحدود الشرقية، الغربية وحتى الجنوبية بفعل أزمة مالي، وعليه فإن الجزائر إستطاعت بفضل حنكتها وخبرتها أن تتفادى "الحراك المجتمعي" الذي أُعتُقد إنتقال تداعياته إلى أراضيها، ما مكن توجهات سياستها الخارجية، وبشكل كبير في تفادي أزمة جديدة عاشتها في تسعينيات القرن الماضي وكان لها نتائج وخيمة، ففرضية إزدياد التقارب الجغرافي، الثقافي والحضاري يزيد من مقومات توافق السياسة الخارجية للدول المغاربية لا أساس له فالمصلحة هي المحدد الوحيد لشكل العلاقات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف، فالنظر الوحدوية تختلف رغم توافر الإمكانيات اللازمة لذلك، فالإشكالية هنا تتوقف على غياب الإرادة السياسية، ولنا أن نرى الإتحاد الأوروبي في ظل الاختلافات الحاصلة بين وحداته إلا أن المصلحة المشتركة والإرادة مكنتهم من تحقيق أهدافهم.

أما مسألة العمق الجغرافي، فإن زيادتها أفرزت إنكشافا أمنيا حقيقيا للجزائر، وهو ما تم الوصول إليه مع بداية موجة "الحراك المجتمعي" في تونس وليبيا تمخض عنه إنعكاسات داخلية خطيرة من بينها نذكر: إنتشار كبير للأسلحة، الهجرة غير الشرعية،.. وغيرها، ما جعلت الجزائر مهددة في كيانها وأمنها الوطني، وفي الأخير فإن الإستقرار الداخلي عامل مهم وأساسي من شأنه أن يزيد فرص التحرك الخارجي، هذا الأخير ما هو إلا إنعكاس للأول.

مقابلة

مقابلة

في إطار إعداد المذكرة للحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات دبلوماسية، بعنوان ***"التوجهات السياسية الجزائرية الخارجية في الفضاء المغاربي دراسة حالتي تونس وليبيا"*** ، قمت بإجراء مقابلة مع السيد طافر عبد القادر، دبلوماسي سابق، كان سفيرا للجزائر في العديد من عواصم العالم، كما تقلد العديد من المناصب العليا في البلاد كان آخرها مستشارا دبلوماسيا لدى رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وعلى هذا الأساس فقد قمت بطرح مجموعة من الأسئلة قصد تسليط الضوء والتعمق أكثر في الدراسة، نستعرضها فيما يلي:

بداية سيدي أشكركم على قبولكم طلبنا هذا، وعلى استضافتنا بمكتبكم رغم كل الإنشاغلات والمواعيد التي تنتظركم، كأول سؤال يتبادر للذهن، ها هي أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية ؟

لابد من التنويه لشيء مهم وهو أن السياسة الخارجية لأي بلد تحددها مجموعة من الضوابط الداخلية والخارجية، هذه الأخيرة (الخارجية) متعلقة بالساحة الدولية وإفرازاتها (شركات متعددة الجنسيات، منظمات دولية، ..وغيرها)، أما العوامل الداخلية فتتلخص في المحددات التاريخية، السياسية، الاقتصادية والجغرافية، هذه الأخيرة هي محور دراستكم، فبالحديث عن توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في فضائها المغاربي فهذا يجرنا للحديث عن الإمتداد الجغرافي والتقارب الذي يجمع البلدان (الجزائر، تونس وليبيا)، إذ سعت الجزائر منذ القدم إلى إنتهاج سياسة حسن الجوار الإيجابي الذي تكرس من خلال المشاريع الصناعية والاقتصادية من جهة، والمشاريع القطاعية (مشروع خط السكة الحديدية بين الجزائر وتونس)، بالإضافة إلى مجموعة من المشاريع ذات الطابع الصناعي الموجودة على الحدود بين البلدين.

وعلى أي أساس قامت (المبادئ) ؟

إن مبادئ السياسة الخارجية مستمدة من مبادئ ثورة التحرير المجيدة، وهي امتداد طبيعي لما عاناه الشعب الجزائري إبان فترة الاستعمار الفرنسي، فهي قائمة على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تصفية بقايا الإستعمار، مساندة الحركات التحررية، وتحقيق التعاون الدولي، وهو ما تناولته الدساتير المتعاقبة للجمهورية الجزائرية (دستور 1976، 1989، 1996، 2008 و2016).

وما هي الأهداف التي كانت تصبو إلى تحقيقها ؟

لقد فصل دستور سنة 1976 الأهداف العامة للسياسة الخارجية وفق تراتبية منطقية، والتي كانت على النحو التالي:

- ✓ حماية الوحدة الترابية.

- ✓ استقلال الوطن
- ✓ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول
- ✓ وحدة الشعوب العربية.
- ✓ دعم التعاون الدولي و تنمية العلاقات الودية بين الدول.

ثم تطور هذه الأهداف من حيث الممارسة، غير أنها بقيت محافظة على جوهرها الحقيقي.

من خلال حديثنا عن السياسة الخارجية الجزائرية تماشيا مع موضوع دراستنا، ما هو موقع الدول المغاربية من ذلك ؟

تتمتع الجزائر بعلاقات وطيدة مع الدول المغاربية بحكم مجموعة من المقومات من بينها نذكر وحدة الدين، اللغة، التاريخ والمصير المشترك، وعلى هذه الأساس فالعلاقات الجزائرية المغاربية ليست وليدة فترة ما بعد الإستقلال وإنما هي نتيجة تراكمات تاريخية، وقد رسمت الجزائر توجهاتها نحو الدول المغاربية غداة إستقلالها، فدستور 1963 حدد في فقرته الثانية أن الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، العالم العربي، وإفريقيا، ما يدل على المكانة التي يحظى به هذا المجال من أهمية قصوى.

بالحديث عن العلاقات المغاربية، فهذا يجرنا للحديث عن تلك العلاقات التي كانت تجمع الجزائر بتونس وليبيا موضوع دراستنا ؟

ما يجب إبرازه في هذه النقطة بالذات، هو أن العلاقات الجزائرية التونسية مقارنة بنظيرتها الليبية تتسم بكثير من الثبات والاستمرارية، حيث أنها علاقات قائمة على مبدأ حسن الجوار الإيجابي ما تجسد ميدانيا في العديد من الشراكات والمؤسسات المختلطة بالإضافة إلى إنشاء ما يعرف باللجنة المشتركة الجزائرية التونسية سنة 1970، أما الطرف الليبي فقد عرقله إلى حد كبير الطابع المزاجي التي يتمتع به الزعيم معمر القذافي، الذي لم يعترف لا بضرورة رسم الحدود بين البلدين ولا بإنشاء مشاريع تخدم مصلحة البلدين، بل كان يشكل مصدر إزعاج للسلطات الجزائرية خصوصا في ظل تحركاته "المشبوهة" قصد البروز في المنطقة، ضف إلى ذلك فكانت تعاملاتنا مع جماهيرية في وقت كان الحكم مركزيا في الجزائر.

بكلامكم هذا توضحون بأنه كان يشكل مصدر قلق للجزائر ؟

نعم، كان كذلك خصوصا في فترة " العشرية السوداء ".

كيف ذلك ؟

لقد قام القذافي بالعديد من التحركات التي كادت أن تلقي بضلالها على الوضع الأمني في المنطقة عموما وعلى الجزائر على وجه الخصوص، فبعض النظر عن مساعيه الوحدوية مع تونس ثم مصر،

فإنه قام بتشكيل منظمة الدول الإفريقية «organisation des états saharien» في فيفري 1998 ضمت كل من ليبيا، مالي، النيجر، التشاد وبوركينافاسو، هدفها تنسيق الجهود بين الأطراف من خلال الاهتمام بالجانب الاقتصادي قصد النهوض بسياسات الدول في المجال وإزالة كل العراقيل التي قد تعيق هذا المسار التكاملي، ثم دعوته لقبائل "الطوارق" إلى التوحد في أفريل 2005، ضف إلى هذا كله موقفه "الغامض" من ملف الصحراء الغربية، والذي أهله لعودة العلاقات الثنائية مع المغرب الأقصى، فهذه التحركات الوحدوية لم تأتي من العدم وإنما كانت لها خلفيات هدفها الأساسي إضعاف الجزائر إقليميا.

بحديثكم عن إضعاف الجزائر إقليميا، لقد كانت لـ "العشرية السوداء" أثرها على السياسة الخارجية الجزائرية، فهل لقيت الدعم من الدول المغاربية أم أنها بقيت تكافح لوحدها ؟

صراحة، القذافي لعب دور سلبي في هذه المرحلة بالذات، فقد إقترح الوساطة بين الحكومة والجبهة الإسلامية، غير أن السلطات الجزائرية رفضت هذا المقترح جملة وتفصيلا، ضف على ذلك فقد رفض مثله مثل بقية الدول العربية مد يد العون للجزائر قصد الخروج من محنتها، حيث قدم مبلغ زهيد قدر بـ80 مليون دولار، وحينها كانت الخزائن فارغة، وهو أمر تافه.

وهل هذه التحركات والمواقف كان لها وقعها على العلاقات الثنائية بين البلدين؟

في إعتقادي الشخصي لا، الجزائر لم تغير من توجهات سياستها الخارجية، حيث بقيت ثابتة حتى مع بداية الحراك العربي سنة 2010، أين شكل هذا نقطة بارزة في مسارها، والدليل على ذلك أن الجبهة الغربية للوطن شهدت حالات من "اللاستقرار" خصوصا في ظل إصرار الجزائر على موقفها الثابت من قضية الصحراء الغربية، وهو الأمر الذي يجبرها على تفادي الصدامات على كافة الجبهات، ولكن لابد من التنويه إلى أن تلك العلاقات خصوصا مع الجارة الليبية كانت تتأرجح بين المتدهورة والحسنة في بعض الأحيان، حيث أنها لم تأخذ منحنى ثابت وواضح.

ومن كان المستفيد من هذه الوضعية؟

بطبيعة الحال استفادت تونس كثيرا من هذا الوضع خصوصا في الشق الإقتصادي، فالجزائر كانت ترى في تأمين الجبهة الشرقية تحديا كبيرا للمحافظة على كيانها وإستقلالها في الأوقات الصعبة، وهذا من خلال إستحداث العديد من المشاريع القطاعية على الحدود بينهما، ضف إلى ذلك فإن الاجتماعات بين ولاة المناطق الشرقية للوطن بنظرائهم التونسيين أعطت دفعا قويا لمسار التعاون والعمل المشترك عملا بقاعدة رابح ـ رابح، وهو ما أتاح للتونسيين هامشا أكبر، وبالموازاة مع كل هذا فإن العمق التاريخي للعلاقات بين الطرفين أتاح لهما الفرصة أكثر لتعزيز أواصر التعاون.

بالعودة إلى المواقف الخارجية الجزائرية، فقد تم توجيه إنتقادات لاذعة لموقف الجزائر بعد ما كان يعرف بالحراك العربي، ما تعليقكم ؟

من المعروف على الجزائر أنها لا تعترف إلا بالدول، وأنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومن هذا المنطلق فإنها لم تساند المعارضة لا في تونس ولا حتى في ليبيا وبقيت تنتظر، وهذه كانت إستراتيجية مواتية في تلك الفترة بالذات (نهاية 2010 وبداية 2011)، وهذا راجع لنقطتين مهمتين هما:

1. تخوفها من إنتقال العدوي إلى الجزائر، خصوصا في ظل ما كان عرف آنذاك بأزمة الزيت والسكر (جانفي 2010).
2. بقيت صامدة لأنها متمسكة بمبادئها القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإحترام سيادتها وإستقلالها، وهذا من دون إنكار إعترافها بحقوق الشعوب في الديمقراطية والعدالة الإجتماعية.

لقد قامت بعض الأطراف بتوجيه إتهامات خطيرة للجزائر بعد إستضافتها للغنوشي ولعائلة القذافي، ما تعليكم؟

للغنوشي علاقات كبيرة ووطيدة مع السلطات الجزائرية، بحيث كان يعيش هنا بالجزائر بعد أن إختارها مستقر له عقب الحملة التي قادها الرئيس زيد العابدين بن علي نهاية الثمانيات ضد المعارضة، وعليه فكل ما يقال بخصوص هذا ما هي إلا تأويلات لا أكثر ولا أقل من شأنها أن تدخل الجزائر في متاهات هي في غنى عنها، أما بخصوص عائلة القذافي فقد كانت إلتفاتة إنسانية من الطرف الجزائري، وهي متعلقة كذلك بإلتزاماتها الدولية بخصوص اللاجئين.

هل بكلامكم هذا تؤكدون بأنها كانت محقة في ذلك؟

المنحنى التصاعدي للأحداث أعطى الحق للموقف الجزائري، فلقد تفادت الكارثة من جهة، ضف إلى ذلك فإن المنطقة المغاربية خصوصا جبهتها الشرقية بقيت محافظة على نوع من الإستقرار (ولو نسبي)، وهو ما يؤكد بأنها نجحت إلى حد ما في هذا السياق.

نشكركم سيدي على هذه التوضيحات التي من شأنها أن تعطينا دفعا كبير في مسارنا هذا، والتي بها تكونوا قد وجهتمونا للعديد من النقاط التي كانت في الماضي القريب "غامضة".

شكرا، أتمنى أن تكون هذه النقاط مفيدة لكم في هذه الدراسة، وأن تكون قد مهدت لكم الطريق للتعمق أكثر في بعض المواقف المهمة والحاسمة، وأتمنى لكم كل التوفيق والنجاح.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المواثيق، الدساتير والمعاهدات:

- بيان أول نوفمبر 1954.
- ميثاق الصومام 1955.
- ميثاق طرابلس 1962.
- دستور 1963.
- دستور 1976.
- دستور 1989.
- دستور 1996.
- دستور 2016.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.

الكتب:

ـ السيد سليم محمد ، تحليل السياسة الخارجية، (مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1998).

ـ حسين بوقارة، *السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والإتجاهات النظرية للتحليل*، (الجزائر: دار هومة، 2012).

ـ نوري النعيمي أحمد ، *السياسة الخارجية*،(الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2009).

ـ برايار فيليب ، محمد رضا جليلي، *العلاقات الدولية*، ترجمة :حنان فوزي حمدان (بيروت :دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر)،2009.

ـ سعد حقي توفيق، *مبادئ العلاقات الدولية*، (بغداد :دار وائل للنشر، 2006).

ـ طه بدوي محمد، *مدخل إلى عالم العلاقات الدولية*، (بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971).

ـ أبو حمادة سعيد، الدبلوماسية تاريخها، مؤسساتها، أنواعها وقوانينها، (عمان، دار الشيماء للنشر والتوزيع، 2009، ط.1).

نصر مهنا محمد ، *تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية*، (مصر: الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، 2007).

ـ مجاهد جمال، *الرأي العام وطرق قياسه*، (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 2010).

ـ كامل الخزرجي تامر، *النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة*، (الأردن: عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004).

ـ بن خليف عبد الوهاب ، المدخل إلى علم السياسة، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2010).

ـ بوعشة محمد ، *التكامل والتنازع في العلاقات الدولية*، (بيروت، دار الجيل، 1999).

ـ صبري مقلد إسماعيل، *نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة*، (الكويت، جامعة الكويت، 1982، ط.1).

ـ كامل الخزرجي تامر ، *العلاقات السياسة الدولية*، (الأردن: دار المجدلاوي للنشر، ط1، 2005).

ـ فركوس صالح ، *تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال*، (دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة، 2005).

ـ مبارك الميلي محمد، *المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب*، (بيروت: دار الكلمة، 1989، ط2).

ـ الكيتري مصطفي وآخرون، *اتحاد المغرب العربي أحد مداخل التكامل الاقتصادي*، (لبنان: مجلة الدراسات العربية، دار الطليعة، 1989).

حسين بوقارة، *التكامل في العلاقات الدولية*، (الجزائر: دار هومة، 2008).

ـ عبد الناصر جمال مانع، *اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)*، (الجزائر: دار العلوم، 2004).

بوكساني رشيد، ديبش أحمد *مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي*، (الجزائر: دار الهدى، 2005).

ـ صديق أحمد *اتحاد المغرب العربي في العالم العربي*، (الدار البيضاء، دار افريقيا الشرق، ط2، 1991).

ـ عبد الوهاب بن خليف ، *إتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع*، (الجزائر: دار طليطلة، 2010، ط.1).

ـ بالحبيب عبد الله ، *السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997* ، (الجزائر: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012، ط1).

ـ بوعشة محمد ، *الدبلوماسية الجزائرية والأزمة الكبرى في الاستراتيجية الدولية: إحباط طموح قوة إقليمية افتراضية*، (القاهرة: دار العالم العربي، 2016).

ـ الزين حسن محمد ، *الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير*، (لبنان: بيروت، دار القلم الجديد، 2013).

ـ بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلس، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

المذكرات والأطروحات:

ـ حمزة غول، البعد المتوسطي في سياسة تونس الخارجية، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، 2012)،

ـ قادير إسماعيل، دور الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية الجزائرية: مجلس الأمة أنموذجا، (الجزائر: مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على ماستر، 2015).

ـ ابتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة بالجزائر (1989-2009)، (الجزائر: مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010).

ـ فضيل حضري، تشكل النخبة الدينية في الجزائر، (الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد، رسالة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع، 2013/2012).

ـ دالع وهيبة ، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسة، مذكرة شهادة الماجستير، 2008).

ـ بلعيد منيرة، السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر، (قسنطينة، جامعة منتوري، قسم العلوم السياسية، مذكرة شهادة الماجستير،2005).

ـ لخضاري منصور ، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، 2013).

ـ العايب سليم ، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، (مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011).

ـ أمينة بوعرور، صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية 1979-1992، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، الجزائر، 2013).

ـ محمد الطاهر عديلة، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999- 2004، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية،2005).

ـ لخضاري منصور، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي، (جامعة الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية،2005).

ـ شلبي محمد، السياسات الخارجية للدول الصغرى، (أطروحة دكتوراه، قسم العوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2007).

ـ مقلاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية 1954-1962، (الجزائر: جامعة متنوري، قسنطينة، 2007-2008)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر.

ـ مومن العمري، شعار الوحدة ومضامينه أثناء فترة الكفاح الوطني، (الجزائر: جامعة منتوري، قسنطينة أطروحة دكتوراه، 2009-2010).

ـ مصطفاوي عائشة ، اتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات والتحديات) 1964- 1999، (الجزائر: جامعة الوادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، 2014).

ـ علي بلعربي، الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013).

ـ وهيبة الغول، الانتخابات الرئاسية في الجزائر دراسة في المسار والتداعيات، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014).

التقارير والمقالات:

- غالي بطرس بطرس، السياسات الخارجية للدور الكبرى، (القاهرة: المجلة المصرية للعلوم السياسية، ع.18، سبتمبر1962).

- العمار منعم ، الجزائر والتعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999).

- أبو طالب حسن ، مدخل لدراسة سياسة ليبيا العربية، في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي 1995، القاهرة 1996.

- مونية رحيمي، آفاق تسوية نزاع الصحراء الغربية بعد القذافي، (الدوحة: مركز دراسات الجزيرة).

- خليفة الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، (الجزائر: المركز الوطني للتوثيق والصحافة والاعلام،1986، ج3).

- رخيلة عامر ، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، (الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1999، ع1).

- الفيلالي مصطفى ، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983).

- لعجال لمين محمد، معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، (الجزائر: بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة المفكر، ع. 5، 2010).

- السفير مصطفي بوتورة، **سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات،"** يومية الشعب".

- خذري محمود، آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية، الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني، (مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 2008).

- يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مركز دراسات المستقبل العربي، (د.س.ن).

- مقابلة مع الأستاذ عبد القادر طافر، مستشار دبلوماسي سابق لدى رئيس الجمهورية.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Baji Caid Essebssi, *Habib Bourguiba, le bon grain et l'ivraie, (Tunisie, sud edition, 2009).*

- Moncef El Materi, *de Saint-cyr au peloton d'exécution de Bourguiba,* Arabesque édition, 2014.

- Maurice Flory ،Jean Louis Miège, *Annuaire de l'Afrique du Nord 1964,* Centre de Recherches sur l'Afrique Méditerranéenne, Paris.

- Samira Belamri/ Madji. D , "Plan d'unification de l'Algérie et la Libye : l'armée avorte le plan de Kadhafi et de Chadli", voir: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/118232 (Alger: 08 Avril 2017, 17:00).

- Hocine Belalloufi, L'ALGERIE ET LE "PRINTEMPS ARABE: CAS SINGULIER OU EXEMPLE PRÉCURSEUR ?, Intervention au Focus sur « l'actualité du monde arabe » au 18e Salon international du livre d'Alger, 2013.

المواقع الالكترونية:

- الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية: http://www.el-mouradia.dz
- موقع المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة الفاتح من نوفمبر 1954.
- الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية :WWW.MAE.GOV.DZ
- الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية: www.aps.dz
- الموقع الرسمي للإذاعة الوطنية: www.radioalgerie.dz
- الموقع الرسمي لجريدة "الشعب": http://www.ech-chaab.com
- الموقع الرسمي لجريدة "المساء": http://www.el-massa.com
- الموقع الرسمي لجريدة "الخبر": http://www.elkhabar.com
- موقع قناة الجزيرة: www.aljazeera.net
- الموقع الرسمي لسفارة الجزائر بتونس: http://www.ambdz.tn
- الموسوعة العربية: www.arab-eny.com
- موقع الشروق أونلاين: http://www.echoroukonline.com/ara/
- مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية:WWW.CSDS_CENTER.COM
- الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية التونسية: http://www.diplomatie.gov.tn
- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار: http://www.andi.dz

الفهرس

إهداء 2
شكر 2
ملخص الدراسة 3
خطة الدراسة 4
مقدمة 6
تمهيد 6
الإشكالية 6
تساؤلات الدراسة 6
الفرضيات 7
أهمية الموضوع 7
مجالات الدراسة 7
أسباب إختيار الموضوع 7
الإطار المنهجي 8
خط البحث 8

الفصل الأول: التأصيل النظري للسياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية 10
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية 10
الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الجزائرية 13
المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم ذات الصلة 14
-1السياسة الخارجية والسياسة الداخلية 14
2- السياسة الخارجية والسياسة الدولية 14
-3السياسة الخارجية والعلاقات الدولية 15
-4الدبلوماسية والاستراتيجية 16
المبحث الثاني: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية 17
المطلب الأول: المؤسسات الرسمية 17
أولا: رئاسة الجمهورية 17
ثانيا: البرلمان 17
المطلب الثاني: المؤسسات غير رسمية 20
أولا: الأحزاب السياسية 20
ثانيا: وسائل الإعلام والرأي العام 21
ثالثا: النخبة 22
رابعا: المجتمع المدني 23
المبحث الثالث: مرتكزات وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية 26
المطلب الأول: مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية 26
1- بيان أول نوفمبر 1954 26
2- ميثاق الصومام 1956 26
3- ميثاق طرابلس 1962 27
4- دساتير ومواثيق الدولة الجزائرية المستقلة 28
دستور 10 سبتمبر 1963 28
دستور 22 نوفمبر 1976 28
دستوري فيفري 1989 ونوفمبر 1996 29

دستور 2016..... 30
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية..... 31
1- الأهداف القاعدية..... 31
2- الأهداف الحيوية..... 32
3- الأهداف الأساسية: 33
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية..... 34
أولا: العوامل الداخلية..... 35
1-1 العوامل السياسة..... 35
1-2 العوامل الجغرافية..... 35
1-3 العوامل الاقتصادية..... 37
1-4 العوامل الثقافية..... 37
ثانيا: العوامل الخارجية..... 38
خلاصة الفصل..... 39
الفصل الثاني: ديناميكية توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في فضائها المغاربي
المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية وفكرة الوحدة المغاربية 41
المطلب الأول: فكرة الوحدة المغاربية قبل إستقلال الجزائر..... 41
جبهة التحرير الوطني.. من العمل الثوري إلى الدبلوماسي..... 43
إنعقاد مؤتمر طنجة 1958..... 44
1- دعم الثورة الجزائرية..... 44
2- تصفية بقايا الاستعمار..... 45
3- وحدة المغرب العربي..... 45
المطلب الثاني: التوجهات الوحدوية المغاربية بعد إستقلال الجزائر..... 48
1- اللجنة الاستشارية الدائمة 1964..... 48
1- مجلس وزراء الاقتصاد..... 49
2- اللجان القطاعية الفنية المتخصصة..... 49
3- مركز الدراسات الصناعية..... 49
2- اتحاد المغرب العربي..... 50
3- على المستوى الثنائي..... 54
المبحث الثاني: مرحلة أزمة "العشرية السوداء" 57
المطلب الأول : المرحلة الأولى: مرحلة التراجع والبحث عن الذات..... 57
المطلب الثاني : المرحلة الثانية: مرحلة إعادة هيكلة الساحة السياسية وبناء الدولة..... 62
1- إجراء الانتخابات الرئاسية..... 63
2- دستور جديد لضمان المجالس المنتخبة..... 63
المبحث الثالث: مرحلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 68
المطلب الأول (1999-2008): مرحلة إعادة إحياء السياسة الخارجية الجزائرية 68
1- الإتفاقيات الثنائية..... 69
1- 1 مع تونس..... 69
1- 2 مع ليبيا..... 70
2- الزيارات المتبادلة..... 72
3- اللجان المشتركة..... 73
المطلب الثاني: موقف الجزائر من الحراك المغاربي في تونس وليبيا..... 75
1- الموقف الجزائري في تونس..... 75
2- الموقف الجزائري في ليبيا..... 76
خلاصة الفصل..... 83
خاتمة 85

مقابلة 87
قائمة المراجع والملاحق..... 92